د. سعاد الصباح

أوراق في
قضايا الكويت
(٢)

دار سعاد الصباح

د. سعاد الصباح

أوراق في قضايا الكويت (٢)

دار سعاد الصباح

الطبعة الأولى
تشرين / اكتوبر ٢٠٠٦

رقم الإيداع: 368 / 2006
ردمك: 99906-2-011-3

جميع حقوق النشر محفوظة

حتمية التغيير الهيكلي للاقتصاد الكويتي

تعددت الكتابات والآراء عن مشكلة أو مشاكل الاقتصاد الكويتي ، خاصة في الآونة الأخيرة . وبالرغم من تعدد الآراء المدعمة بالرغبة الصادقة للمساهمة في تقديم حل إيجابي لمشكلة الاقتصاد الكويتي ، فإن الأزمة ازدادت حدة ، وأصبحت ملامح الكساد واحتمالات استمراره الحديث اليومي لكل كويتي ، بغض النظر عن ثقافته ، أو وظيفته ، أو انتمائه الطبقي . والكساد يكاد يشمل كافة القطاعات والأنشطة . . فمن أسواق المنتجات الاستهلاكية إلى الأراضي والعقارات ، والأسهم والسندات ، والقطاع النفطي الخام منه والمنتجات . ومما يزيد الأمر تعقيداً شيوع جو عام من التشاؤم وعدم الثقة ، سواء في قدرة الحكومة على إصلاح الأوضاع ، أو في قدرة القطاع الخاص على تقديم منجزات إيجابية ، تخفف من حدة تأثير الانخفاض الكبير في الإنفاق الحكومي الناتج عن الإيرادات النفطية . والوضع في القطاع الخاص يتميز بفقدان الثقة بالنفس والتعامل مع الآخرين ، وافتقاد المعايير الموضوعية للتعامل ، وذلك كردة فعل طبيعية لأزمة سوق المناخ وذيولها ، وأغلب الآراء تتركز في الدعوة إلى ضرورة اتباع أسلوب التخطيط الشامل في محاولة جدية لتحقيق توازن في هيكل الاقتصاد الكويتي وتخليصه من المشاكل الناتجة عن

اعتماده الكلي على النفط ، ويكاد يكون هناك اتفاق تام على حتمية التخطيط وضرورته وأهدافه ، لحل جذري لمشكلات الاقتصاد الكويتي في الأجل الطويل ، والاختلاف في الرأي في هذا المجال يقتصر فقط على أساليب التخطيط وإدارته ، وخاصة فيما يتعلق بالدور النسبي للقطاع الحكومي والخاص ، كما تختلف الآراء أيضاً في بعض التفاصيل المتعلقة بالقطاعات التي يجب التركيز عليها ، ومعدلات النمو المرغوب فيها ، كما تختلف الآراء أيضاً عما إذا كان من الضروري أن تشمل الخطة أهدافاً اجتماعية وسياسية ، بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية ، وبصفة خاصة الاعتبارات الاجتماعية والسياسية للسياسات السكانية ، وتلك المتعلقة بقطاع العمالة الأجنبية منها على وجه الخصوص .

وفي مواجهة الأزمات في الأجل القصير المتمثلة في انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والتقلبات غير المرغوب فيها ، يكاد يكون هناك اتفاق أيضاً على طبيعة السياسات الاستقرارية التي يجب اتباعها في الأجل القصير ، وهي تتركز في شكل أو آخر على ضرورة استخدام الحكومة لحجم السيولة ، كأسلوب لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي والخروج من الأزمات التي ينظر إليها على أنها وقتية ، وتختلف الاجتهادات هنا ، وإن كان الجوهر واحداً ، فعلماء الاقتصاد يصرون على ضرورة إدخال أدوات للسياسة الاقتصادية تتعدى الأساليب التقليدية ، بما في ذلك رأي البعض إنشاء نظام ضرائبي

كفء وعادل ، على أن يتبع ذلك إصلاحات جوهرية في القطاع النقدي - المصرفي وإعطاء الصلاحيات للبنك المركزي ، للقيام بدور إيجابي يتمشى مع أهداف الاستقرار في الأجل القصير ، وتدعيم النمو المتوازن في الأجل الطويل .

وبعض هذه الكتابات تعرض لضرورة عمل إصلاحات جذرية في الهيكل التنظيمي للاقتصاد الكويتي ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتوازن بين القطاعين الخاص والعام ، ودور كل منهما ، كما أن بعض هذه الكتابات ركز على ضرورة تدعيم الحوافز على الاستثمار المنتج والعمل المنتج ، وتخليص المجتمع الكويتي والفرد الكويتي من الآثار السلبية لمجتمع النفط . وهو مجتمع تعمقت فيه الاتكالية ، والنرجسية ، والتحقير للعمل والنظر إلى ما هو غير كويتي نظرة دونية والرغبة في الربح السريع ، والاعتماد على الدولة من الميلاد حتى الوفاة ، والاعتماد على الأجنبي في كل احتياجاته المعيشية . وفي رأي هؤلاء أن إصلاح المسار الاقتصادي ، لا يكفي وحده لإخراج المجتمع النفطي من أزمته الكبرى ، بل إن الخروج من الأزمة يتطلب أساساً إصلاح الإنسان كأساس لأي سياسة إصلاحية اقتصادية أو اجتماعية .

لا شك في صحة عديد من هذه الآراء والأفكار ، التي امتلأت بها الجرائد والمجلات والكتب والكتيبات ، ومع ذلك فإن المحصلة تتمثل في الفشل ، والنقص ليس نقصاً في الآراء أو المقترحات ، وإنما في التطبيق ، سواء بسبب الاستخفاف من قبل الدولة بهذه الآراء ،

واعتبارها من باب الجدل النظري من مثل هؤلاء الذين يعيشون بعيدين عن الواقع ، وإما . . لأسباب غير واضحة واتباع سياسات معاكسة تماماً لرأي الأغلبية ، وخاصة المتخصصة منها ، وكانت النتائج واضحة ، فلقد فشلت الحكومة فشلاً كبيراً في سياساتها الاقتصادية العامة أو تلك الخاصة بمشروعات بذاتها سواء في الداخل أو الخارج .

فمن الناحية العامة فليس هناك خلاف على أن الحكومة لم توفق في استغلال الموارد النفطية الهائلة خلال السبعينات استغلالاً جيداً . فالاقتصاد الكويتي اليوم في وضع أسوأ مما كان عليه في بداية السبعينات ، إذ ازداد الاعتماد على القطاع النفطي ازدياداً كبيراً . بل إن قطاعات كانت في حالة رخاء وازدهار ، أصبحت تواجه اليوم أزمة وجود ، مثل قطاع التجارة والقطاع المصرفي ، والإنسان الكويتي الذي عُرف في الماضي بحبه للعمل وتفانيه فيه ، وتميز عن غيره بميزات كبيرة ، كالمهارة في التجارة وبعد النظر ، والصدق ، واحترام العقود والعهود ، والارتباط العائلي ، والاهتداء بالقيم ، واحترام العادات والتقاليد . . هذا الإنسان قد غيّره المجتمع النفطي فجأة ، وظهرت طبقة تحتقر العمل ، والتجارة بالنسبة لها استغلال للفرص ، والوفاء بالعهود والعقود حل محله شيكات بدون رصيد وديون لا تستوفى . كل هذا أدى إلى تدهور القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد ، وأصبح الفرد يقاس بدفتر شيكاته وما يملك ، وانحسر دفء الارتباط العائلي ، وامتد بحر من الجليد على العلاقات العائلية ، وأصبح التناقض بين الأهداف

الاقتصادية ومتطلبات التجانس الاجتماعي والاستقرار السياسي تناقضاً واضحاً ، وخاصة في مواجهة التحديات السياسية الخطيرة التي تواجهها المنطقة . واتسمت سياسة تخفيض العمالة الوافدة بحالة من العشوائية ، دون النظر إلى ذلك نظرة موضوعية ، تأخذ في الاعتبار متطلبات البنية الاقتصادية . أما القطاع المصرفي فقد اتسم بالشلل الداخلي ، وأصبحت سمعته الخارجية موضع تساؤلات ، بعد أن كانت مصدراً للثقة في الماضي حتى قبل الفورة النفطية . . ومن أغرب الظواهر في الفترة الحديثة ظهور البطالة بصورتها التقليدية بين الكويتيين ، ومنهم عدد كبير من خريجي الجامعات ، في ظاهرة لم يكن لها وجود على الإطلاق حتى في الفترة التي سبقت العصر الذهبي للنفط . أما قطاع الخدمات فهو يعاني من ضغط شديد ، وعدم القدرة على مواجهة احتياجات المواطنين والوافدين . فالمستشفيات والمدارس وغيرها من أجهزة الخدمة العامة أصبحت تتطلب استثمارات ضخمة لأغراض الصيانة والتجديد والتوسع ، في وقت انخفضت فيه الإيرادات النفطية ، حيث تتبع الحكومة سياسة تخفيض الإنفاق الحكومي .

ولا يقتصر الفشل على مجال السياسة الاقتصادية العامة ، فحسب بل يتعداه أيضاً ليشمل السياسات العليا المتخصصة المتعلقة بالنفط والاستثمار . ففي مجال النفط على سبيل المثال ، اتسم الموقف الكويتي فيما يتعلق بالسعر في السبعينات ، باتباع سياسات تتنافى مع

الخصائص الرئيسة للثروة النفطية والاقتصاد الكويتي . فالتطرف السعري لا يتفق مع مصالح دولة لديها احتياطيات نفطية هائلة ، ويتميز اقتصادها بمحدودية الطاقة الاستيعابية . ولقد اتسمت السياسة النفطية وفي فترات متعددة بعدم التنسيق مع باقي الدول الخليجية ، وخاصة المملكة العربية السعودية ، بالرغم من تشابه الظروف والمصالح ، بل إن الموقف الكويتي ظهر في العديد من مؤتمرات «الأوبك» أكثر اتفاقاً مع موقف دول أخرى في «الأوبك» لها ظروف نفطية واقتصادية مختلفة . وتتسم هذه الدول بالصغر النسبي لاحتياطياتها النفطية ، وعدم محدودية طاقتها الاستيعابية ، مما يجعل من مصلحتها اتباع سياسة تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الإيرادات النفطية في الأجل القصير . وهذا يتعارض تماماً مع مصلحة الدول الخليجية ذات الاحتياطيات النفطية الكبيرة ، التي تحتم عليها ظروفها محاولة إطالة عمر النفط ، لأطول فترة ممكنة . واتسمت سياسة التسويق النفطي بالعشوائية أحياناً ، مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط الكويتي انخفاضاً لا يتناسب مع التغيرات في الطلب العالمي على النفط . وأدى ذلك إلى تعرض الكويت لتضحيات لا تتناسب مع مسؤوليتها في سوق النفط العالمي . في الوقت نفسه فقد اتبعت الحكومة سياسة لتسعير المنتجات النفطية ، في السوق الداخلي تسعيراً يقل كثيراً عن الأسعار السائدة في الأسواق العالمية ، ما أدى إلى زيادة الاستهلاك زيادة كبيرة ، وكان بمثابة إهدار لمورد مهم . أما سياسة الاستثمار فلقد افتقدت بصفة عامة وجود خطة واضحة تقوم على

المبادئ الأساسية المعروفة للاستثمار ، واتسمت بطابع من السرية ، وعدم إشراك المواطنين . . وإعطائهم صورة حقيقية عما يجري .

والواقع أن أكبر فشل يتعلق بالاستثمار ، هو الفشل في سياسة الاستثمار في الإنسان (رأس المال البشري) إذ إن هذا النوع من الاستثمار ، هو عماد الدول ، ومصدر بقائها وازدهارها وتجددها . وهذا النوع من الاستثمار يعلو في الأهمية على كل أنواع الاستثمارات الأخرى ، ومع ذلك فقد احتل درجة متواضعة من الأهمية قياساً بالأولويات الأخرى . صحيح أن الإنفاق على التعليم قد احتل المقام الأول في الإنفاق الحكومي ، ولفترة طويلة ، وأن عديداً من المدارس والمعاهد ومراكز البحوث قد تم إنشاؤها في السنوات العشر الأخيرة إلا أن الاستثمار في الإنسان لا يقاس ولا يقيم بالتركيز على حجمه مقارنة بالنفقات الأخرى . إنما الاستثمار بالإنسان في الذات يتوقف على نوعيته والهدف منه ومداه ، إذ يجب أن يرتبط الاستثمار في الإنسان من الناحية الكمية باحتياجات الدولة من التخصصات المختلفة وفقاً لأهداف اقتصادية واضحة .

ولا يخفى عدم وجود أي خطة واضحة تحدد الكم والكيف بالنسبة للعنصر البشري مع استمرار الندرة في عديد من التخصصات في كثير من القطاعات المهمة . ومن ناحية أخرى فإن أهم انجازات الاستثمار في التعليم خلق إنسان يتحمل المسؤولية ، وتحركه حوافز ودوافع لا تقتصر على العامل المادي بل تقديس العمل في حد ذاته ،

والرغبة في المساهمة والمشاركة في بناء الوطن ، واعتبار الخدمة العامة واجباً مقدساً . ولقد نجحت سياسة الحكومة التعليمية في خلق جو يختلف تماماً عن الأهداف السامية للتعليم ، إذ أصبحت الخدمة العامة مجرد وظيفة شكلية ، والشهادة الجامعية مجرد ورقة مرور للوصول إلى الدرجة الرابعة ، وخلقت جواً من الاتكالية ، وبثت روح التفرقة ، بحيث جعلت الكويتي ينظر إلى من هو غير كويتي نظرة دونية ، وقتلت الحوافز ، والرغبة في المشاركة ، وظهرت في الإحصائيات الرسمية طبقة جديدة ، تتمثل «في القادرين على العمل وغير الراغبين فيه» . إن د .□حسن الإبراهيم قدم استراتيجية إيجابية جديدة للتعليم ، ينظر إليها الكثيرون على أنها نواة لخطة شاملة للعمالة والسكان . .

إن الوضع الاقتصادي الحالي وضع خطير للغاية ، فالمؤسسات الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كافة تواجه تحديات تهدد وجودها ، وإفلاس السياسات التي اتبعت في الماضي وعدم صلاحيتها لعلاج الوضع الحالي ، أصبح أمراً واضحاً . المستقبل يحمل تحت معطفه أخطاراً تفوق التجارب والأزمات ، التي عاصرناها منذ بداية الثمانينات ، فانخفاض سعر النفط انخفاضاً كبيراً ، إلى مستوى يقل عن عشرين دولار للبرميل ، حسب التصريحات الأخيرة لمسؤولين ذوي خبرة ودراية بشؤون النفط الظاهرية منها والباطنية ، إن الانخفاض أصبح أمراً محتملاً ، ففي الأسبوع الماضي تدهورت أسعار النفط بعد قرارات مؤتمر الأوبك الأخير مما يعني انخفاض الإيرادات

النفطية انخفاضاً كبيراً ، في وقت لم نتمكن فيه من إيجاد مصادر دخيلة بديلة وكافية . فإذا أضفنا إلى ذلك الانخفاض المحتمل في سعر الدولار ، وهو العملة التبادلية للنفط ، وانخفاض أسعار الفائدة وكلاهما سياسة معلنة من قبل الدول الصناعية الكبرى ، فإن معنى ذلك انخفاض القوة الشرائية للدول النفطية ، وانخفاض الإيرادات من الاستثمارات الخارجية . وإذا أضفنا إلى ذلك احتمال ازدياد حدة الأوضاع السياسية في المنطقة ، وخاصة إذا استمرت الحرب العراقية - الإيرانية ، فإن المستقبل يبدو عاصفاً ، ولم يعد يكفي مجرد الكلام عن ربط الأحزمة حتى تمر العاصفة ، إذ إن المستقبل البعيد هو على الأقل مستقبل يصعب التنبؤ به ، وإن كانت معالمه لا تختلف اختلافاً كبيراً عن المستقبل القريب ، إذ يصعب التنبؤ بحدوث تغير مفاجئ يؤدي إلى عودة النفط ليلعب دوراً رئيسياً مرة أخرى . .

في ظل هذه الظروف فإن السياسات التقليدية لم تعد قادرة على أن تقدم علاجاً شافياً لأمراض الاقتصاد المستعصية ، وهي سياسات فشلت في الماضي وفي ظروف سهلة وميسرة ، فكيف لها أن تتجاوز الفشل في الظروف الصعبة التي نواجهها اليوم ، واحتمالات المستقبل التي تدعو إلى التشاؤم؟ ! . .

* * *

حل.. غير تقليدي
لمشكلة الاقتصاد الكويتي

في ظل الظروف السائدة حالياً فإن السياسات التقليدية لم تعد قادرة على أن تقدم علاجاً شافياً لأمراض الاقتصاد المستعصية ، وهي سياسات فشلت في الماضي وفي ظروف سهلة وميسرة ، فكيف لها أن تتجاوز الفشل في الظروف الصعبة التي يواجهها اليوم ، واحتمالات المستقبل التي تدعو إلى التشاؤم؟

إن المطلوب اتباع سياسات جديدة تتسم بالابتكار والبعد عن التقليد والتكرار ، سياسات خلاقة تحرك الحوافز الطبيعية في الإنسان ، وهي حوافز بطبيعتها رافضة للفشل قابلة للتحدي راغبة في التقدم ، سياسات تعتمد ، بل تبدأ من الفرد وتعترف اعترافاً فعلياً ، بأن الإصلاح يبدأ من الفرد وينتهي بالفرد .

لقد جربت الكويت سياسات تبدأ من الحكومة وتنتهي بالحكومة ، انعدمت فيها المشاركة الفردية ، سواء في العمل أو المسؤولية وفشلت تلك السياسات .

إن الوقت قد حان لاتباع استراتيجية جديدة وجريئة تقوم على الفرد ومسؤوليته ومشاركته ، ويقتصر دور الحكومة على خلق المناخ المناسب ، وخاصة الأمن والاستقرار ، بالإضافة إلى خلق هذا المناخ .

وعلى الحكومة أن تغير من دورها فتعطي المسؤولية للفرد الكويتي في المقام الأول ، تدعم مجهوداته وتؤازر طموحاته ، ومن الصعب أن نتصور تحقيق ذلك إذا بقيت صورة الاقتصاد الكويتي كما هي عليه ، أي تلك الصورة التي يتحكم القطاع الحكومي فيها بمقدرات الاقتصاد . فالإيرادات النفطية تذهب برمتها إلى خزانة الدولة وتمثل ما يزيد عن ٩٥٪ من إيراداتها . والإنفاق الحكومي هو المصدر الرئيسي للدخل والثروة والتوظيف والتصدير والاستيراد . . إلخ .

وتدخل الحكومة المباشر وملكيتها وإدارتها لأنشطة اقتصادية كثيرة ، ازداد زيادة ملفتة ، وخاصة بعد أزمة سوق المناخ ، حيث اضطرت الحكومة للتدخل لشراء عديد من الشركات والمؤسسات بهدف تحريك السوق ، بل إن الوضع الاقتصادي الفعلي أصبح متناقضاً مع الدستور ، من حيث الاعتراف بمبدأ الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة .

بل إن تدخل الدولة المحتمل في قطاع الأراضي والعقارات مرة أخرى ، بهدف تحريك السوق ، قد يؤدي في النهاية إلى ملكية الدولة لغالبية وسائل الإنتاج .

إن اتباع استراتيجية تقوم على المشاركة ونقل المسؤولية من الدولة إلى الفرد ، تتطلب التقليل التدريجي من سيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية ، واعترافها بصراحة بقدرة الإنسان الكويتي على إدارة شؤونه ، وإعطاءه الفرصة ليتحمل المسؤولية . معنى ذلك أن تقوم

الحكومة بوضع برنامج منظم وصريح ، لنقل ملكية وإدارة الأنشطة الاقتصادية المهمة من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص ، ونعني هنا القطاعات المهمة ، وليست المشروعات الورقية ، أو البرامج التي تؤدي إلى شغل الوقت ، وليست منتجة بالمعنى العلمي لهذه الكلمة . كما نعني أيضاً الإدارة الفعلية وليس الإدارة الاسمية ، كما نعني سيطرة القطاع الخاص سيطرة فعلية وليس سيطرة ظاهرية . وليبدأ هذا البرنامج بمحاولة نقل الملكية والإدارة لبعض الخدمات الرئيسية ، التي يمكن للقطاع الخاص أن يتحمل أعباءها ومسؤولية إدارتها بكفاءة ، كما أنها ستستفيد من جو المنافسة وإلغاء احتكار الدولة . وقد تكون البداية بقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية بما في ذلك التليفونات والتلكس . . .إلخ .

هذا القطاع له مزايا عديدة ، أهمها كونه خاضعاً لثورة تكنولوجية ، تفوق أي مجال آخر ولا تقتصر مزاياها على هذه الخدمات فقط ، لذلك فإن تطوير القطاع سيعطي دفعة كبيرة للتجارة الدولية وللخدمات المصرفية الدولية . ولا يقتصر البرنامج على نقل ملكية إدارة هذا القطاع فقط لإدارة القطاع الخاص ، بل يتعداه تدريجياً ليشمل أهم القطاعات الاقتصادية في الكويت ، ألا وهو النفط . فلو أخذنا في الاعتبار التغيرات التي حدثت أخيراً في السوق النفطي الدولي ، واعتراف دول الأوبك ، وإن كان ضمنياً ، بأن مستقبل السوق سيقوم أساساً على التعامل في السوق الحر ، وعدم صلاحية

الكارتلات ، وأنظمة الإدارة . إن هذه التغيرات تعني أن السياسة النفطية في المستقبل ستتطلب درجة كبيرة من المرونة للتعامل مع السوق والتكيف مع متغيراته . كما أن هذه التغيرات تعني أيضاً أن السياسة النفطية ستخضع للاعتبارات التجارية بدرجة كبيرة ، سواء في السعر أو التكرير أو النقل أو التوزيع أو الاستثمار في الداخل والخارج ، وفي المراحل المتعددة للصناعة النفطية . إن متطلبات المرونة والاعتبارات التجارية هي من الأمور التي يفتقدها القطاع الحكومي الذي عادة ما يتسم بالبيروقراطية ، وما يسمى باعتبارات المصلحة العامة .

إن النقل التدريجي لملكية وإدارة العديد من الأنشطة في الصناعة النفطية من السيطرة الحكومية البيروقراطية ، إلى القطاع الخاص ، أمر لا يحتمل التأجيل ، ومزاياه كثيرة وواضحة . فمن ناحية فإن نقل المسؤولية من الدولة إلى الفرد ، تعني المشاركة الفعلية والحقيقية في تحمل المسؤولية في أهم قطاعات الاقتصاد الوطني . كذلك فإن نقل الملكية سيؤدي إلى عودة الأموال المهاجرة إلى قنوات استثمار حقيقية ، دوافعها حقيقية ومنتجة ، وليس هناك ضغط أو قصر فيها . كذلك فإن هذا سيتيح المجال للدولة لاستخدام حصيلة نقل الملكية في تجديد قطاع الخدمات ، وفي تمويل تلك الاستثمارات ذات المخاطر الكبيرة ، التي عادة ما يتجنبها القطاع الخاص . كما يمكن للدولة أيضاً التركيز في الاستثمار البشري والاعتناء به وربطه بخطة علمية تقوم على

احتياجات النمو . كما أن تحمل القطاع الخاص لهذه المسؤولية الحيوية سيمثل حافزاً للإنسان الكويتي على بناء الاقتصاد القومي ، على أساس أن مشاركته في المسؤولية أصبحت حقيقية ومطلوبة . إن الإنسان الكويتي الذي نجح بتحمل المسؤولية في الماضي وفي ظروف صعبة ، قادر على تحمل المسؤولية الآن إذا أعطي الفرصة الحقيقية حتى يكون له شرف بناء اقتصاده القومي .

إن نقل ملكية القطاع النفطي من القطاع العام إلى القطاع الخاص قد يلقى معارضة ، على أساس أن القطاع النفطي هو قطاع حيوي ، وأن نقل الملكية يعني فقدان سيطرة الدولة على هذا المورد المهم ، وخاصة في الظروف الحالية ، حيث يواجه النفط أزمة خطيرة تتطلب الحذر والتحرك بحكمة وبعد نظر . وقد يرى البعض حتى لو كانت الظروف النفطية مواتية ، إن نقل الملكية وفقدان سيطرة الدولة يعد انتقاصاً لسيادة الدولة ، ولا شك أن لهذه المعارضة أسباباً ، لا يجب أن نقلل من أهميتها ، ولكنها تفترض أن نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص سيتم بصورة مرتجلة ، تفتقر إلى الرقابة كما تفتقر إلى الضمانات الصحيحة للحفاظ على هذا المورد وإدارته لصالح الأمة .

فمن ناحية ، فإننا نفترض أن هذا النقل لن يتم بصورة سريعة ومرتجلة ، وإنما سيتم وفقاً لبرنامج مدروس ومنظم ، يقوم على النقل التدريجي وعلى المشاركة التدريجية أيضاً ، بحيث يبدأ العمل بتلك الأنشطة في القطاع النفطي التي تتطلب الإدارة الخاصة أكثر من

غيرها ، مثل توزيع المنتجات النفطية ونقلها وإدارة معامل التكرير لهذه المنتجات ، ثم ينتقل إلى تسويق النفط الخام ، مع احتفاظ الدولة بالإدارة العامة لمرحلتي التنقيب والإنتاج والبحوث وخاصة تلك المتعلقة بتطوير البدائل الذاتية ، كما أننا نفترض أيضاً مشاركة تدريجية ، تبدأ بنقل ملكية هذا القطاع وبعض أنشطته من القطاع العام إلى القطاع المختلط في المرحلة الأولى ، حيث تكون الملكية مشاركة بين القطاعين العام والخاص ، وبنسب يكون القطاع العام له الأغلبية في البداية ، ثم مع مرور الزمن يزداد نصيب القطاع الخاص بما يتناسب مع اكتساب الخبرة والقدرة والثقة ، بشرط أن تكون الظروف الدولية مواتية حيث تنتقل السيطرة في النهاية إلى القطاع الخاص .

وأخيراً نفترض أنه مهما اختلف شكل الملكية أو الإدارة ، فإن الدولة ستستمر في وضع يمكنها من التأثير الفعال على القطاع النفطي ، وذلك باحتفاظها بحق تحديد سياسة عليا للإنتاج بهدف الحفاظ على الثروة النفطية ، شرط أن تكون هذه السياسة العليا مرتبطة بأهداف اقتصادية واجتماعية واضحة ، ووفقاً لخطة مدروسة ، إن استمرار الدولة في التأثير على القطاع النفطي سيعتمد على وجود أدوات للسياسة الاقتصادية يمكنها من التأثير الفعال على نشاط القطاع النفطي ، حيث يصبح من الضروري إقامة نظام ضرائبي يكون أساساً لمعالجة مساهمة القطاع الخاص المنتج في تمويل مشروعات الخدمة العامة ، غير أن هذه الضرائب لابد لها أن تأخذ في الاعتبار ارتفاع درجة المخاطرة في القطاع النفطي بصفة عامة ، ومن ثم إن لا تكون هذه الضرائب مجحفة فتقتل حوافز الاستثمار والعمل المنتج .

وقد يعترض البعض على ملكية وإدارة القطاع النفطي ، على أن هذا الإجراء ستكون له آثار عكسية على توزيع الدخل والثروة أي يعني من وجهة نظرهم نقل ملكية هذا المورد المهم من ملكية الدولة ممثلة الشعب إلى ملكية الأقلية القادرة على شراء الأسهم وسندات القطاع النفطي ، ولهذا الرأي أسبابه ومبرراته ، ولا يجب أن نقلل من أهميته فهذا خطر حقيقي إذا تم نقل الملكية على أساس غير مدروس . وهذا أمر يمكن تفاديه ببرنامج يتضمن شروطاً وقيوداً تتعلق بالحد الأقصى للملكية الفردية أو العائلية المسموح به ، وبهدف منع احتكار الأقلية والسيطرة ، كما يمكن للبرنامج استبعاد ملكية الأجانب غير المقيمين في الكويت ، حرصاً على الوجه القومي للصناعة النفطية . من ناحية أخرى فلابد أن تكون الأسهم ذات أسعار في متناول أكبر عدد من أفراد الشعب ، حتى تكون المساهمة فعلية ، في الواقع أن النتائج المهمة لهذا البرنامج ، هي أن تكون هذه الأسهم ، بداية جديدة لسوق حقيقي للأوراق المالية ، يقوم على تداول أسهم لشركات فعلية ومنتجة ، وليست أسهم شركات ورقية ، إلا أن ذلك يتطلب أن تأخذ الدولة بجدية تنظيم ومراقبة سوق الأوراق المالية على أن يشمل هذا التنظيم إجراءات تحول دون المضاربة الهدامة أو الربح السريع ، أو نقل الملكية في مرحلة تالية إلى ملكية الأقلية .

وهناك تجارب متعددة لعديد من الدول يمكن الاستفادة منها ، مثل أنظمة الضرائب على الأرباح الرأسمالية القصيرة الأجل ، والتي

تحرم المضارب من نتائج المضاربة ، ومن ثم تدعم حوافز الاستثمار الحقيقية .

وقد يعترض البعض على نقل ملكية قطاع النفط ، على أساس أن الكويت ستكون في وضع يختلف تماماً عن الأنظمة المتبعة في الدول النفطية الأخرى ، حيث تعم الملكية العامة لهذا القطاع . وليس هناك أنظمة مشابهة في الدول النفطية ، الرد على ذلك هو أن كل دولة لها ظروفها الخاصة ، ومن حقها أن تتبع أي نظام يتناسب مع تلك الظروف ، طالما أنها تفي بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي ، وأنها تعمل بموضوعية ومسؤولية ، وخاصة أن سوق النفط الدولي لم يعد يأتمر بقرارات حكومية ، سواء كانت صادرة من دولة معينة ، أو من مجموعة دول كمنظمة الأوبك مثلاً ، فسوق النفط يخضع اليوم لاعتبارات العرض والطلب ، حيث وراء منحنيات العرض والطلب شركات لا حكومات ، خاصة في سوق المنتجات النفطية ، وحتى عهد قريب كانت شركات النفط العالمية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن إدارة جميع مراحل الصناعة النفطية من التنقيب إلى التوزيع ، واستطاعت أن تحقق أرباحاً خيالية ، وتحقق إنجازات على المستوى العالمي ، وفي المجالات كافة بما في ذلك التقدم التكنولوجي ، وفي الصناعات المتعلقة بالقطاع النفطي ، بل إن هذه الشركات مازالت مسؤولة عن إدارة المراحل المهمة في الصناعة النفطية ، وخاصة التكرير والتوزيع ، كما أن مجهوداتها في مجال التنقيب عن النفط وخاصة

في المناطق الصعبة ذات المخاطر العالية قد استمرت ، رغم التغيرات التي حدثت في الصناعة النفطية منذ السبعينات ، إن مجهود هذه الشركات في مجال التنقيب قد لاقى قدراً كبيراً من النجاح ، وأدى إلى اكتشافات مهمة ، وفي مناطق متعددة وصعبة في العالم ، وكان ذلك من العوامل المهمة في تغيير شكل سوق النفط العالمي ، حيث فاق إنتاج دول غير الأوبك إنتاج دول الأوبك ، وقلل من سيطرة منظمة الأوبك على السوق .

فإذا نجحت الشركات الأجنبية في إدارة وتطوير الصناعة النفطية ، فلماذا لم تنجح الشركات العربية في تحقيق منجزات مماثلة؟ إن أساس النجاح هو وجود الحوافز والثقة بالنفس وحرية التفكير والعمل .

إن اتباع سياسة نقل الملكية إلى الشعب لإداراتها بصورة مباشرة ، ولتحمل مسؤوليتها يحقق هدفاً أكبر ، وهو تحديد هوية الاقتصاد الكويتي وفلسفته ، فيصبح الاقتصاد قائماً بالفعل على تقديس الملكية الفردية ، والنظام القائم على الحرية الاقتصادية في إطار المسؤولية الاجتماعية والعدالة وفقاً للدستور الكويتي ، فالاقتصاد الكويتي حالياً ، لا هوية له ، فهو نظام يقوم على الملكية الفردية والحرية الاقتصادية وفقاً للدستور ، ولكن في الممارسة الواقعية فإن الدولة هي المالك الأكبر لوسائل الإنتاج ومقدرات الأمة . . إن الاقتصاد الكويتي يبحث عن هوية حقيقة بعيداً عن الازدواجية والتناقضات .

* * *

تساؤلات حول تقرير وزير المالية والاقتصاد «عمومية» و «غموض» و «فقدان بيانات» في كيفية معالجة أزمة الجهاز المصرفي

ما هي المصلحة في ازدياد هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتقليص دور القطاع الخاص . .

التقرير يتحدث عن «تقدم العمل» وليس عن «مرحلة التنفيذ» للإجراءات اللازمة لمواجهة الوضع الاقتصادي . .

جاء تقرير السيد وزير المالية الكويتي الثاني مكملاً للتقرير الأول ، الذي قدمه في يوليو عام ١٩٨٥ ، والذي كان بمثابة تقرير مبدئي حول تقدم العمل «**في إعداد دراسة شاملة تهدف إلى إيجاد تصور للإجراءات اللازمة لمواجهة الوضع الاقتصادي بحيث يكون عام ١٩٨٦ بداية تنفيذ التوصيات المقترحة**» .

والواقع أن اتباع مثل هذا الأسلوب يعد أمراً جديداً في أسلوب العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، وهو أسلوب يجب الترحيب به من حيث المبدأ ، إذ إنه يعني اعترافاً واضحاً وصريحاً بمسؤولية السلطة التنفيذية أمام الجهاز التشريعي المنتخب لمعرفة حقائق الأمور تطورها ، وبصورة دورية ومرتبطة بتطور الأحداث وتقلب

مجريات الأمور الاقتصادية . كما أن مثل هذا الأسلوب يعني تثبيت حقائق السلطة التشريعية في المطالبة ، وحقها في الإجابة الشافية عن كل ما يتعلق بمصلحة المواطن الكويتي ، الذي منح هذه السلطة ثقته وأمانة المتابعة والمراقبة والحرص على مصلحته . إن تقديم مثل هذه التقارير هو عرف متبع في كافة الدول الديمقراطية ، ويجب أن تعالج مثل هذه التقارير بالجدية والموضوعية والبعد عن التعصب .

والمشاركة في النقاش والجدل سواء داخل المجلس أو خارجه لمثل هذه الموضوعات المهمة تعد أيضاً من مظاهر نمو الديمقراطية ، ومن ثم فهي تساهم في حل المشاكل ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

وإذا انتقلنا إلى مناقشة التقرير الثاني للسيد وزير المالية ، فإنه يثير العديد من التساؤلات ذات الأهمية من وجهة نظر المصلحة العامة . هذه التساؤلات تنصب على الفلسفة العامة لما تضمنه التقرير ، وإن كانت لا تتطرق لتفاصيله ، ففي رأيي ، إن التطرق للتفاصيل بهدف المساهمة الإيجابية والبناءة لابد أن يستند إلى قدر كبير من التفاصيل التي لم يقدمها التقرير الاقتصادي ، ومن ثم فإن أي محاولة لمناقشة دقائق الأمور لن تتعدى التخمين القائم على المعلومات الناقصة ، أو البيانات المبتورة التي توافرت في مجالات متعددة وفي حدود موضوعات مختلفة ، بحيث يكون الاستناد إليها في غير مجالها ضرباً من الخيال والمخاطرة . وفي ظل هذه الظروف يصعب الحكم أو التنبؤ بصحة التفاصيل أو الخطأ فيها ما لم تكن الصورة كاملة ، فإذا اقتصرنا

على مناقشة الخطوط العامة أو الفلسفة العامة التي استند إليها التقرير فهناك خمسة أسئلة تطرح للنقاش :

❖ **مجرد تقرير محلي عن تقديم العمل:**

أولاً : يتعين على المرء أن يتساءل في البداية عن الهدف الرئيس للدولة من هذا التقرير ، فالهدف هو المدخل الرئيسي للتقييم ، وبصفة خاصة هل الهدف من هذا التقرير هو طرح الحلول التي استطاعت الدولة أن تصل إليها بعد «**دراسة شاملة تهدف إلى تصور للإجراءات اللازمة لمواجهة الوضع الاقتصادي ، بحيث يكون عام ١٩٨٦ بداية لتنفيذ التوصيات المقترحة**» .

أم أن الهدف هو تقرير مرحلي آخر حول تقدم العمل ، وأن الدراسة الشاملة والحلول اللازمة والإجراءات التي يجب اتخاذها لم تنته بعد . من الصعب أن نعتبر هذا التقرير تقريراً نهائياً بعد الدراسة الشاملة ، ومن ثم بداية مرحلة التنفيذ للإجراءات اللازمة لمواجهة الوضع الاقتصادي ، وهذا واضح من القراءة الأولية للتقرير الاقتصادي . فمثلاً عند التعرض لموضوع تسوية الديون المصرفية غير المنتظمة تنتهي النقطة الأولى بالنتيجة التالية وهي أنه «**يتوقع أن تكون أوضاع الديون معروفة بصورة أكثر دقة مع نهاية ديسمبر ١٩٨٥**» كذلك تنتهي النقطة الثانية في هذا الموضوع بنتيجة مشابهة وهي «**يجب القول إن الإجراءات والخطوات السابق ذكرها تحتاج إلى فترة من الوقت للتوصل إلى التسويات المطلوبة**» .

وعند التعرض لدراسة معالجة أوضاع شركات الاستثمار انتهى التقرير الاقتصادي إلى أن «**بنهاية عام ١٩٨٥ . . سيقوم البنك المركزي باتخاذ الإجراءات المناسبة**» **والنتيجة نفسها طرحها عند مناقشة شركات الصيرفة بأن «سيقوم البنك المركزي باتخاذ القرارات النهائية . . . بتاريخ ١٨ مارس ١٩٨٦»** .

لا شك أن هذا التقرير يجب أن لا ينظر إليه على أساس أنه تقرير حلول وإجراءات ، وإنما ينظر إليه على أساس أنه مجرد تقرير مرحلي عن تقدم العمل . والسؤال هنا إلى متى نستمر في الدراسات واللجان والتوصيات وتقارير تقدم العمل في الاقتصاد القومي مازال يعاني منذ سنوات من المشكلة نفسها مع تزايد وتعقد تفاصيلها ، ولقد أوضح أحد الزملاء من المعلقين في إحدى الندوات أهمية عنصر الزمن عندما أعطى مثلاً عن تزايد المديونية كل يوم ، وقدر هذه الزيادة بما يقارب (٣٦٠) مليون دينار سنوياً مع استمرار الانخفاض المتواصل في الأصول الذي قدره على سبيل المثال في انخفاض أسعار مجموعة قيمة الأسهم المدرجة في سوق الأوراق المالية من (٨٦ ,٥) بلايين دينار في ديسمبر ١٩٨٤ إلى (٢٨ ,٢) بليون دينار في نوفمبر ١٩٨٥ .

❖ غموض وعمومية في تحليل أزمة الجهاز المصرفي:

ثانياً : إذا اعتبرنا تقرير السيد وزير المالية تقريراً مرحلياً وليس تقريراً نهائياً عن الحلول والإجراءات ، فالسؤال هنا يتعلق بماهية

المصلحة من مناقشة مديونية أو أزمة الجهاز المصرفي بصفة خاصة ، بهذه الصورة التي تزيد من جو عدم الثقة ، ومن ثم من تزايد المشكلة ، والمشكلة أساسها الثقة في المقام الأول . ويجب التركيز هنا على الجهاز المصرفي والتفريق بين مشكلة الشركات ، فإن زعزعة الثقة بالجهاز المصرفي أو حدوث انهيار في إحدى وحدات هذا القطاع ، ينعكس انعكاساً سلبياً مباشراً على الاقتصاد القومي بأسره ومركزه العالمي .

بينما انهيار شركة أو أكثر ، مقفلة كانت أو مساهمة ، ورقية كانت أو حقيقية ، خاضعة لسيادة الدولة وقوانينها أو خارجة عن السيادة والقانون ، لن يؤثر تأثيراً كبيراً عن الاقتصاد القومي ومركزه الدولي ، وخاصة أن أغلب الشركات الكويتية كان لها طابع محلي وليس لها معاملات دولية على نمط جهازها المصرفي . كذلك فإن زعزعة الثقة بالشركات أو تعرض بعضها للإفلاس ، هو من حقائق الحياة الاقتصادية سواء كانت في الكويت أو في غيرها من الدول ، ومساهمو الشركات هم مستثمرو المخاطرة ويدركون أبعادها . أما المتعاملون مع البنوك فهم من ذلك النوع الذي يفضل السيولة والتأكد المرتبط بالعائد المحدد أكثر من أصحاب استثمارات المخاطرة ، ذوي أهداف العائد الكبير . فإذا كان الجهاز المصرفي له وضع خاص وأهمية خاصة ، فما الذي قدمه التقرير الاقتصادي المرحلي تجاه مشكلة البنوك؟؟ فعندما تعرض التقرير للقطاع المصرفي اتسم التحليل

بالعمومية والغموض وعدم تقديم أي بيانات يمكن منها أن نستشف الوضع الحقيقي لهذا القطاع المهم أو معرفة ماذا تنوي الحكومة اتخاذه من إجراءات لمعالجة أبعاد هذه المشكلة .

❖ تقليص القطاع الخاص لصالح من؟!

ثالثاً : وإذا كان من الأهمية بمكان التعرض إلى وضع الشركات ، فهل قدم التقرير فعلاً حلاً لما أسماه بمشكلاتها العاجلة وطويلة المدى ، أم أنه تعرض فقط للعلاج بالمسكنات الوقتية ، وقد اتسم التقرير في هذا المجال بقدر كبير من الغموض ، وأشار مرات عديدة إلى تقييم أوضاع هذه الشركات وتصنيفها على أساس معايير مالية «**متعارف عليها**» ، دون أن يذكر ولو بصفة عامة ما وراء هذه المعايير ، عندما قدم الحلول لم يوضح المقصود من هذه الحلول بالنسبة للشركات ، وما الذي سيتم تحقيقه عند وضع هذه الحلول موضع التنفيذ !!

فمثلاً عند استخدام المال العام في شراء أسهم الشركات الكويتية سواء المقفلة منها أو الخليجية ، اعتبر هذا الإجراء حلاً نهائياً في حد ذاته ، والسؤال هنا ما هي النتائج المتوقعة لمثل هذا الإجراء؟ . .

فما هي الفائدة التي ستعود على الاقتصاد القومي من شراء الحكومة لهذه الأسهم؟ وهل من المصلحة أن يزداد دور الحكومة يوماً بعد يوم في هيمنتها على الاقتصاد القومي وتقليص دور القطاع الخاص؟ واستمرارها في الوقت نفسه بفلسفة الحرية الاقتصادية؟ !

كذلك ماذا سيحقق الدمج؟ وعلى أي أساس سيتم؟ وهل سيكون ذلك مرة أخرى تحت مظلة الدولة؟ وهنا تنعدم المنافسة ويزداد احتكار الدولة مما يؤثر عكسياً على كفاءة عمل الاقتصاد القومي .

❖ **مشكلة تطبيق القوانين:**

رابعاً : لو افترضنا جدلاً أن التقرير قدم فعلاً إطاراً لحل مشكلة المديونية ، والملاءة المالية سواء للجهاز المصرفي أو الشركات ، فكيف ستقوم الحكومة بتنفيذ الحلول طالما أن الإطار القانوني مازال قاصراً؟ فمن ناحية هناك قوانين يفترض انطباقها على مثل هذه الحالات ومع ذلك كتب عليها أن تبقى في الأدراج ولا تطبق إلا على الضعفاء من القوم الذين لم يدخلوا مناخاً ولم يثروا منه . هناك أيضاً العديد من القوانين العشوائية الارتجالية التي تراكمت خلال السنوات الثلاث الماضية وتولدت منها مؤسسات وهيئات مازالت تدور في دائرة التشابك المفزع لقضية المناخ بأبعادها المتعددة . ومن ناحية أخرى هناك شركات كانت من الأسباب الرئيسة وراء هذه المشكلة ولكنها لا تخضع للقانون الكويتي أو لسلطة الدولة ، وأكبر دليل على ذلك أن العديد منها رفض التعاون مع معدي الدراسة التي استند إليها تقرير السيد وزير المالية .

خامساً : وإذا اتفقنا مع التقرير بترابط العناصر المتعددة للمشكلة وارتباطها أساساً بالاختلال الهيكلي للاقتصاد الكويتي ، فما هو إذن ،

الجديد في التقرير عن تعديل مسار الاقتصاد الكويتي وإعادة هيكلته؟ الجديد هنا أن بعثة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ستقوم بدراسته عن طريق تشكيل فريق عمل ليبحث كيفية «توجيه مسارات الإنفاق الحكومي بما يفيد إلى أقصى درجة في تدوير رأس المال محلياً بصورة منتجة» .

وتحديد «الأولويات القطاعية تبعاً لأهميتها وجدواها بالنسبة للاقتصاد الكويتي سواء كانت قطاعات قائمة أو جديدة» الخوف هنا أن تكون هذه الدراسة ديكوراً تشبه إلى حد كبير مثيلاتها من الدراسات التي قامت بها «المؤسسة المالية الدولية» ولاقت معارضة شديدة وأثارت تساؤلات عديدة عن مصداقية بياناتها والأهداف من وراء مقترحاتها .

إن الاقتصاد الكويتي أمانة في أعناقنا جميعاً يجب الحفاظ عليه بالتكاتف والعمل على إنكار الذات ، وعلى الدولة مسؤولية كبيرة للحفاظ على هذا الاقتصاد لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية .

* * *

التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على نظم الحكم (الكويت)

شهد العالم في الآونة الأخيرة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة ، بل إن ظهور تجارب جديدة في أنظمة الحكم وخاصة في الآونة الأخيرة أدى إلى إثارة سؤال كان يعد في السابق ، وحتى عهد قريب ، سؤالاً ذا طابع أكاديمي يدرس في مجال الفلسفة السياسية وعلاقاتها بالأنظمة السياسية . فأنماط الحكم وخاصة في القرن العشرين ظلت في ملامحها الرئيسية ثابتة ، لم تخضع إلا لتغير طفيف في التفاصيل وليس في الجوهر ، ليوائم التغيرات في الظروف السائدة أو في مواجهة ظروف طارئة تتطلب إجراءات استثنائية ، فصورة العالم استمرت في القرن العشرين تتمثل في وجود نظامين رئيسين للحكم ، أحدهما يقوم على نظام وراثي وله أصول تاريخية تعود إلى بداية التاريخ وهو النظام الملكي . . والآخر ويتمثل في النظام الجمهوري حيث يكون على رأس الدولة رئيس منتخب أو مختار . ولا توجد استمرارية من الناحية النظرية على الأقل .

وحدثت تغيرات عديدة في هذين الشكلين من أنظمة الحكم ، وظهر تياران رئيسيان ، أولهما تمثل في حدوث انحسار كبير للنظام الملكي لمصلحة النظام الجمهوري القائم على الاختيار لا الوراثة . وما ساعد على غلبة هذا التيار حصول عديد من الدول على استقلالها

وخاصة من دول العالم الثالث ، التي لم تكن تتمتع بأي نوع من تقاليد الحكم ، ولم يكن أمامها مجال للاختيار عند حصولها على الاستقلال إلا أن تختار نظاماً جمهورياً قائماً على الاختيار . . ومن نتيجة هذا التغير أصبحت الأنظمة الملكية محصورة في عدد قليل من دول العالم وفي مناطق محدودة .

والتيار الثاني تمثل في حدوث تغيرات داخل أنظمة الحكم هذه ، سواء كانت ملكية أو جمهورية ، كما تعددت وسائل التغيير وأشكاله . . فبدأت تظهر أنماط متعددة من الحكم في إطار النظامين الملكي والجمهوري ، وباستثناء حالة واحدة لم يحدث أن تحول نظام جمهوري إلى ملكي . كما حدث في أسبانيا ، أما باقي التغييرات فقد حدثت في أطر الأنظمة وتحت مظلتها العامة . فظهرت أنماط من الحكم الملكي لم تكن موجودة في السابق ، فقد تم الفصل في حالات كثيرة بين الملكية كرمز للسيادة ، والملكية كنظام يمارس الحكم .

كما تعددت أنظمة الحكم تحت المظلة الملكية ، فبعضها التزم الأسلوب الديمقراطي كأساس لممارسة الحكم ، واعتمد في ذلك على أجهزة ديمقراطية ، لها أصولها التاريخية وتقاليدها ، كما لجأ البعض إلى أساليب للحكم غير تقليدية كاستلهام المشورة من قبل مجموعات أو لجان أو مؤسسات يتم تشكيلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكم الملكي . وحدثت تغيرات في أشكال الحكم الجمهوري

توقفت في تفاصيلها وفي غالب الأحيان على الأسلوب الذي وصلت به إلى السلطة ، وكان الطابع الغالب منذ الحرب العالمية الثانية هو اعتماد الحكم الجمهوري في نشأته على الانقلابات العسكرية ، التي سرعان ما حولت الحكم إلى حكم دكتاتوري تكون فيه السلطة إما لفرد أو لقلة ، وتصبح فيه فكرة الاختيار وعدم الوراثة للحكم أمراً نظرياً ، حيث يتم تجديد الرئاسة للحاكم الفرد دون قيد أو شرط ، وأصبحت الاستمرارية أمراً واقعاً ، بل في حالات كثيرة أضحت الاستمرارية قائمة على مبدأ الوراثة ، ويحدد عمر الرئاسة إما بعمر الحاكم أو بحدوث انقلاب عليه . وفي الحالات التي تطورت فيها أنظمة الجمهوريات التي بدأت على أساس انقلابي ، إلى أنظمة يتم فيها الاختيار لمنصب الرئاسة على أسس للاختيار غير التقليدية ، اختلفت باختلاف ظروف كل بلد ، كالترشيح للرئاسة من قبل مؤسسات شبه برلمانية ، أو من قبل الحزب الواحد ، أو عن طريق الاستفتاء العام على مرشح واحد .

كما ظهرت أساليب جديدة لا تعتمد على الانقلابات العسكرية أو التغير الطبيعي وفقاً للدساتير السائدة ، وإنما تقوم على أساس ما يسمى بسلطة الشعب ، حيث تفرض الجماهير إرادتها وبأساليب غير دموية ، ومن أحدث التجارب من هذا النوع ، تجربة الفلبين حيث فرضت جماهير الشعب إرادتها ونصبت السيدة أكينو لرئاسة الجمهورية بدلاً من الرئيس ماركوس . والتجربة الفلبينية تستند في الواقع إلى تجارب سابقة استطاعت فيها الجماهير فرض إرادتها .

ومن أول هذه التجارب ما حدث في السودان ١٩٦٨ حيث استطاعت الثورة الشعبية السودانية تغيير نظام الحكم القائم وإنهاء الحكم العسكري . والتجربة السودانية الأخيرة مثلت تطويراً للتجربة السابقة ، من حيث ضمان استمرار الثورة الشعبية والحفاظ على أهدافها ، وخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وإنهاء حكم الفرد والحفاظ على الحقوق الأساسية للمواطن ، ورفض استمرارية الحكم العسكري . . وتمثل هذا التطوير في التصميم على تشكيل حكومة مدنية منذ البداية ، وتمكين هذه الحكومة من الممارسة الفعلية للحكم ، وذلك عن طريق مشاركة الهيئات والنقابات الشعبية ، وعدم إعطاء أي فرصة لتأجيل التجربة الديمقراطية .

وأكبر دليل على نجاحها أن الانتخابات العامة قد تمت في موعدها بغض النظر عن الظروف الاستثنائية لجنوب السودان . ومن ناحية أخرى لم يعد النظام الجمهوري ممثلاً طبيعياً لنظام اقتصادي معين ، سواء كان هذا النظام رأسمالياً أو اشتراكياً أو شيوعياً ، فعديد من جمهوريات أمريكا اللاتينية تقوم على اعتناق النظام الرأسمالي وتدعمه وتحارب الأنظمة الاشتراكية والنزعات الاشتراكية ، كما أن بعض الأنظمة الجمهورية اتبعت النظام الشيوعي ولكن على أساس جماهيري واسع يتعدى الحزب الشيوعي وكوادره وجماهيره المحدودة ، كما حدث في شيلي قبل الحكم الدكتاتوري الحاكم حالياً .

أما التطورات التي حدثت في الأنظمة الملكية والأنظمة المتفرعة

عنها والتي تشترك معها في الاعتماد على الوراثة كأساس للحكم ، ووجود نوع من التعاقد العرفي بين الشعب والأسرة الحاكمة ، فالدارس لهذه التطورات يلاحظ أن التغيير كان طفيفاً . ففي أوروبا مثلاً ظل النظام الملكي بصورته التاريخية يمثل ممارسة للسيادة ورمزاً لها ، وتشاركه في ذلك أجهزة تشريعية منتخبة .

ويقوم الحكم الملكي بالمشاركة مع الأجهزة الديمقراطية المنتخبة في مراقبة تنفيذ الدستور واحترامه ومتابعة ومساءلة الجهاز التنفيذي ممثلاً في الحكومة ، تقوم بهذه المهمة ، وبالذات الأجهزة الديمقراطية المنتخبة ، حيث يقتصر الدور الملكي على المراقبة الرمزية ، وتقديم التوجيهات العامة ، والاستعداد التام لتقديم المشورة إذا طلب منه ذلك . وتختلف درجات المشاركة بين الحكم الملكي والأجهزة الديمقراطية المنتخبة اختلافاً يتوقف على ظروف كل دولة ، فتكاد مشاركة الحكم الملكي الفعلية تنعدم في الدول الإسكندنافية ، بينما يلعب الحكم الملكي دوراً ملموساً يفوق الدور الرمزي للسيادة في أسبانيا مثلاً ، بينما تحدد المهام التي يقوم بها الحكم الملكي تحديداً دقيقاً قائماً على العرف في دولة كبريطانيا .

إن الصفة العامة الغالبة التي تميز الحكم الملكي في دول أوروبا ، هي أن يقتصر دورها على كونها رمزاً للسيادة في المقام الأول ، وعدم مساهمتها مساهمة فعالة في المهام التنفيذية أو في الحياة السياسية ، كما يتحدد دورها تحديداً ضيقاً في المجالات الاقتصادية ، وبصورة

تضمن عدم استخدام المزايا المصاحبة للملكية استخداماً يحقق مكسباً مادياً من الناحية الاقتصادية .

لم تتغير الأنظمة الملكية في أوروبا تغيراً كبيراً ، حيث ظلت كما هي عليه ، مما ضمن قدراً كبيراً من الاستقرار في هذه الدول بالرغم من معاناتها من أزمات اقتصادية حادة ، وأزمات سياسية وصلت في بعض الأحيان إلى درجة الحروب (فولكلاند) مثلاً . إلا أن هذه الأزمات لم تنل من النظام الملكي ، ومع ارتفاع مستويات البطالة إلى مستويات غير مقبولة فإن النقد اقتصر في الغالب على سياسة الحكومة ، ولم تطرح أي تساؤلات عن مدى صلاحية الحكم الملكي في ظل تلك الظروف الاقتصادية الحرجة ، بل على العكس ازداد الاعتقاد بأن النظام الملكي القائم على الوراثة من ناحية ، وعدم المشاركة في الحكم أو التدخل فيه من ناحية أخرى ، كانا من أهم عوامل الاستقرار التي ساعدت على استمرار التماسك الاجتماعي ، ونجاح الحكم الديمقراطي القائم على الانتخاب المباشر ، على التصدي للأزمات الاقتصادية والسياسية ، وتفادي حدوث أي هزات اجتماعية أو ثورات أو انقلابات . بل على العكس استطاع جو الاستقرار الحد من التطرف ، وخاصة في فترة السبعينات عندما حاولت نقابات العمال أن تتعدى مهامها المباشرة وتمارس الحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، خاصة في بريطانيا . .

كذلك ساعد الحكم الملكي الدستوري على الاستقرار السياسي ،

ولم تؤد الأزمات الاقتصادية أو السياسية إلى حدوث انقلابات على النمط الذي يحدث في الأنظمة الجمهورية ، حيث يقتصر التغيير في النظام الملكي الدستوري على الحكومة ، ويبقى الملك رمزاً للسيادة بعيداً عن المشاركة السياسية . وبالتالي فهو بعيد عن المساءلة ، هناك حالة وحيدة حدثت حيث قام العسكر بانقلاب عسكري على الحكم في ظل النظام الملكي في اليونان ، ولم يكن هدف الانقلاب تغيير الحكم الملكي ، إلا أن ملك اليونان في ذلك الوقت ، رفض الحكم في ظل النظام العسكري .

ولقد شهدت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط تغييرات مهمة ، تمثلت بصفة عامة في محاولة إدخال الديمقراطية في صور متعددة مع الحفاظ على المعالم الرئيسية للحكم الملكي . ومن هذه التجارب محاولات إدخال تجارب ديمقراطية في المملكة المغربية ، والسماح للأحزاب بممارسة العمل السياسي وانتخاب مجالس تشريعية للمشاركة إلى حد ما في الحكم . غير أن تجربة المغرب لم تغير في الواقع من طبيعة الحكم ، من حيث مصدر القرار السياسي واستناده في النهاية إلى الموافقة الملكية . كما أن هذه التجربة واجهت أزمات متعددة ، تمثلت في محاولة الأحزاب الحصول على حقها في العمل السياسي في جو من الحرية دون قيود تحد من قدرتها على التأثير على القرار السياسي ، مما أدى إلى تعارض مع رغبة النظام الملكي في الاحتفاظ بشكله التقليدي شبه الأوتوقراطي ، ومما زاد من تعقيد الأمور

حرب الصحراء وما تتطلبه ظروف الحرب من إجراءات استثنائية ، وسرعة في القرار وتقييد حدود الديمقراطية . كما أن محاولة إدخال الديمقراطية لم يصاحبها حدوث تعديلات جذرية للصحافة وحريتها في التعبير عن الرأي دون إخضاعها للرقابة الحكومية المباشرة .

غير أن من أهم التجارب التي شهدها الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة ، هي عودة التجربة الديمقراطية في دولة الكويت ، ولهذه التجربة عدة خصائص مميزة تزيد من أهميتها . . ومن هذه الخصائص أن عودة الديمقراطية جاءت في وقت اتسم بسريان ظروف استثنائية على المستويين الداخلي والإقليمي . فلقد عادت الديمقراطية إلى الكويت في فترة تميزت بحالة استثنائية ، حيث كانت هنا حالة من الرواج الاقتصادي تلتها أزمة سوق المناخ التي أثرت تأثيراً مباشراً على الاقتصاد الكويتي ، وهي أزمة ذات طابع معقد ، وذات أبعاد تتعدى الجانب الاقتصادي لتشمل الجوانب السياسية والاجتماعية ، كما أنها أزمة لها أبعاد دولية ، بمعنى أنها تؤثر على مركز الكويت المالي في الأسواق العالمية ، وهي ليست أزمة مؤقتة لها تأثيرها في الأجل القصير فقط ، ولكن لها آثارها على الأجل الطويل وخاصة فيما يتعلق بالتأثير العكسي على الموارد المتاحة لمخطط التنمية الطويلة الأجل . . وأزمة سوق المناخ ليست مجرد أزمة في سوق الأوراق المالية ، وإنما لها تأثيرها على كافة الأسواق وخاصة سوق العقار وقطاعي التجارة والخدمات .

في نفس الوقت بدأت الإيرادات النفطية في الانخفاض التدريجي في البداية والحاد في الآونة الأخيرة ، مما أثر تأثيراً مباشراً على إيرادات الدولة وإنفاقها ، ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، وذلك نظراً للدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع النفطي والقطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي في الدولة .

وبداية الأزمة كما هو معروف ، نشأت عن وجود فوائض رأسمالية كبيرة نتجت عن الإنفاق الحكومي الضخم بعد حل مجلس الأمة سنة ١٩٧٦ ، مع عدم وجود قنوات استثمارية كافية لاستخدام هذه الفوائض استخداماً منتجاً ، مما أدى في النهاية إلى تحول هذه الفوائض إلى استثمارات ورقية ومضاربات هائلة في كافة الأسواق ، وخاصة في السوق المالية وسوق العقار والمبالغة المفرطة في الأسعار والربح ، وبصورة تخالف القوانين الاقتصادية المعترف بها التي تنظم مثل هذه المعاملات ، مما أدى إلى تعقيد الوضع ، وحالة من الفوضى لعدم وجود لوائح أو إجراءات تنظم التعامل في أسواق الأوراق المالية التي كان أغلبها أوراق شركات وهمية ليست خاضعة للقانون الكويتي ، ولا تملك إلا أسهماً ورقية ، وجاء مجلس الأمة الثاني ليرث عن المجلس الأول الأزمة الاقتصادية بتعقيداتها ، مع مواجهة أزمة نفطية حادة لم تعد تتمثل في انخفاض الأسعار ، أو انخفاض الإيرادات النفطية ، وإنما تتمثل في مواجهة النفط لتحديات كبيرة ناتجة عن حدوث تغيرات جذرية في سوق النفط الدولي ، يصاحبها في نفس

الوقت حدوث تفكك شديد في منظمة الأوبك ، وفقدانها للقدرة على التأثير على السوق النفطية ، مع عدم وجود رؤية بديلة لكيفية إدارة القطاع النفطي في ظل المعطيات الجديدة .

وجاء المجلس الثاني ليواجه هاتين الأزمتين في الداخل للاقتصاد الكويتي ، وخاصة أن الأزمة الاقتصادية جاءت في وقت لم يكن فيها الاقتصاد الكويتي قد تغير هيكله ، وإنما ظل معتمداً اعتماداً شبه كلي على النفط كمورد أساسي للدخل والثروة ، والاعتماد أيضاً على الإيرادات من الاستثمارات الخارجية كمصدر ثان للدخل ، الأمر الذي يعني أن الاقتصاد الكويتي يخضع لاعتبارات خارجية ، مما يؤثر على مدى قدرة القرار الداخلي في التأثير على النشاط الاقتصادي ، كما يعني تعرض الاقتصاد الكويتي للتقلبات الناتجة عن التغير في أسعار النفط أو أسعار الفائدة أو أسعار العملات . ومن ثم فقد واجه المجلس الجديد أزمة اقتصادية حادة ناتجة عن سوق المناخ وانخفاض سعر النفط وإيراداته وفقدان السيطرة على سوق النفط وعدم وجود بدائل واضحة ، كذلك الانخفاض في الإيرادات من الاستثمارات الخارجية نتيجة لانخفاض العوائد على الاستثمار مع انخفاض أسعار الفائدة على الودائع الدولارية ، مع انخفاض سعر الدولار وتأثير ذلك على القيمة الدولارية للاستثمارات الخارجية .

أما على المستوى الإقليمي فقد صاحب عودة الديمقراطية إلى الكويت ظروف معقدة ، على المستوى العربي لم يسبق لها مثيل في

التاريخ الحديث ، لعل أهمها درجة التمزق العربي والتشتت وفقدان مركز الثقل ، وازدياد حدة النزاعات ، وعدم وجود سياسة عربية واضحة ، بل عدم قدرة العرب على الاتفاق على الحدود الدنيا التي كانت تجمعهم في الماضي ، وصاحب عودة الديمقراطية كذلك أول انشقاق في الجبهة العربية وأكثرها خطورة بالنسبة لقضية العرب الرئيسية ، وهي القضية الفلسطينية ، وخروج مصر بعد ذلك من الساحة العربية بعد اتفاقية كامب ديفيد ، مع تزايد حدة أزمة الحرب اللبنانية ، والإطاحة بحكم الشاه إثر الثورة الإسلامية في إيران ، وأدى ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار في المنطقة ، نتج عنها الحرب بين العراق وإيران واحتمالات توسع رقعة هذه الحرب في منطقة استراتيجية مهمة ، كما ازدادت احتمالات المواجهة شبه العسكرية بين عديد من الدول العربية ، وانشقاق الحركة الفلسطينية بعد خروجها من دول المواجهة وتشتيتها في مناطق بعيدة . والعجز العربي بصفة عامة عن مواجهة التحديات الإيرانية والإسرائيلية ، واتخاذ بعض الدول العربية موقفاً يناصر إيران ، بما يتناقض مع مواثيق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك ، هذا بالإضافة إلى ما حدث في اليمن الجنوبي من أحداث دموية .

أما على المستوى الدولي فقد رافق عودة الديمقراطية في الكويت مناخ دولي اتسم بضعف مبدأ التعايش ، وازدياد حدة الصراع بين الكتلتين ، وفي مناطق قريبة من المنطقة العربية وخاصة في أفغانستان ،

كما اتسمت السياسة الأمريكية بالتطرف إلى حد كبير واتباع سياسة هجومية في مناطق متعددة من العالم ، والعودة إلى سياسة التدخل في الشؤون الداخلية لعديد من دول العالم الثالث ، واللجوء إلى العمل العسكري لتحقيق أهدافها إذا اقتضى الأمر دون تردد .

وتم تصعيد النزاع بين الكتلتين في السنوات الأخيرة ، نتيجة لاتباع أمريكا لبرنامج حرب النجوم ، مما يعني تغيير الموازين الدولية التي ظلت سائدة منذ الحرب العالمية الثانية ، وازدياد احتمالات المواجهة العسكرية بين الكتلتين . .

ومما أدى إلى ازدياد حدة التوتر الدولي عدم وجود سياسة واضحة للاتحاد السوفييتي ، حيث واجه أزمة قيادة لفترة ليست قصيرة ، كانت فيها الدبلوماسية السوفييتية شبه عاجزة ، مما مكن الولايات المتحدة من الاحتفاظ بزمام المبادرة ، ونجاحها في تنفيذ مخططاتها دون خشية من تدخل الاتحاد السوفييتي ، أو اتخاذه خطوات إيجابية تحد من الهيمنة الأمريكية ، ولقد عانت دول العالم الثالث بصفة خاصة نتيجة لهذا الوضع ، إذ كانت في الماضي تعتمد إلى حد ما على مساندة الاتحاد السوفييتي لها ، ومعارضته الفعالة للسيادة الأمريكية ، كما كان الوضع حتى حرب فيتنام . وتمادت الولايات المتحدة في سياستها المتعجرفة ، ولجأت إلى العمل العسكري في حالات كثيرة . وبالرغم من تغير الوضع إلى حد ما بعد وصول الرئيس غورباتشوف إلى الحكم ، فإن السياسة العدوانية الأمريكية استمرت . وكان آخرها الاعتداء على ليبيا .

وازداد انحياز السياسة الأمريكية لإسرائيل ، وتمثلت بالتحالف الاستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل ، كما ازداد العداء الأمريكي للقضايا العربية . ولقد أدى هذا الجو العالمي المتوتر إلى طرح قضية أمن الخليج ، وخاصة في ظروف إقليمية خطيرة ، ومسؤولية هذا الأمن ، وعلاقة دول المنطقة بالكتلتين . ولقد جاء تشكيل مجلس التعاون الخليجي انعكاساً لرغبة هذه الدول في المحافظة على أمنها .

في ظل هذا المناخ الذي اتسم بطابع الأزمة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية ، كان من الطبيعي أن تواجه عودة الديمقراطية إلى الكويت بعض العقبات والصعوبات ، وأن يظهر على السطح تناقضات يعود بعضها إلى عدم حدوث توافق بين المعطيات وأساليب العمل التي كانت سائدة قبل عودة الديمقراطية ، والمعطيات الجديدة وأساليب العمل التي تتفق والحياة الديمقراطية .

ولقد لعبت الصحافة الكويتية دوراً مهماً لتمتعها بالحرية ، حيث ساهمت مساهمة فعالة في النقد البناء ، وشاركت في مسيرة الديمقراطية .

والحكم في الكويت قائم على نظام الإمارة حيث اختيرت عائلة الصباح من قبل الشعب لتحكم الكويت بالوراثة ، وهو اختيار قائم على العرف ، وأصبح من المواد الأساسية في الدستور الكويتي ، واستمر حكم العائلة لقرون عديدة وتمتع بالقبول واستطاع تحقيق الاستقرار خلال فترات حرجة ، وحقق قدراً كبيراً من الرفاهية في بناء

الكويت الحديثة . . . إلا أن مناخ الأزمة والتناقضات التي وصلت إلى حد المواجهة بين الحكومة وعلى رأسها ولي العهد الذي يعتبر رمزاً للسيادة ، وبين مجلس الأمة باعتباره السلطة التشريعية المنتخبة ، والتي من حقها أن تحاسب الجهاز التنفيذي أي الحكومة ورئيسها أو نائبه باعتبارهما على قمة الجهاز التنفيذي ، والديمقراطية لا تستثني أحداً طالما أنه يمثل الجهاز التنفيذي . هنا يظهر التناقض المثير بين رموز العائلة والجهاز التنفيذي من ناحية ، والمجلس من ناحية أخرى . وفي مواجهة هذا التناقض هناك بديهيات واضحة ، أهمها اثنتان :

الأولى : إن أي محاولة لحل المجلس كوسيلة لحل هذه التناقضات والعودة إلى نظام تتحمل فيه المسؤولية الحكومة وعلى رأسها عائلة الصباح ، ستكون لها عواقب جسيمة ، ولا يمكن التنازل عن الديمقراطية ، والكويت أصبحت أحد الرموز البارزة لها . والمجلس منتخب انتخاباً حراً من قبل الشعب ، وهو نفس الشعب الذي اختار العائلة للحكم ، وحملها أمانة حماية مصالحه لتحقيق مطالبه ورغباته ووصول الكويت إلى بر الحرية والاستقرار في ظل النظام الديمقراطي وحرية الصحافة .

الثانية : أن حل المجلس لا يمثل حلاً مقبولاً للمتناقضات التي ظهرت في التطبيق الديمقراطي ، كما أن التفكير في تغيير نظام الحكم القائم على الإمارة والوراثة أمر مستبعد وليس في صالح الكويت .

إن الخيار المتاح للحفاظ على حكم العائلة وكرامتها التي هي جزء من كرامة الكويت ومصلحتها ، هو الحفاظ على الديمقراطية ومكاسبها ، لأنها الضمان الوحيد للأمان لدولة صغيرة ، والخيار المنطقي هو التفكير في إحداث تعديلات في إطار النظام القائم على الإمارة والديمقراطية ، بحيث يكون الحاكم فيها أميراً دستورياً ورمزاً للسيادة يمثل ضمير الأمة ومطامحها وآمالها ، على أن تترك شؤون إدارة الحكم ومسؤولياته إلى حكومة يختارها مجلس الأمة المنتخب من قبل الشعب . . ويبقى الأمير الضمان الدستوري النهائي والأعلى لمصالح الشعب وأهدافه . .

* * *

الاقتصاد الكويتي
في مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية

يواجه الاقتصاد الكويتي في الوقت الحاضر أزمة تتمثل في انخفاض الإيرادات النفطية ، واحتمال استمرار هذا الانخفاض لفترة ليست بقصيرة ، في الوقت الذي لا يزال يعاني فيه من آثار مشكلة سوق المناخ التي انعكست على كافة قطاعات النشاط الاقتصادي ، وأدت إلى حد ما إلى حدوث شبه شلل في حركة الاقتصاد وتطوره . ويصاحب هذه الأزمة الاقتصادية مناخ سياسي يتسم بعدم الاستقرار حيث ظهرت بعض المتناقضات التي ازدادت حدتها مع تطور الحرب العراقية - الإيرانية ، واحتمال اتساع رقعتها ، والأخطار المباشرة لهذه الحرب على حركة التجارة الدولية من وإلى وعبر منطقة الخليج . إذ تتعرض ناقلات النفط والسفن التجارية إلى أعمال عسكرية تحتمها طبيعة الصراع العسكري القائم ، حيث يدافع العراق عن حدوده الدولية .

في ظل هذه الظروف وخاصة الاقتصادية منها ، واختفاء الفوائض المالية الناتجة عن انخفاض الإيرادات النفطية ، يرى البعض أن النتيجة المنطقية أن تتبع الكويت استراتيجية للتنمية أقل طموحاً ، قائمة على معدلات للتنمية أقل من المعدلات التي كانت سائدة في السبعينات ، والمعدلات التي كان يؤمل تحقيقها إذا استمرت الإيرادات النفطية في

التزايد ، كما كان متوقعاً . هذا يعني أن تطول مدة الخطة نظراً لانخفاض معدلات النمو . .

والمنطق وراء هذا الرأي هو أن تتناسب معدلات النمو مع الموارد المتاحة ، وخاصة المالية منها ، فترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها ، وأن محاولة الإسراع في النمو أو الاستمرار فيه بالمعدلات التي كانت سائدة في الماضي ، وذلك عن طريق تحويل الأرصدة النقدية الموجودة في الخارج إلى استثمارات إضافية في الداخل ، فإن مثل هذه السياسة تعرض اقتصادات الكويت والدول ذات الظروف المشابهة لمخاطر ناتجة عن انخفاض الدخل من الاستثمارات الخارجية ، مما قد تكون له آثار غير مرغوب فيها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة أن النظرة إلى هذه الإيرادات هي أنها تلعب دوراً تعويضياً للانخفاض في الإيرادات النفطية .

لا شك أن هذا الرأي الذي يدعو إلى تخفيض معدلات التنمية في مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية له جوانبه الإيجابية ، إلا أنه يهمل أهمية عامل الزمن ، والزمن هو أهم الموارد الاقتصادية ، بل إنه أصل الموارد الأخرى . إذ يفترض ضمنياً أن الظروف الصعبة التي يواجهها قطاع النفط ، هي ظروف وقتية ، تتطلب عدم السرعة في النمو حتى تزول هذه الظروف ، ويعود القطاع النفطي ليلعب دوره التقليدي مرة أخرى ، وتلعب الأرصدة النقدية في الخارج خلال الفترة الانتقالية دوراً يشبه إلى حد كبير بوليصة التأمين . إن أهمية عامل

الزمن وخطورة الانتظار تعني أن هذه الدول يجب أن تكثف الجهود أكثر من أي وقت مضى لتحقيق التوازن في هيكلها الاقتصادي ، فقد أثبتت التجارب خطورة الاعتماد على قطاع واحد ، إذ لم يكن أحد يتصور أن تتحول الندرة النفطية إلى تخمة نفطية بين عشية وضحاها .

كذلك فإن الأزمة التي تواجهها الصناعة النفطية ليست أزمة وقتية ، بل إن العالم سيشهد استمراراً للتخمة النفطية ولفترة غير قصيرة . فهل معنى ذلك أن تنتظر الكويت حتى يصل الوضع بالمورد النفطي إلى حد يصعب التنبؤ معه بالاستمرار التجاري المفيد؟ . . وإلى متى يستمر الاعتماد على ضمانات ورقية ليست مدعمة بالقدرة على المقايضة فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية ، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار العلاقة بين سوق النفط وسوق المال والأخطار التي يمكن أن تلحق باستثماراتنا في الخارج بعد أن أمكن تحييد إمكاناتنا النفطية . إن الظروف الحالية والتوقعات بشأن المستقبل تدعم وجهة النظر التي ترى ضرورة الإسراع في التنمية المتوازنة بدلاً من التمهل . فإذا تحسنت الأوضاع النفطية في التسعينات كما هو متوقع فسيكون ذلك بمثابة منحة إضافية ، وليست ضرورة معيشية .

يرى البعض الآخر أن الانخفاض في الإيرادات النفطية يتطلب تخفيض الإنفاق الحكومي مع الخلط بين اصطلاحين ، وهما ترشيد الإنفاق الحكومي بمعنى ربط مستويات الإنفاق الحكومي بنوعيته وإنتاجيته ، والأهداف الاقتصادية العامة للمجتمع . وتخفيض الإنفاق

الحكومي بمعنى تخفيض المستويات بصورة تتناسب مع الإيرادات ، حيث تكون الأولوية للتخفيض وليس لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للمجتمع ، وفي كثير من الأحيان يستخدم المصطلحان على أساس أنهما مصطلح واحد . والواقع ليس هناك خلاف على ضرورة ربط مستوى الإنفاق الحكومي بنوعيته وإنتاجيته والأهداف العامة الاقتصادية للمجتمع . كما لا يخفى ما للإفراط في الإنفاق الحكومي من نتائج اقتصادية واجتماعية عكسية ، بغض النظر عن مستوى الإيرادات . .

إلا أن ترشيد الإنفاق الحكومي بمعنى تخفيضه ليتناسب مع مستوى الإيرادات ، التي هي إيرادات نفطية في الأساس ، قد تكون له آثار سيئة في الظروف الحالية . فحالة الركود الاقتصادي التي مر بها ولا يزال يعاني منها الاقتصاد الكويتي - قد وصلت إلى مستوى لا يحتمل التأجيل ، وأن تخفيض الإنفاق الحكومي ، وهو المصدر الأساسي للنشاط الاقتصادي في الكويت ، قد يؤدي إلى انهيار قد يصعب التنبؤ بأبعاده . فكافة قطاعات الاقتصاد الكويتي في حالة ركود تام ، وكافة الأسواق تعاني من عدم وجود المتعاملين ، والقطاع المصرفي في مأزق .

إن انخفاض الإيرادات النفطية قد يكون مبرراً كافياً لتخفيض الإنفاق الحكومي ، إذا لم يكن للكويت احتياطيات نقدية لا يستهان بها تستفيد منها أسواق المال العالمية ، أكثر من الاستفادة التي تعود

على الاقتصاد الكويتي من هذه الاستثمارات ، كذلك فإن استخدام هذا التراكم النقدي في تمويل الإنفاق الحكومي لن يكون أمراً غير مجد ، إذا تم التركيز على الإنفاق الحكومي الرأسمالي وتدعيمه . أما من الناحية النظرية فإن اتباع سياسة موازنة الميزانية على الأقل ، أو تحقيق فائض فيها هو سياسة خاطئة من وجهة نظر النظرية الاقتصادية في ظروف الكساد أو الركود الاقتصادي .

ولقد ثبت فشل هذا المنطق الكلاسيكي خلال فترة الكساد الكبير ، الذي تم الخروج منه باتباع الأفكار الكينيزية ، التي مثلت الأساس الفلسفي للبرنامج الجديد لروزفلت .

وهذا يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي واتباع سياسة عجز الميزانية في أوقات الكساد بدلاً من تخفيض الإنفاق الحكومي وموازنة الميزانية وفقاً للمنطق الكلاسيكي .

وزيادة الإنفاق الحكومي لا تعني بالضرورة حدوث نتائج عكسية في الاقتصاد ، طالما كان هذا الإنفاق مرتبطاً بمشروعات إنتاجية ذات عائد ، ومصاحباً لسياسة نقدية متحفظة تحول دون موجة تضخمية . هذا يعني أن الوقت قد حان لتدعيم أدوات السياسة النقدية والإسراع في الإصلاح النقدي والتحديد الدقيق لدور البنك المركزي واستقلاليته . بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية لتخفيض الإنفاق الحكومي فإنه لا يجب التقليل من الآثار السياسية والاجتماعية لازدياد حدة

الركود الاقتصادي وحدة التذمر والنقمة على تدهور الأوضاع الاقتصادية ، وعدم وجود بريق للأمل .

وأمر آخر يتطلب قدراً كبيراً من الحذر والتأني ، هو ما يتعلق بسياسة العمالة الوافدة في مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية ، إن استخدام هذا الانخفاض كمبرر لإحداث تخفيض كبير ومفاجئ في عمل العمالة الوافدة من قبل الدولة ، هو أمر يجب التأني فيه نظراً لحساسية هذا الأمر وأبعاده السياسية والاجتماعية . إن الظروف الحالية تعطي أولوية قصوى لاعتبارات الخروج من الركود الاقتصادي قبل أي اعتبارات ، وأن تخفيض العمالة الوافدة في ظل مناخ اقتصادي يتسم بالرخاء ، ومن ثم يتمتع بالقبول والتأييد ، حيث احتمالات المواجهة تقل بكثير عن سياسة تقوم على شبه الترحيل ، بما يتضمن ذلك من عدم العدالة التي تلازم بطبيعة الحال مثل هذه السياسات ، وفي جو من الركود الاقتصادي والسخط وعدم القبول . كذلك فإن المغالاة في فكرة تغيير الأسس الفلسفية للتنمية لتعتمد أنماطاً للنمو ذات كثافة رأسمالية عالية ، وتخفيض كثافة العمل ، هي سياسة براقة في الظاهر ، وخاصة مع انخفاض التراكمات الرأسمالية ، ومع المتطلبات الرأسمالية الكبيرة اللازمة لصيانتها ، ومتطلباتها من عمالة ذات مهارة فنية عالية نادرة .

الخلاف هنا ليس في تحقيق توازن في هيكل العمالة ، ولكن في اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتحقيق مثل هذا التوازن وتوقيتها .

لجنة تنشيط الاقتصاد
والمجلس الأعلى للاستثمار

لديَّ تعليقٌ مختصر عن اللجنة المشكلة أخيراً بهدف تحريك النشاط الاقتصادي في الكويت ، من الواضح أن تشكيل هذه اللجنة يعدُّ بمثابة اعتراف من الحكومة بأنَّ الاقتصاد الكويتي يعاني في الوقت الحالي من حالة رُكود في النشاط الاقتصادي ، استمرَّ ولفترة طويلة وبصفة خاصة منذ كارثة سوق المناخ ، ومن ثم فإنه من الصعب أن نفصل بين حالة الاقتصاد الكويتي وبين أبعاد أزمة سوق المناخ وتطورها والمرحلة التي وصلت إليها . . .

إن هذه اللجنة التي شكلت تشبه في بعض ملامحها اقتراحاً قدَّمتُه في أعقاب تشكيل صندوق ما سميَّ بصغار المستثمرين . .

يومها اقترحت تشكيل لجنة عليا للاستثمار تكون وظيفتها وضع استراتيجية متكاملة للاستثمار بكافة أشكاله سواء كان استثماراً داخلياً أو خارجياً أو استثماراً في القطاع النفطي أو القطاعات غير النفطية ، وكان هدفي من هذا الاقتراح هو أن الخروج من مأزق سوق المناخ لا يكون بتقديم الجرعات المسكنة والوقتية ، وإنما يتطلب نظرة إيجابية شاملة تتناول جذرياً الظروف التي أدت إلى ظهور ظاهرة المناخ وتكرار حالات التقلُّب المستمر في مجريات الحياة الاقتصادية في الكويت .

ولقد كتبت : أن هذا المجلس ليس بديلاً للأجهزة الاستثمارية التنفيذية الموجودة حالياً أو التي في معرض التشكيل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ، على أساس أن المجلس الأعلى للاستثمار تكون له وظيفة تخطيطية ، بينما تقوم هذه الأجهزة الاستثمارية الأخرى بالوظائف التنفيذية في إطار الخطة المتكاملة للاستثمار وفي حدود الاختصاص . وأَثَرْتُ نقاطاً متعددة فيما يتعلق بالشكل الإداري لهذا المجلس أهمها : أن يتمتَع هذا المجلس بالاستقلالية حتى لا يخضع للروتين الحكومي المعتاد ، ويكون في مقدوره اتباع خطة عمل تتسم بالمرونة والواقعية ، ولا تخضع للضغوط المعتادة من أصحاب القرار . ولقد أشرت إلى ضرورة تشكيل هذا المجلس بصورة تتسم بالإبداع بحيث يُمَثَّلُ فيه كل من له علاقة بالاقتصاد الكويتي بصورة رئيسية . الأمر الذي يعني ضرورة إتاحة الفرصة للمشاركة من قبل ممثلي الوزارات ذات الاختصاصات الاقتصادية ، بما في ذلك المتعلقة بالخدمات ، وأن يُمَثَّل في هذا المجلس أيضاً ممثلو القطاعات الاقتصادية المتعددة بما في ذلك التجار وذَوو الخبرة ، وركَّزت على ضرورة مشاركة بعض أعضاء مجلس الأمة حتى لا يصبح للمجلس صبغة انتمائية للسلطة التنفيذية بالإضافة إلى مشاركة بعض الأكاديميين من ذوي الخبرة التطبيقية . . واللجنة التي شكلت حديثاً تشبه في تكوينها إلى حدٍّ ما . . . ما اقترحتُه ، وهو تشكيل مجلس أعلى للاستثمار ، ولكنَّ هناك اختلافاً جذرياً فيما يتعلق بهدف اللجنة المشكَّلة والمجلس المقترح ، هذا الاختلاف يعكس اختلافاً جذرياً في وجهات النظر . . .

فاللجنة تركز مرة أخرى على حلول للأجل القصير . . وهي حلول سئمناها من كثرة تكرارها . فموضوعات نقص السيولة ، تكدس البضائع ، انخفاض سعر الفائدة ، وعجز الميزانية . . . إلخ ، موضوعات صاحبت تاريخ الكويت المعاصر من كثرة تعرضه لها ، وبالرغم من أنني لا أقلّلُ من أهمية موضوعات شؤون الاستقرار الاقتصادي وضرورة وجود سياسات لمواجهة الدورات الاقتصادية القصيرة الأجل فإن ذلك لا يعني أن نهمل الشؤون المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الهيكلي في الاقتصاد القومي . فالاستقرار الاقتصادي لا يتحقق في الأجل الطويل ما لم يكن هناك هيكل اقتصادي متوازن . كذلك لو اقتصر الأمر على تحريك النشاط الاقتصادي في الأجل القصير ، فإنه لا يجب أن ننسى أو نتناسى أن هذا التحريك يتطلب وجود أدوات لتحقيق هذا الهدف ، ولقد كتبتُ مرات عديدة عن ضرورة وجود أدوات للسياسة الاقتصادية ، سواء أكانت مالية أو نقدية ، في غياب مثل هذه الأدوات فمن الصعب على الحكومة أو اللجنة أو اللجان أن تتحكم في مجريات الشؤون الاقتصادية ، إذ تبقى مكتوفة الأيدي دون أدوات فعالة للسياسة الاقتصادية . . .

وعلى ذلك فإنني بالرغم من ترحيبي بهذه اللجنة من حيث اعتمادها فكرة المشاركة التي أنادي بها دائماً ، فإنني أشعر بخيبة الأمل لعدم تبني اللجنة أهدافاً طويلة الأجل ، خاصة في هذا الوقت الذي

يتميز بشيوع جو من عدم التأكد سواء في سوق النفط أو الأسواق المالية ، بالإضافة إلى ذلك فإنني أشعر أن درجة المشاركة ليست بالقدر الكافي لإهمالها العديد من الخبرات الاقتصادية والعملية وعدم تمثيل السلطة التشريعية . .

أتمنى ألا يُقال عني ما قيل عندما كتبت مقالتي «كارثة سوق المناخ» إنها تشكك في سلامة الاقتصاد الوطني . . وإن الاقتصاد سليم والحادثة ليست أكثر من أزمة بسيطة لا تحتاج إلى وصفها بالكارثة . . . وإنها تبالغ فيما تكتب وعندما قلت شعراً :

كُلُّ ما يُبْنَى عَلَى الرَّمْلِ هباءٌ في هباءْ

فابتنوا في العُمْقِ ما يَرْقَي لأسبابِ السَّمَاءْ

حجرت قصيدتي وصودر صوتي واتهمت بالتحريض . . إنني مواطنة كويتية يحق لها أن تعبر عن نفسها . . .

الآن يعترف أصحاب القرار بأنه نقد شخصي . . وكل هفوة مغفورة إلا وضع اليد على حرية الفكر والتعبير والجدل ، وكل حادثة يمكن تبريرها إلا كارثة سوق المناخ .

إلى أين يا ترى تصل المسكنات الطارئة والحلول الوقتية؟ ولماذا الخوف من عملية جراحية جريئة تستأصل الداء من اقتصادنا القومي . . وتخطط لمدى طويل ومستقبل زاهر؟ فارفعوا الإشارات الحمراء عن عقولنا . . . ودعونا نفكر . . . ونتكلم . . ونتصرف . .

فإن الشعب بلغ سن الرشد السياسي . . وليس فاقد الأهلية . . والكلمة هي الحوار الحضاري ولا يمكن أن نتصورها غير ذلك . . وكل شيء قابل للنقاش والجدل إلا الولاء للوطن فهو ثابت وضارب جذوره في الأعماق . . .

* * *

كويت المستقبل - إعادة البناء

١ - إن الحديث عن كويت المستقبل وإعادة البناء يجب أن يبدأ من «**استيعاب أبعاد التجربة القاسية**» التي عاشها شعب الكويت منذ الغزو وحتى التحرير ، وأن نواجه بكل صراحة وصدق ودون تردد الدروس المستقاة من هذه التجربة المرة . وهو أمر ليس بالسهل ، ويتطلب دراسة مستفيضة وتفصيلية ، إذ ثبت عدم فعالية عديد من الأنظمة والسياسات التي كانت سائدة منذ زمن ، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي ، وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية العسكرية والاجتماعية .

٢ - وفي رأيي فإنه من الضروري - بعد انقضاء الفترة الانتقالية - أن يتم تحديد الأولويات على أسس علمية وواقعية ، آخذين في الاعتبار متطلبات الأجل الطويل من حيث التوازن الاقتصادي والاستقرار السياسي والتجانس الاجتماعي ، مع مراعاة اعتبارات الأجل القصير في معالجة المشاكل الملحة ورفع المعاناة عن الشعب الكويتي الذي عانى من قسوة الاحتلال .

٣ - ومن هذا المنطلق فإن «**القضية السكانية**» تحتل مكان الصدارة من حيث الأولويات ، إذا لم تُحدد التفاصيل السكانية الأساسية من حيث الحجم السكاني والتركيبة السكانية وحجم العمالة والتركيبة العمالية التي تمثل جوهر العملية التخطيطية ، فإن أي خطة

اقتصادية - اجتماعية - تصبح خطة نظرية غير قابلة للتطبيق .

فالقرارات السكانية تعد المادة الأساسية والمقدمة المنطقية لعديد من القرارات الاستراتيجية الخاصة بطاقة البنية الأساسية والاحتياجات الأساسية ، استهلاكية أو استثمارية ، وحجم الدخل والإنتاج والعمالة والإنتاج النفطي وغير النفطي . . .إلخ .

٤ - كذلك من الأولويات التي لا تحتمل التأجيل التعرض بعمق للموضوعات المتعلقة «بالمناخ السياسي» سواء داخلياً أو خارجياً .

فأحداث الشهور السبعة قد أدت إلى تغييرات جذرية في المناخ السياسي لا يمكن إهمالها أو تأجيلها ، وهي ترتبط ارتباطاً أساسياً بالقضية الأمنية ، سواء فيما يتعلق بحماية «حدود السيادة» أو متطلبات «الأمن الداخلي» . وفي كل الأحوال ، فلا بديل عن «المشاركة الشعبية» في كافة المراحل سواء الانتقالية أو ما بعدها ، ولقد قطعت الحكومة شوطاً مهماً في هذا المجال . فالتمسك بدستور عام ١٩٦٢ من قبل الأطراف المعنية كافة الشعبية والحكومية ، وإعلان دمشق الخاص بأمن الخليج والتعاون بين دول مجلس التعاون ومصر وسوريا ، إنما يمثلان إطاراً داخلياً وخارجياً يتماشى مع مصالح الدول المعنية ومنها الكويت ، ويأخذ في الاعتبار التغييرات التي طرأت على الساحة العربية السياسية والدولية .

٥ - فإذا انتقلنا إلى أولويات خطة العمل فلا شك أن قطاع النفط يمثل التحدي الكبير الذي يواجه شعب الكويت ، فالكويت لا تزال دولة نفطية في المقام الأول حيث يمثل العائد النفطي المصدر الرئيسي للدخل والثروة ، ومن ثم فإن إصلاح الأضرار البليغة التي لحقت بهذا القطاع يعد من الأمور الملحة والعاجلة وبأسرع ما يمكن ، ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن كل يوم ينقضي يمثل خسارة «مضاعفة ومركبة» على الاقتصاد الكويتي تتمثل في انخفاض المخزون وضياع العائد واستخدام احتياطيات استثمارية كانت تعد حقاً للأجيال القادمة ، كما قد تؤدي إلى الاقتراض من الأسواق المالية في وقت يتميز بارتفاع أسعار الفائدة ، الأمر الذي قد تكون له آثار عكسية في الأجل الطويل .

٦ - من ناحية أخرى فإن الظروف الحالية تتيح الفرصة لاتباع منهج تخطيطي جديد يقوم على أسس «كويتية» تضع «المصلحة الكويتية» في المقام الأول .

ومن هذا المنطلق فإن تحقيق التوازن في الهيكل الاقتصادي والهيكل العمالي ، وبشكل جدي ، يعد ضرورة ملحة ، وذلك ببناء القطاع الاقتصادي غير النفطي ليكون مكملاً للقطاع النفطي خلال العصر النفطي ، ومعوضاً للقطاع النفطي إذا تعرض لقوى معاكسة أو في حالة انخفاض الأهمية النسبية للنفط .

أما التوازن في هيكل العمالة فيتطلب تحريك الحوافز لتحقيق

زيادة ملموسة ومستمرة في مشاركة المرأة الكويتية في العمل ، وفتح المجالات المتعددة أمامها ، وزيادة الإنتاجية بصفة عامة وذلك في إطار أنظمة إنتاجية ذات كثافة رأسمالية عالية وكثافة عمالية محدودة .

* * *

الجوانب الاقتصادية لإعادة البناء

١ - تعد الجوانب الاقتصادية لإعادة البناء من الأمور الحيوية ذات الأولوية من الناحية الاستراتيجية ، إذ إنها تعد المدخل بل القاعدة الأساسية للجوانب الأخرى السياسية والدفاعية والاجتماعية وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أمرين :

أولهما : أن الحياة الاقتصادية للكويت قد توقفت تماماً منذ الغزو ، وأن هذا التوقف شمل كافة الأنشطة الاقتصادية دون استثناء ، نفطياً ، تجارياً ، بنكياً ، صناعياً ، زراعياً وعمالياً ، وأن هذا التوقف جاء قطعياً سواء باعتبار الكويت دولة مستقلة ذات سيادة ، أو حتى وفقاً للادعاءات العراقية . فإذا أخذنا في الاعتبار أن توقف الحياة الاقتصادية يمكن تشبيهه بتوقف سريان الدم في الجسم ، وأخذنا في الاعتبار أيضا أن توقف الحياة الاقتصادية بهذه الصورة القطعية في الكويت هو أمر ليس له أية سوابق في التاريخ الحديث ، لاتضح مدى التحدي الذي يواجه إعادة البناء .

وثانيهما : أن الأمر لم يقتصر على التوقف الكلي للحياة الاقتصادية ، وإنما تعداها ليشمل حتى الآن تحطيماً جذرياً لكافة جوانب البنية الاقتصادية الرئيسية ، وصاحب ذلك حتى الآن تغيير جذري في حجم المعروض والمتاح من أحد عوامل الإنتاج الرئيسة ، وهو عنصر العمل ، وهو أحد العناصر الإنتاجية التي كانت تمثل ندرة

ملحة في الاقتصاد الكويتي قبل الغزو ، فإذا أضفنا إلى ذلك الاعتبارات الفنية المتعلقة بتوقف الإنتاج النفطي ومتطلبات ذلك من الصيانة المستمرة منذ الغزو ، وما يترتب على ذلك من صعوبات فنية كبيرة ، وما يصاحب ذلك من كلفة باهظة عند استئناف الإنتاج ، لأمكن القول إن المورد النفطي ، وهو المورد الرئيسي للاقتصاد الكويتي ، قد تعرض حتى الآن لأضرار بالغة الخطورة .

ولم يقتصر الأمر على عنصري العمل والنفط ، بل تعداهما ليشمل التراكم الرأسمالي في الداخل والخارج ، فالتراكم الرأسمالي الداخلي قد تبخر تماماً مع الغزو واستمرار الاحتلال ، أما التراكم الرأسمالي الخارجي فقد تأثر بتوقف الإيرادات النفطية والنفقات الباهظة عسكرياً ومدنياً المتعلقة بالقوات المتعددة الجنسيات والنفقات المتعلقة بالجاليات الكويتية في الخارج ، والمقاومة الكويتية الباسلة ، والشعب الكويتي الصامد في الداخل .

٢ - إن توقف الحياة الاقتصادية تماماً وهجرة العمالة والاعتبارات الفنية المتعلقة بالمورد النفطي ، وتبخر التراكم الرأسمالي الداخلي ، والانخفاض المستمر في التراكم الرأسمالي الخارجي ، أمور تعني أن الخصائص الأساسية المميزة للاقتصاد الكويتي قد تغيرت تغيراً جذرياً وهيكلياً حتى الآن . فإذا أضفنا إلى ذلك الأضرار الناجمة

عن العمليات الحربية الدائرة في الوقت الحالي ، والتي يصعب تقدير حجمها إذ يتوقف على طبيعة العمليات ورد الفعل للعدو العراقي ، وتهديده بنسف الآبار النفطية ، لاتضح حجم المشكلة الاقتصادية التي تواجه الشعب الكويتي والحكومة الكويتية في إعادة البناء ، الأمر الذي يعني أنه من الخطأ أن يقوم التخطيط الاقتصادي لإعادة البناء على أساس الافتراضات التي كانت سائدة قبل الغزو ، والتي كانت تستند إلى محدودية القدرة الاستيعابية نظراً للندرة العمالية وصغر حجم السوق ، أو افتراض توافر فائض رأسمالي ، إذ إن التراكم المتوافر حالياً ويقدر بحوالي ٨٠ مليار دولار والمتناقص بصورة مستمرة والذي كان ينظر إليه في الماضي على أساس انتمائه للأجيال القادمة ، إن مثل هذا التراكم لن يكون كافياً لمواجهة المتطلبات الأساسية لإعادة البناء ، بل لا يجب أن نستبعد احتمال اللجوء إلى الاقتراض في مرحلة معينة لدفع عجلة البناء .

٣ - فإذا أخذنا في الاعتبار المتطلبات الدفاعية لاتضح مدى تعقد المشكلة . ولا تخفى صعوبة محاولة تقدير حجم هذا الجانب ، إذ يتوقف على اعتبارات متعددة يصعب التنبؤ بها في الوقت الحالي .

فمن ناحية يصعب التنبؤ بشكل أو طبيعة الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة ، ومن ناحية

أخرى فإنه من غير المنطقي أن نفترض أن تظل الصورة السياسية لمنطقة الخليج على الشكل الذي كانت عليه قبل الغزو ، فلقد أثبتت الأزمة أن «تلاحم» الخليج أصبح ضرورة حتمية لا يمكن إهمالها ، كذلك فإنه لا يمكن فصل المستقبل السياسي للمنطقة عن الواقع الحالي الذي لابد أن يدخل في الاعتبار تواجد القوات المتعددة الجنسيات . والآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك تتوقف بالتحديد على هذه الاعتبارات السياسية الاستراتيجية ، وتنعكس على السياسة الاقتصادية وحجم السوق والاستقلال النفطي . . .إلخ .

* * *

١ - الموضوع العام:

الظواهر السكانية واتجاهاتها في المجتمع الكويتي

٢ - الهدف:

التحليل الدقيق للحجم والتركيب السكاني للمجتمع الكويتي بهدف التعرف على العوامل المؤثرة في الأجلين القصير والطويل كمنطلق علمي لاقتراح سياسات سكانية تتناسب مع أهداف الكويت الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - الإطار:

أ - يعتمد تعريف عام يشمل السكان الذين يعيشون في الوقت الحالي في الكويت بغض النظر عما إذا كان في نيتهم البقاء والاستقرار أم يعتبرون وجودهم وقتياً . .

ب - دراسة الظواهر السكانية واتجاهاتها لا يمكن فصلها عن القاعدة الاقتصادية ، الأمر الذي يتطلب بالضرورة التطرق إلى موضوع العمالة (قوة العمل) وهي لا يمكن فصلها عن الإنتاج ، غير أن التركيز في هذه الدراسة سيكون على الجانب السكاني ، والعمالة بدرجة أكبر . وأترك موضوع الإنتاج للزملاء الباحثين في موضوع التنمية .

جـ - سيبدأ التحليل بتقسيم سكان الكويت إلى ثلاثة أقسام الأول يتضمن الكويتيين ، والثاني يشمل العرب من الوافدين ، والثالث يشمل غير الكويتيين من غير العرب وسنطلق عليهم الأجانب .

د - يغطي التحليل الفترة من الآن حتى سنة ٢٠٠٠ ، واختيار السنة النهائية بغرض التبسيط وإن كان التحليل ديناميكياً قابلاً للتمديد .

٤ - التحليل:

٤ - ١ : يبدأ التحليل باعتماد العلاقة بين الإنتاج ، العمالة ، السكان ، كمنطلق نظري ، ويبدأ في محاولة لتحديد الحجم الأمثل للسكان في الكويت حالياً ومستقبلاً ، ولا شك أن هذا أمر ليس سهلاً ويتوقف أساساً على أهداف الكويت الاقتصادية في الأجل الطويل ، وهنا سنربط الحجم الأمثل للسكان بأنه هذا الحجم الذي يتناسب مع الهدف الاقتصادي المتمثل في بناء القطاع الداخلي غير النفطي تقليلاً لتعرض الاقتصاد للتقلبات وتحقيق التوازن في البنية الاقتصادية ، وهنا يجب أن نؤكد خطأ الاعتماد على متوسط الدخل الفردي كهدف ، لأن ذلك لا يتفق مع ظروف الكويت الخاصة (الحجم الأمثل للإنتاج ، الحجم الأمثل للعمالة ، الحجم الأمثل للسكان) .

٤ - ٢ : انطلاقاً من تقسيم السكان إلى كويتيين ووافدين وأجانب سأبدأ بافتراض أن السياسة الكويتية لابد أن تسعى إلى تخفيض نسبة الأجانب من حجم السكان في الكويت ، وأن هدف

السياسة الكويتية في عام ٢٠٠٠ نسبة تخفيض الأجانب إلى أقصى درجة ممكنة بصورة تتفق مع نسبتهم في مجتمعات اتسمت بالاستقرار والتجانس الاجتماعي (سويسرا) .

وفلسفة هذه السياسة تضع العوامل السياسية والاجتماعية في المقام الأول ، وإن كانت لا تهمل العوامل الإنتاجية فتدخلها في الاعتبار بالحد الذي يحول دون تعرض الاقتصاد القومي لنكسات حادة (تقلبات) .

٤ - ٣ : يركز التحليل بعد ذلك على الكويتيين والوافدين العرب ويحدد تطور هذين الشقين خلال الفترة من الوقت الحالي إلى عام ٢٠٠٠ على أساس افتراضات محددة على ضوء التطورات السكانية في الآونة الأخيرة .

٤ - ٤ : مع التناقص في نسبة الأجانب وتحديد التطور المتوقع في الكويتيين والوافدين ومع تحديد الحجم الأمثل للسكان يمكن تحديد الفجوة السكانية التي تمثل الهدف الأساسي للسياسة التي يجب أن تعتمدها الحكومة الكويتية .

وواضح أن هذه السياسة ستعتمد محورين :

أولهما : محور يركز على سياسات تؤثر مباشرة في الحجم السكاني وتشكيلته مثل السياسات التي تؤثر في معدلات الخصوبة ، الزواج ، الهجرة . . .إلخ (العوامل الديمغرافية) وهنا لابد من أن يكون

التحليل واقعياً قائماً على افتراض أن عرض العمالة الوافدة (العربية) سيستمر في التناقص كنتيجة منطقية لمجهودات التنمية في الدول المصدرة للعمالة .

أما المحور الثاني : للسياسة فيركز على الإنتاج وقوة العمل ، ويبدأ من الوضع الحالي لتشكيل السكان ويحدد ديناميكياً تأثير التغيرات في الإنتاجية ، (زيادة الكفاءة الإنتاجية) في النظر جدياً في سياسة التوظيف وكفاءة الجهاز الحكومي ، وتأثير زيادة مشاركة المرأة بصفة عامة (كويتية أو وافدة) في العمالة ، واعتماد أنماط تكنولوجية متقدمة ، كل هذه السياسات ستغطي جزءاً من الفجوة السكانية (جزءاً تتم تغطيته عن طريق سياسة قائمة على العوامل الديمغرافية ، وجزءاً عن طريق ارتفاع في الكفاءة الإنتاجية وزيادة مشاركة المرأة واتباع أنماط تكنولوجية متقدمة ذات كثافة رأسمالية) .

أما الجزء الباقي فسيغطى عن طريق سياسة التجنيس . . أما بالنسبة للأجانب فقد اعتبرتها نسبة ثابتة . .

٤ - ٥ : سوف لا أتطرق بالتفصيل لكيفية تحسين الكفاية الإنتاجية أو مشاركة المرأة في العمل أو الأخذ بأنماط تكنولوجية متقدمة ، سيتم التركيز على موضوع التجنيس كجزء من السياسة العامة للإنتاج والعمالة والسكان ، وسيكون هذا هو موضوعي الأساسي وستتم معالجته من الناحيتين الكمية والكيفية على أساس علمي ، وسأحاول تحديد ملامح السياسة العملية وبطبيعة الحال فإن

معالجة هذا الموضوع ستحدد المعايير التي ستقوم عليها هذه السياسة ، وفي المقام الأول معيار سكاني (تشكيل الوافدين) وآخر إنتاجي (التعليم ، التجربة) وبرنامج للتجنيس يربط الهجرة بالإقامة والإقامة بالحق التلقائي لطلب التجنيس إلى الحق التلقائي للتجنيس .

٤ - ٦ : يهتدي البحث بتجارب وخبرات دول عديدة في هذا المجال منها ألمانيا الغربية - فيما بعد الحرب - حيث اعتمدت على استيراد العمالة الأجنبية - وحالياً حيث اتبعت سياسة تقليل نسبة الأجانب غير الأوروبيين في مواجهة الركود الاقتصادي . كذلك تعتبر تجربة بريطانيا ذات مغزى ، حيث بدأت قوانين تحدد بوضوح حقوق وواجبات غير البريطانيين المقيمين في المملكة المتحدة (قوانين سنة ١٩٧٠) ، وآخرها القانون العام للجنسية سنة ١٩٨٢ الذي يعترف بالجنسية بدرجات ترجع إلى الأصل والمساهمة الإيجابية في الاقتصاد القومي ، أما تجربة نيجيريا فلن تكون واردة لأنها سياسة غير مخططة وغير إنسانية ، وسأهتدي بالقوانين والقواعد الدولية التي تعتمدها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعمالة المهاجرة .

٤ - ٧ : ينتهي التحليل باستعراض النتائج الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لمثل تلك السياسات . .

٥ - النتائج:

النتائج ستكون ذات شقين :

الأول : كمي إحصائي ويعطي صورة كمية للحجم الأمثل للسكان

المرتبط بالحجم الأمثل للعمالة والحجم الأمثل للإنتاج كذلك التطورات الكمية للقطاع الكويتي وقطاع الوافدين ومعدل التناقص في الأجانب وعددهم خلال الفترة حتى سنة ٢٠٠٠ ، كذلك إحصائيات عن تأثير السياسات الديمغرافية والإنتاجية على التطور السكاني للكويتيين والوافدين .

ثانياً : معالجة من ناحية الكيف (ماهر ، غير ماهر) تقتصر على النوعية فيما يتعلق بالعمالة الماهرة وغير الماهرة فقط ، ولن تتطرق الدراسة لتفاصيل الخلفية التعليمية أو التخصصية . إلخ .

بالإضافة إلى ذلك سأقدم الصورة العامة لبرنامج عملي يتعلق بالتجنيس لا يتطرق لتفاصيل قانونية أو إجراءات تنفيذية .

١ - مركز (لتجميع البيانات المتعلقة بالوافدين بصورة تفصيلية ويتم إخضاعها للتحليل العلمي ، لتحديد المجموعات بحسب الأولوية المرشحة للتجنيس ، الإقامة ، التعليم ، السن ، الجنس ، الإنتاج . . .إلخ) .

٢ - تحديد الجهات المعنية كافة حالياً بشؤون الوافدين ومحاولة تجميعها تحت مظلة إدارة واحدة ، (إدارة خاصة بالوافدين) .

٣ - تشكيل لجنة لدراسة مدى ملاءمة القوانين واللوائح الحالية لأهداف السياسة السكانية ومحاولة تنقيحها أو تعديلها (قوانين الجنسية والإقامة ، والعمل) التي يبدو أنها وضعت بهدف عدم التنفيذ .

❖ **أقسام الدراسة:**

١ - المقدمة تتناول - الأهداف ، الإطار . . والأسلوب . . والنتائج وطريقة تنظيم البحث .

٢ - تحليل إحصائي مبدئي ويتناول الحجم والتركيب السكاني والعوامل المؤثرة على تطور السكان الكويتيين والوافدين .

٣ - تحديد الحجم الأمثل للسكان في الكويت في إطار نظري قائم على العلاقة بين الإنتاج ، والعمالة ، والسكان .

٤ - تقدير الفجوة السكانية على أساس اتباع سياسة تعتمد التخفيض التدريجي للأجانب .

٥ - الاختيارات المتاحة للتخفيض التدريجي للفجوة اعتماداً على زيادة الكفاءة الإنتاجية ، تشجيع المرأة على دخول سوق العمل ومشاركتها الفعلية المستمرة ، واعتماد أنماط تكنولوجية متقدمة ذات كثافة رأسمالية واتباع سياسة رشيدة لتجنيس الوافدين العرب .

٦ - التجنيس ، أسس سياسة التجنيس ، الصورة العامة لبرنامج عملي للتجنيس والنتائج المتوقعة من وجهة النظر العامة الاقتصادية والاجتماعية .

* * *

المؤتمر الوطني
وبرنامج العمل الوطني الكويتي

١ - مر على الغزو العراقي الغاشم للكويت ما يزيد على ستة أسابيع ، حدثت خلالها تطورات هامة على المستويات كافة سواء كانت الدولية منها أو الإقليمية/ العربية أو الكويتية .

ولقد أدت هذه التطورات إلى نتائج هامة ذات أبعاد خطيرة ومؤثرة في القضية الأساسية التي تهم المجتمع الكويتي والشعب الكويتي بأسره ، وهي قضية التحرير لأرض الكويت الغالية وبأسرع وقت ممكن ، إذ إن عامل الزمن يعد من أهم العوامل المهمة في أي قضية من قضايا الإنسان ، وخاصة أن عامل الزمن ومرور الوقت يكونان دائماً في صالح من يريد ويتشبث في بقاء الأحوال على ما هي عليه ، وحيث يمثل الأمر الواقع بالنسبة له تعبيراً عملياً عن تحقيق أهدافه ، بينما عامل الزمن ومرور الوقت لا□يكون دائماً في صالح هؤلاء الذين يرفضون رفضاً باتاً وقاطعاً الأمر الواقع الذي يتنافى مع مصالحهم ، ومن ثم فهم يرغبون في التغيير ويحاربون من أجل تحقيقه وينظرون إلى كل يوم يمر باعتباره خسارة يصعب تعويضها وخاصة أن الزمن والوقت هما أهم الموارد القابلة للنفاد وغير القابلة للتجديد فاليوم الذي يمر يذهب إلى الأبد ولن يعود .

كذلك فإن عامل الزمن ومرور الوقت يؤثر دائماً في الإنسان بصفة عامة ، سواء كان هذا الإنسان ينتمي إلى مجتمع صغير أو دولة صغيرة أو مجتمع كبير أو دولة كبيرة ، وسواء كان هذا الإنسان أبيض البشرة أو أسودها أفريقياً كان أو آسيوياً أو أوروبياً أو غير ذلك .

الإنسان هو الإنسان ، لطاقته حدود ولقدرته على التحمل والمقاومة حدودها التي ولا شك - وبالنسبة لكل إنسان مهما كان - تتناقص بل وتفنى مع مرور الوقت ، وخاصة إذا تعرض هذا الإنسان إلى أقسى أساليب الإرهاب والتعذيب والقهر والتجويع مما قد يضطره في النهاية إلى أن يفقد الأمل ويفقد الثقة في النفس البشرية وفي تضامنها معه فيضطر إلى الخنوع أو على الأقل تضعف مقاومته ويقبل الواقع مهما كانت مرارته ، حتى ولو كان لفترة محدودة ، وذلك لتخفيف حدة الإرهاب عليه وحتى يتمكن من التقاط أنفاسه لمعاودة المسيرة .

٢ - فعلى الصعيد الدولي وقف العالم كله - باستثناء عدد قليل من الدول التي لا يزيد عددها على عدد أصابع اليد الواحدة - وقفة رائعة إلى جانب الحق الكويتي والشرعية الكويتية وندد بطريقة لم يسبق لها مثيل بالغزو العراقي الغاشم واحتلاله لأرض الكويت . فلقد جاءت قرارات مجلس الأمن سريعة ومتوالية وحازمة وفي غالبية الأحوال بالإجماع ، واتخذت عديد من دول العالم مواقف

واضحة صريحة تجاه قرارات الحصار الاقتصادي ، كما لجأ بعضها إلى اتخاذ ما يلزم من الإجراءات والترتيبات العسكرية لضمان إيجابية الحصار الاقتصادي وغلق منافذه وإحكام أسواره ، أملاً في أن يؤدي ذلك في النهاية إلى عودة النظام العراقي إلى صوابه والرجوع عن عدوانه ، كما لجأ بعضها إلى توسيع رقعة أهداف الترتيبات العسكرية لتشمل اعتبارات دفاعية ، أو دفاعية هجومية ، أو هجومية محضة استناداً في ذلك إلى المادة ٥١ من لائحة منظمة الأمم المتحدة أو بناء على دعوة من الدول المتضررة أو التي تضررت فعلاً أو من المحتمل أن تتعرض في المستقبل وتواجه عدواناً ، إذا لم يتم حرمان المعتدي من قطف ثمار عدوانه .

أما على الصعيد الدبلوماسي فلقد توالت المساعي لمحاولة إقناع الحكم العراقي باحترام القرارات النابعة من الإرادة الدولية ممثلة في قرارات مجلس الأمن ، وكان آخر هذه المساعي محاولة السكرتير العام للأمم المتحدة أن يعطي فرصة أخيرة للحكم العراقي ليعود إلى صوابه ، كما تحرك الاتحاد السوفييتي بطريقة الدبلوماسية الحذرة نحو محاولة التوسط - دون التردد في موقف الحكومة السوفييتية المبدئي الذي يشجب العدوان - للخروج من الأزمة وتفادي أهوال الحرب ، وأخيراً كان مؤتمر قمة غورباتشوف - بوش التي انعقدت في هلسنكي في الآونة الأخيرة . ولقد **كانت استراتيجية الولايات المتحدة قبل المؤتمر** تعتمد على عناصر

ثلاثة رئيسية : **استبعاد العمل الدبلوماسي** وذلك لاقتناع الإدارة الأمريكية بأن المبادرات السياسية لن تكون مجدية بل ستكون مضيعة للوقت الذي مع مروره يستفيد صدام حسين حيث يتمكن من تثبيت قدميه وفرض الواقع ، والسبب هو أن السياسة الخارجية للعراق واستراتيجيتها تقوم في الأساس على منطق القوة POWER POLITICS وحسابات القوة الحقيقية REAL POLI-TICS ، **إعطاء الحصار الاقتصادي فرصة محدودة وقصيرة من الزمن** اقتناعاً منها بأن تجارب الحصار الاقتصادي التي شهدها العالم لا تدعو للاطمئنان وإنه مع مرور الوقت ستتعدد الفجوات التي سيستطيع النظام العراقي استغلالها لصالحه ، كما أن المعلومات المتوافرة تؤكد أن لدى العراق مخزوناً كبيراً يكفيه على أقل تقدير للاستمرار لمدة لا تقل عن السنة ونصف السنة ، هذا بالإضافة إلى أن الحصار الاقتصادي سيكون من نتائجه أن يعاني هؤلاء الذين يهدف الحصار الاقتصادي إلى مساندتهم ، أي إنه يعني معاناة الشعب الكويتي أولاً وقبل كل شيء ، ومع استبعاد العمل السياسي وإعطاء الحصار الاقتصادي فترة قصيرة من الزمن ، اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية قبل مؤتمر هلسنكي على إعطاء الأولوية **للعمل العسكري** لردع العراق بشكل يحول دون مواصلة عدوانه ، ولحرمانه من تحقيق هدفه باحتلال الكويت وضمها إليه .

والاعتماد على الحسم العسكري يستند إلى مبدأ «**الواقعية**» RE-ALISM الذي تقوم عليه السياسة الخارجية الأمريكية وخاصة إذا تعلق الأمر بمصالح حيوية أمريكية . أما عن **استراتيجية الاتحاد السوفييتي قبل المؤتمر** فلقد استندت إلى عناصر ثلاثة أيضاً : **استبعاد العمل العسكري** وذلك بناء عن اقتناع الاتحاد السوفييتي بأن نتائج العمل العسكري يصعب التنبؤ بها لارتباط المشكلة باعتبارات قومية ونفطية وإسلامية ووجود مشاكل أخرى في المنطقة على درجة كبيرة من الخطورة ، وهي مشاكل مزمنة وحادة قد تنفجر إذا حدث العمل العسكري في الوقت الذي يوجد فيه المنطقة قدر كبير من الأسلحة الفتاكة بما فيها أسلحة الدمار الشامل ، **الاعتماد على العمل الدبلوماسي كأولوية** باعتباره البديل الوحيد للعمل العسكري ، حيث إن كليهما يُعد وجهين لعملة واحدة وعلى أساس أن العالم لم يعط للعمل السياسي الوقت الكافي أو الاهتمام الكافي وذلك في أعقاب قرارات مجلس الأمن التي توالت بصورة مذهلة الواحدة تلو الأخرى ، بل إنه يستشف من بعض تصريحات شيفاردنادزه أن الاتحاد السوفييتي كان يرى في المبادرات العراقية بعض العوامل الإيجابية التي يجب عدم إهمالها ومن ثم كان طرح الاتحاد السوفييتي لاقتراح المؤتمر الدولي الذي ينعقد على مرحلتين ، الأولى لمناقشة أمن الخليج والغزو العراقي والمرحلة الثانية لمناقشة القضايا الأخرى الملحة والمزمنة في منطقة الشرق الأوسط ، ومع استبعاد العمل

العسكري والاعتماد على العمل الدبلوماسي أبدى الاتحاد السوفييتي رغبته في **أن يعطي الحصار الاقتصادي أكبر فرصة ممكنة وأطول فترة ممكنة** ليؤدي نتائجه التي تسير جنباً إلى جنب مع العمل الدبلوماسي .

٣ - ولقد استطاع الرئيسان غورباتشوف وبوش أن يخرجا **باستراتيجية واحدة** تتكون من عناصر ثلاثة : **إعطاء الحصار الاقتصادي فترة أطول مما كان في رغبة الولايات المتحدة وفترة أقل مما كان في رغبة الاتحاد السوفييتي** ، بمعنى ألا تستمر في الاعتماد على الحصار الاقتصادي لفترة زمنية طويلة على الأنماط الفاشلة السابقة للحصار الاقتصادي كما كان الحال بالنسبة لروديسيا (زمبابوي الآن) أو جنوب أفريقيا ، **إعطاء الاتحاد السوفييتي فرصة لمتابعة جهوده الدبلوماسية** لإقناع العراق بالعدول عن احتلاله للكويت وقبوله لقرارات مجلس الأمن في هذا الخصوص ، بما في ذلك احتمالات قيام الاتحاد السوفييتي بدور الوساطة ، حيث كرر غورباتشوف ووزير خارجيته أن قنوات الاتصال مع العراق ما زالت قائمة ولإظهار حسن النية والإبقاء على الأبواب مفتوحة اعتذر الاتحاد السوفييتي بطريقة لبقة عن سحب خبرائه الموجودين الآن في العراق ، فإذا فشل الحصار الاقتصادي بعد إعطائه فترة كافية من الزمن وفشلت الجهود الدبلوماسية فلقد اتفق الرئيسان على : **إمكانية اللجوء إلى أساليب أخرى** ولقد فهم من ذلك أن

تتضمن الأساليب الأخرى احتمالات العمل العسكري وإن كان لم ينص عليه صراحة ، كما أن إجابات الرئيسين أسئلة الصحفيين كررت وبصورة تدعو للدهشة أن المسائل العسكرية لم تدخل في جدول الأعمال .

ولقد جاءت الإشارة إلى الأساليب الأخرى **بشكل مشروط** حيث نص البيان المشترك على أن يكون اللجوء إلى الأساليب الأخرى **تحت مظلة الأمم المتحدة** ، وترك الأمر هنا غامضاً يقبل **تفسيرات عديدة** .

فقد يفهم منه أن المقصود بمظلة الأمم المتحدة هو **الاستناد إلى المادة ٥١ من اللائحة** وهو التفسير الذي تؤمن به الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، والذي يعطي قدراً كبيراً من المرونة للإدارة الأمريكية لأن تقوم بالعمل العسكري إذا حان الوقت لذلك ، دون الحاجة إلى الرجوع إلى الأمم المتحدة أو مجلس الأمن ، وقد يفسر المقصود بمظلة الأمم المتحدة هو **ضرورة الرجوع إلى مجلس الأمن** للحصول على موافقته على القيام بالعمل العسكري . ولا شك أن هذا التفسير يضيق من المرونة المتاحة للولايات المتحدة مقارنة بالتفسير الآخر ، بل يواجه على الأقل بثلاث عقبات أو مشاكل تتطلب الحل مسبقاً .

فهناك **احتمال استخدام الصين الشعبية حق الفيتو** مما يعد مكسباً لصدام حسين وبداية للتصدع الدولي ، كذلك حتى لو افترضنا

عدم لجوء الصين لاستخدام حق الفيتو فيتعين أن تكون **القوات العسكرية هي قوات للأمم المتحدة** وليست قوات لدول بذاتها **وأن تكون هذه القوات تحت قيادة اللجنة العسكرية للأمم المتحدة** وهو أمر محفوف بالمخاطر ، إذ إنه ليس أمام العالم تجارب من هذا القبيل يمكن الاسترشاد بها ، كما أنه من المستبعد تماماً أن تقبل الولايات المتحدة الأمريكية التنازل عن قيادة قواتها بذاتها وهي قوات كبيرة للغاية ومن المحتمل أن تتزايد ، هذا بالإضافة إلى القوات الأخرى المتعددة الجنسية .

٤ - إن تفاصيل الاستراتيجية الواحدة التي تم الاتفاق عليها بين بوش وغورباتشوف في هلسنكي تعني من الناحية العملية عدم الاتفاق على أقل تقدير أو الخلاف على أسوأ تقدير فيما يتعلق بالاعتبارات التكتيكية والعملية لهذه الاستراتيجية الواحدة ، حيث يثير هذا الاتفاق تساؤلات متعددة لا يتوافر في الوقت الحالي أي إجابة عنها ومنها مثلاً : **ما تلك المدة التي تعد كافية للحكم على نتائج الحصار الاقتصادي والعمل السياسي؟ وما المعيار الذي يستخدم في التقييم لنتائج الحصار الاقتصادي والعمل السياسي؟ ومن ثم يحرك العنصر الثالث من الاستراتيجية وهو اللجوء إلى أساليب أخرى؟ وهل تضمن الأساليب الأخرى العمل العسكري صراحة؟ فإذا كان ، فما طبيعة هذا العمل العسكري دفاعاً أو هجوماً وتحت أي ظروف؟ وما المقصود بشرط العمل تحت مظلة**

الأمم المتحدة؟ هل المقصود المادة ٥١ من اللائحة أم سيتعين الحصول على قرار من مجلس الأمن؟ فإذا كان الأخير فماذا سيكون الموقف إذا لجأت الصين إلى استخدام حق الڤيتو؟ فإذا لم تستخدم هذا الحق وصدر القرار فهل ستكون القوات المنوط بها المهمة - وهي مهمة الأمم المتحدة - قوات أمم متحدة وتحت قيادة اللجنة العسكرية؟ فإذا كان ، فهل سيكون هذا مقبولاً للولايات المتحدة الأمريكية التي لها بالفعل قوات هائلة في المنطقة ولها قيادة عسكرية عليا قائمة في المملكة العربية السعودية؟

وفوق كل هذا وذاك ، فإن عامل الوقت لا يخدم إلا مصالح هؤلاء الذين يرغبون في استمرار الأمور على ما هي عليه ومرور الزمن . وكل هذه الإجراءات والترتيبات تأخذ وقتاً طويلاً يدعم العدوان ويثبت أقدامه ويزيد احتمالات خلق واقع - ولو كان مشوهاً - داخل الكويت كنتيجة لاستمرار الإرهاب والتعذيب وتغيير معالم الكويت - كما تعرفها - باستخدام الأساليب العراقية المشهورة من التهجير وغيره كما حدث مع الأكراد .

٥ - إن نتائج مؤتمر هلسنكي قد أبرزت بشكل واضح الخطأ التكتيكي الذي ارتكبه القادة العرب منذ بداية الأزمة وغزو الكويت واحتلالها ، الذي يتمثل في فقدان زمام المبادرة وانتقالها واقعياً إلى أيد خارج المنطقة أصبح في مقدورها تحديد مسار القضية وأصبح في حوزتها «**تحقيق التصعيد إذا أرادت**» أو «**تخفيض**

التصعيد إذا أرادت» أو حتى «**تهبيط وتجميد القضية إذا أرادت»** . ومعيار التصعيد أو التهبيط أو التجميد أصبح يستند أساساً إلى الحسابات الدولية في المقام الأول أكثر من استناده إلى الاعتبارات الإقليمية أو العربية أو الكويتية .

وهذا يعني أنه إذا تطلبت الحسابات الدولية التصعيد ، ثم التصعيد ، وإذا حتمت الحسابات الدولية التهبيط أو التجميد ، كان التهبيط أو التجميد وذلك دون إعطاء القدر الكافي من الاهتمام للاعتبارات الإقليمية أو العربية أو الكويتية . والنتيجة الخطيرة لذلك هي أن «**تتعرض القضية الكويتية لاحتمالات التأجيل**» الذي قد يؤدي مع مرور الوقت إلى أن تصبح من القضايا المزمنة في الوقت الذي تدعم فيه القوات العراقية مركزها في الكويت يوماً بعد يوم مستخدمة في ذلك أساليب الإرهاب ، مما قد يضطر الشعب الكويتي إلى قبول الأمر الواقع حتى ولو فترة محدودة تخفيفاً من حدة الإرهاب والتعسف .

٦ - أما على الصعيد العربي فإن الأوضاع السائدة لا تدعو للتفاؤل واحتمالات أن تكون هناك مبادرة عربية قادرة على التأثير ، سواء في الوضع العالمي أو الوضع العربي ، احتمالات ضعيفة بل تكاد تكون معدومة .

فالانقسام العربي واضح وصريح ، ويمس ليس فقط القضية الكويتية بل يشمل أيضاً قضايا هامة أخرى كالقضية الفلسطينية ،

والمؤسسات العربية والاتفاقيات العربية والمجالس العربية ، سواء منها المتخصصة أو غير المتخصصة التي ثبت أنها مؤسسات واتفاقيات ورقية أو شبه ورقية عاجزة عن الإنجاز ، وحتى بالنسبة للدول المدعمة للموقف الكويتي التي تدين اعتداء العراق على سيادة الكويت واحتلالها فإن أهداف هذه الدول - فيما عدا التصريحات والبيانات والقرارات التي تدين العدوان - ليست واضحة وليست لديها برنامج للعمل .

فعلى الصعيد السياسي هناك عدة محاولات أو شبه مشروعات من أطراف عربية فهناك المحاولات الأردنية والاقتراح الليبي والتصريحات السودانية والمحاولات المبهمة لياسر عرفات .

ولكن هذه المحاولات تفتقر إلى حد كبير إلى المصداقية نظراً لمواقف هذه الدول غير الواضحة وامتناعها عن استنكار العدوان العراقي على الكويت . كما أنها أيضاً مشروعات لا تعالج قضية السيادة الكويتية معالجة متكاملة ، وخاصة في محاولة التفريق بين سيادة الكويت وعودة الشرعية ، في الوقت الذي تعالج فيه قضية انسحاب العراق من الكويت معالجة مبهمة تبدو في ظاهرها أنها تطالب بانتهاء الاحتلال وإن كانت في تفاصيلها تلقي بعض الشك على هذا الجانب الهام والرئيسي في القضية - أما من الناحية العسكرية فالوضع أكثر سوءاً من الوضع السياسي ، فالدور العسكري للدول العربية التي قررت أن ترسل قوات إلى

المملكة العربية السعودية لا يعدو كونه دوراً هامشياً مقارنة بحجم وتركيب وتسليح القوات الأجنبية الموجودة حالياً في المملكة العربية السعودية .

وبالرغم من صغر حجم القوات العربية - ولا يختلف الأمر عدة وعتاداً - فإن موقع هذه القوات الصغيرة نسبياً هو على الخطوط الأمامية مباشرة ، الأمر الذي يعني أن المعارك إذا حدثت فستكون في مراحلها الأولى بين قوات عربية الأمر الذي قد يؤدي إلى أبعاد سياسية شعبية لا تحمد عقباها وحتى يبدو التدخل الأجنبي وكأنه قد جاء لفض الاشتباك بين القوات العربية المتقاتلة .

والقوات العربية بحكم عددها وعتادها وموقفها ستكون في وضع لا يسمح لها بالاحتفاظ بزمام المبادرة بل ستكون مضطرة لملاحقة الأحداث بعد وقوعها والاضطرار إلى قبول الأمر الواقع الذي قد تفرضه استراتيجية القوات الأجنبية الموجودة في الأرض العربية .

الخلاصة هي أن الأمة العربية ليس لديها في الوقت الحالي استراتيجية عمل متفق عليها من جميع الدول العربية ، أو حتى من غالبيتها ، وليس لديها رؤية واضحة للصورة التي سيكون عليها العالم العربي في حالة تصعيد الأزمة وتطورها بحيث يصبح العمل العسكري أمراً متوقعاً . والافتراض الضمني القائم وراء الموقف العربي المساند للكويت هو افتراض عدم وجود

تناقض ما بين برنامج العمل الأجنبي واستراتيجيته وبرنامج العمل العربي واستراتيجيته إن وجدت ، وأن هذا الاتفاق بين الاستراتيجيتين لا يقتصر فقط على التشخيص بل يتعداه ليشمل الأسلوب وطبيعة العمل المطلوب وتوقيتاته الزمنية .

إن هذا الافتراض هو افتراض صحيح جزئياً على أحسن الأحوال وافتراض خاطىء إن استندنا إلى الاعتبارات الواقعية التي لابد أن تفرق بين أهداف العمل العربي في هذه الأزمة والذي يتلخص ببساطة في إعادة الأمور والأوضاع العربية إلى ما كانت عليه قبل الغزو ومحاولة دفع القضايا العربية الأخرى المزمنة نحو الأمام ، باعتبار أن هذه القضايا خلقت جواً من عدم الاستقرار في المنطقة والكبت الجماهيري الملح أمام التعنت الإسرائيلي والتواطؤ الأمريكي ، بينما أهداف القوات الأجنبية لابد أن تتعدى الأهداف العربية ، فهي لا تقبل أن يكون الحل هو مجرد عودة الأوضاع العربية إلى ما كانت عليه قبل الأزمة ، بما يعنيه ذلك من بقاء القوة العسكرية العراقية وبقاء صدام حسين في الحكم ، بل إنها مصممة على تحطيم القوة العسكرية العراقية كشرط ضروري وأساسي لضمان استقرار الأوضاع في المنطقة وما يعنيه هذا التحطيم من انتهاء حكم صدام حسين معها .

كما أننا يجب ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد أن هذه القوات جاءت فقط لمجرد الدفاع عن السعودية وتحرير الكويت ، فلهذه الدول

مصالح نفطية حيوية في وقت من المتوقع أن تشهد التسعينات فيه حالة من الندرة النفطية ، ومصاحبة ذلك من احتمالات عودة منظمة أوبك إلى سياساتها السابقة مع ظهور عامل جديد ، وهو استخدام القوة العسكرية لضمان الالتزام بقرارات المنظمة ، كما حدث في الفترة السابقة للغزو العراقي للكويت .

إن الدول الصناعية المتقدمة ليست مستعدة لأن تعرض اقتصادياتها لحالة من الكساد على النمط الذي عانت منه في السبعينات كنتيجة للصدمتين النفطيتين في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩ والسياسات السعرية المتطرفة التي اتبعتها منظمة الأوبك خلال هذه الفترة .

٧ - وكما أن افتراض توافق استراتيجية العمل العربي - إن وجدت - مع استراتيجية العمل الأجنبي هو افتراض يجانبه الصواب ، إلا جزئياً على أحسن الأحوال ، فإن افتراض تطابق المصلحة الكويتية مع المصالح العربية تطابقاً تاماً هو افتراض فعلي أيضاً ولا يتسم بالواقعية التامة .

فمن ناحية هناك عديد من الدول العربية تقف موقفاً غامضاً تجاه العدوان العراقي على الكويت ، وهناك لبعض هذه الدول ذات الموقف الغامض مصالح ونوايا معينة لها جذورها التاريخية سواء في الجزيرة العربية وأرض الحجاز أو في مناطق أخرى من الأمة العربية .

أما عن الدول العربية الأخرى التي وقفت موقفاً عاضداً للكويت فلقد فقدت هذه الدول زمام المبادرة وأصبحت سياساتها مجرد ردود فعل لا أكثر ولا أقل لسياسات واستراتيجيات تقوم على الحسابات الدولية في المقام الأول ، كما أنه ومع مرور الوقت وحتمية استخدام صدام حسين لورقتي القومية العربية - عن طريق زج إسرائيل كطرف في النزاع - والإسلام - عن طريق محاولة ادعاء وجود تهديد للأماكن المقدسة في مكة والمدينة - وربط ذلك بوجود قوات أجنبية في المملكة ، فإن ذلك قد يؤدي إلى وجود ضغوط شعبية على بعض حكومات الدول العربية المؤيدة لموقف الكويت ، وخاصة تلك الدول التي يوجد فيها حركات إسلامية متطرفة وقوى وتلك الدول التي تتأثر - بل تنفعل - تاريخياً لقضية القومية العربية .

فإذا حدثت مثل هذه الضغوط الشعبية فإنه من الصعب التنبؤ بالمواقف التي ستتخذها حكومات هذه الدول في مواجهة الضغوط الشعبية بها .

وأخيراً ، فإن مواقف الشعوب وتقديرها للأمور يختلف في وقت السلم عنه عندما تندلع نيران الحرب ويقف العربي جنباً إلى جنب مع الأجنبي في مواجهة أخيه العربي .

فإذا أضفنا إلى ذلك بوادر حدوث تغير في السياسة الإيرانية في أعقاب تصريحات خامنئي ، فإنه لا يجوز على أي حال من

الأحوال التقليل من أهمية هذا العامل الشعبي مهما كانت الأسباب مضللة وواهية وتأثير ذلك في سياسات حكومات بعض الدول العربية الهامة .

كل ذلك يعني أن الدول العربية قد تجد نفسها مضطرة للمراوغة والمساومة والحذر الشديد ، آخذة في الاعتبار متطلبات تماسك الجبهة الداخلية وبقاء الحكم ، ومن ثم يكون لها جدولها الزمني الذي يتناسب مع ظروفها وحدها .

٨ - لقد اعتمدت سياسة الكويت في الماضي على العدالة العربية والاستناد إلى الشرعية العربية ، واتباع سياسة هادئة ومعتدلة تتفادى النزاعات والتصعيد . غير أن هذه السياسة لا تتناسب في الوقت الحالي مع الظروف الراهنة وخاصة بعد أن فقد العرب زمام المبادرة ، مما أدى إلى أن أصبحت القضية خاضعة في المقام الأول للحسابات الدولية . في ظل هذه الظروف يصبح من الضروري أن تخرج السياسة الكويتية عن أسلوبها التقليدي المتحفظ لأن مرور الوقت ، وهو من نتائج السياسة المتحفظة ، ليس في صالح القضية الكويتية ، كذلك فإن الاعتماد على القوات الأجنبية لتحقيق الأهداف الكويتية وهي أهداف ملحة وعاجلة بالنسبة للشعب الكويتي وحكومته الشرعية ، لا يعد أمراً مضموناً من ناحية التوقيت على أقل تقدير ، كما أنه يقوم على تطابق استراتيجية التحرير الكويتية مع استراتيجية القوات الأجنبية ، وهو فرض يجانبه الصواب كما ذكرنا فيما سبق .

لابد أن تحاول حكومة الكويت الشرعية استرداد زمام المبادرة وتتبع برنامجاً يتفق مع جدولها الزمني الذي يستند أولاً وأخيراً إلى المصالح المشروعة لشعب الكويت وحده دون غيره ، سواء كان عربياً أو أجنبياً ، لأن شعب الكويت هو الذي يعاني السجن العراقي الكبير وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار عدم وجود برنامج زمني عربي مستقل أو استراتيجية عربية تفصيلية موحدة واحتمالات عدم تطابق المصالح الكويتية العاجلة والملحة مع مصالح الدول الأجنبية المدعمة للقضايا وخضوع استراتيجيتها للحسابات الدولية في المقام الأول .

واسترداد زمام المبادرة من قبل الحكومة الكويتية الشرعية يتطلب التخلص ، ولو لفترة مؤقتة ، من السياسات التقليدية المتحفظة واتباع سياسات إيجابية ثورية .

فمتطلبات الحكم وأساليبه تحت ظروف الاحتلال والتشريد تختلف تماماً عن ظروف الحكم وأساليبه وفلسفته في الأوقات العادية ، حيث يتم تحديد الأولويات وفقاً لأهميتها ولكن مثل هذه الأولويات تختفي تماماً عندما يخضع الشعب للاحتلال والتعذيب وتصبح هناك أولوية واحدة لا بديل عنها وهي التحرير والاستقلال مهما كلف الأمر من تضحيات مالية أو بشرية أو غيرها . واتباع سياسات إيجابية ثورية يعني ألا نسمح بمرور الزمن وباستمرار الوضع على ما هو عليه ، سواء كان ذلك لأسباب

عربية أو إقليمية أو دولية ، إذ يجب أن تعلو المصلحة الكويتية والمصلحة الكويتية وحدها على كل المصالح والاعتبارات حتى ولو أدى ذلك إلى التصعيد بدرجة تهدد السلام والأمن الدوليين ، فلقد أثبتت تجارب الدول والشعوب والحركات التحررية منذ الحرب العالمية الثانية أن الدول الكبرى تندفع نحو الحل عندما تبدو أمامها احتمالات الحرب وتهديد السلام .

٩ - ينعقد قريباً المؤتمر الوطني الذي دعا إليه سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ، وذلك في مدينة الطائف المقر المؤقت للحكومة الكويتية ، وسيحضر هذا المؤتمر بناء على دعوة ولي العهد حشد هائل من السياسيين السابقين والحاليين ، والوزراء الحاليين والسابقين ، كما سيحضر هذا المؤتمر ممثلون عن المعارضة التي لا تتضمن معارضتها موقفاً معادياً للشرعية في الكويت ، بل على العكس فقد أثبتت ولاءها التام لسمو الأمير وولي عهده والدعائم الأساسية لنظام الحكم الشرعي في الكويت ولقد أعلن ذلك صراحة زعماؤها ، بالإضافة إلى رفضهم التام التعاون من قريب أو بعيد مع القوات العراقية الغازية رغم المحاولات المستميتة للحكم العراقي لإقناع المعارضة بالتعاون معهم وفشلوا في ذلك فشلاً ذريعاً .

ولا شك أن انعقاد هذا المؤتمر الهام في هذه الفترة الحرجة من تاريخ الكويت يعد فرصة أتاحها سمو الأمير وولي عهده لمشاركة

كافة القوى السياسية الوطنية في مناقشة الأوضاع السائدة وأبعادها ونتائجها في ضوء التطورات العالمية والإقليمية والعربية .

وقد يكون من المجدي **أن ينبثق عن هذا المؤتمر برنامج متكامل وتفصيلي للعمل الوطني الكويتي** في هذه الآونة يعكس هذا البرنامج **المصالح الكويتية البحتة وإن كان يستند إلى الواقعية** في تفهم القوى والعوامل المتعددة والمتشابكة والمعقدة التي تؤثر على قضية التحرير وتأخذها في الاعتبار .

ويتضمن هذا البرنامج **تحديداً دقيقاً وواضحاً للأهداف الكويتية في الأجلين القصير والمتوسط المدى ، على أن تكون هذه الأهداف عملية وقابلة للتنفيذ** وليست مجرد تعبير عن الآمال والطموحات وتترجم هذه الأهداف إلى مهام محددة تغطي المجالات الحيوية كافة ، من اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية ، يناط أمر تنفيذها بالإدارات التنفيذية المتعددة للحكومة الكويتية والتشكيلات الشعبية المدعمة لها .

ولا يقتصر الأمر على تحديد الأهداف وترجمتها إلى مهام يناط أمر تنفيذها بالأجهزة التنفيذية وغيرها ، وإنما يتعين أن يحدد البرنامج الوطني **أساليب العمل في المرحلة الحالية** وذلك استناداً إلى أن الظروف الاستثنائية ، وخاصة تلك التي تتعرض لمصائر الشعوب وسياستها تفرض أساليب للعمل تختلف عن تلك التي تتبع في الظروف العادية ، فمثلاً قد يكون اللجوء إلى أساليب

العنف أمراً مستبعداً أو على أقل تقدير يحتل مكاناً منخفضاً في الأولويات في ظروف السلم ، بينما يعد أسلوب اللجوء إلى العنف محور العمل وعموده الفقري لا تعلو عليه أولويات أخرى مهما كانت ملحة في ظروف الحرب ومقتضيات التحرير .

ومع تحديد الأهداف وترجمتها إلى مهام محددة وتحديد أساليب العمل ، يجب أن يتضمن البرنامج **جدولاً زمنياً محدداً وملزماً** ، إذ إن عامل الزمن يعد عاملاً حاسماً في مثل هذه القضايا وبصفة خاصة فيما يتعلق بالقضية الكويتية ، إذ إننا نواجه هنا عدواً له تاريخ أسود وموثق في الاعتماد على خلق واقع يصعب تفسيره يفوق فيه ، بل إنه فاق فيه ، أساتذة أسلوب خلق الواقع المستند إلى القوة الظالمة في الأراضي العربية المحتلة في كل من فلسطين والضفة الغربية والجولان .

فلقد قام بتغيير معالم القومية الكردية واستخدم الأسلحة الكيماوية والبيولوجية لإرهابها وقام بانتزاعها رغماً عنها من قراها ومدنها وتهجيرها في المناطق الجنوبية من العراق .

ولا يعد برنامج العمل الوطني متكاملاً ما لم **تحدد له ميزانية مالية** تعكس في حجمها ومحتواها المهمة الحيوية بل المصيرية التي يواجهها الشعب الكويتي في الوقت الحالي ، ويترجم عملياً إرادة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد تعبيراً عن إرادة الشعب الكويتي في الداخل والخارج في أن تستخدم كل ما لدى

الكويت من موارد هائلة لخدمة قضية التحرير وعودة الشرعية ، ولا يخفى على أحد في هذا الصدد أنه قد تكون الكويت دولة صغيرة سكانياً وجغرافياً إلا أنها تعد قوة مالية عالمية كبرى بل إنها إحدى الدول الأربع الكبرى ذات الاحتياطيات والفوائض المالية الهائلة إلى جانب اليابان وألمانيا والمملكة العربية السعودية ومن ثم فإن تسخير الموارد المالية الكويتية لخدمة قضية التحرير يعد سلاحاً هاماً لا يقل في أهميته عن غيره من الأسلحة العسكرية والسياسية ، وذلك إذا أحسن استخدام هذا السلاح في خدمة قضية التحرير الكويتية .

ومع تحديد الأهداف والمهام والأساليب والجدول الزمني والميزانية ، فإن برنامج العمل الوطني الكويتي يجب أن يتضمن **الهيكل التنظيمي والمؤسسي لتنفيذ البرنامج ومتابعته** . وليس هناك جدال في أن مثل هذا البرنامج يجب أن ينظر إليه على أنه يمثل برنامج الحكومة الكويتية في المرحلة الحالية ، بل إنه من الممكن ، بل من المفضّل ، أن يضفي عليه صبغة تشريعية باعتبار أن هذا المؤتمر الوطني يمكن اعتباره امتداداً للمؤسسات التشريعية الكويتية ، غير أنه من الناحية الواقعية فإن متطلبات هذه المرحلة وظروفها تفرض أن تقوم الحكومة وفقاً للبرنامج ، بمهام لها طابع خاص فرضته الظروف الاستثنائية للغزو ، كما أن الغزو قد أدّى إلى الإضرار بأجهزة الدولة التنفيذية ضرراً بليغاً ، سواء فيما يتعلق بالوثائق أو

المستندات أو مصادر المعلومات أو الإدارات التنفيذية أو القوى البشرية ، هذا بالإضافة إلى أن الظروف الاستثنائية قد أدت إلى تكوين هياكل تنظيمية فرضها الواقع وخاصة في الخارج وذلك لمتابعة احتياجات المجتمع الكويتي ، كما أن المقاومة الكويتية الباسلة في الداخل قد قامت ، بلا شك ، بتشكيل هياكلها التنظيمية تحت ظروف الاحتلال ، وبالرغم من أن كافة هذه التنظيمات قد تشكلت بدعم من الحكومة الشرعية أو على أقل بتقدير بعلم منها وبموافقتها وذلك تعبيراً عن استمرارية الخاصية المميزة للحكم في الكويت وفلسفة الأسرة الواحدة والالتحاق الشعبي مع الأسرة الحاكمة وأجهزة الدولة ، فإن حساسية المرحلة القادمة تتطلب أن يتم التحديد الدقيق للهياكل التنظيمية وعلاقاتها ببعضها البعض ومسؤولياتها وواجباتها وحقوقها وذلك استناداً لمعيار واحد وهام وهو الربط بين هذه الهياكل التنظيمية الحكومية وغير الحكومية وبرنامج العمل الوطني الكويتي المنبثق عن المؤتمر الوطني .

غير أن جدول الأعمال لهذا المؤتمر يعد ناقصاً إذا لم يقر المؤتمر وبصوت مسموع ومدو وعلى العالم كله **إعادة البيعة وتأكيد الثقة بالحكم الشرعي للكويت تحت قيادة أمير البلاد وولي عهده وحكومته** . وتعد **وثيقة إعادة البيعة وثيقة دستورية** معبرة عن الإرادة الشعبية لشعب الكويت يتم **إدراجها وإيداعها لدى المنظمات الدولية والإقليمية والعربية** لدحض الادعاءات الرخيصة

والكاذبة لأجهزة الدعاية الصدامية التي تنسى أو تتناسى طبيعة الحكم الدكتاتوري الظالم للنظام العراقي .

١٠ - وبناء على ما سبق فإن جدول أعمال المؤتمر من الممكن أن يتضمن بنوداً أربعة على النحو المقترح التالي :

أ - وثيقة إعادة البيعة لسمو أمير البلاد وولي عهده .

ب - تقييم تطورات الأزمة دولياً وعربياً .

جـ - برنامج العمل الوطني الكويتي .

الأهداف والمهام في الأجلين القصير والمتوسط وأساليب العمل في المرحلة القادمة والجدول الزمني لبرنامج العمل الوطني الكويتي ، والميزانية المالية .

د - الهيكل التنظيمي والمؤسسي للتنفيذ والمتابعة .

ختام :

ولا شك أن المؤتمر ستتاح له الفرصة للاستماع إلى الآراء المتعددة ومناقشتها بما في ذلك من مقترحات عملية ، وقد يكون من المجدي أن ينبثق عن المؤتمر عدة لجان لتقديم مقترحات محددة ، كل في مجال اختصاصه والمسؤوليات المحددة له وفقاً لمقررات المؤتمر ، ومساهمة منا في هذا المجال فقد يكون من المفيد عرض بعض الأفكار في إطار برنامج العمل الوطني .

فقد يكون من الخطوات الإيجابية الملحة - على سبيل المثال لا الحصر - أن يتضمن برنامج العمل الوطني **فتح باب التطوع على مصراعيه** وأمام كافة شعوب العالم والأجناس وخاصة العربية منها والإسلامية ، وذلك **لتكوين جيش شعبي للتحرير** لا يقل عدة وعتاداً عن القوات المعادية ، ولدى الكويت من الموارد المالية الهائلة والتأييد العالمي ما يمكنها من تحقيق ذلك في أقل فترة ممكنة يصبح بعدها ، بل وأثناءها ، في **الإمكان شن حرب عصابات** مدمرة على القوات المحتلة تستنزف مواردها ، **مدعمة في ذلك جهود المقاومة الكويتية في الداخل** ، بل وأهم من ذلك **تضمن اختفاء جو الهدوء السائد الآن على الجبهة** الذي هو في صالح صدام حسين وحده **مما قد يضطره إلى ارتكاب خطأ يؤدي إلى تحريك الحسابات الدولية ضده** .

ومن الخطوات العملية نحو تكوين جيش شعبي للتحرير التي يكون من المجدي اتباعها **فتح باب التطوع أمام اللاجئين** الهاربين من حكم صدام والذين يتكونون في الوقت الحالي من مئات الآلاف وكلهم ممن لحق بهم الضرر المادي بفقد مدخراتهم وأمتعتهم ومصادر رزقهم بسبب العدوان العراقي ، والذين سيواجهون دون شك بمشاكل عويصة عند عودتهم لبلادهم حيث تنعدم فرص العمل وتتعاظم المشاكل بل إنهم قد يكونون مصدراً لعدم الاستقرار لحكوماتهم التي تقف موقفاً مؤيداً للحقوق المشروعة للشعب الكويتي .

إن هؤلاء **اللاجئين لديهم الدوافع الشخصية لمعاداة صدام حسين** وليس أمامهم عند عودتهم لبلادهم غير الفقر والمرض ، **فلماذا لا نعطيهم فرصة الانتقام لما لحق بهم من أضرار بسبب العدوان؟** وليس المقصود هنا أن نحاول خداعهم أو نجبرهم على التطوع وإنما على أقل تقدير إعطاؤهم الفرصة وإتاحتها أمامهم وخاصة أنه لا يوجد تناقض بين المصالح الكويتية في هذا الصدد والمصالح الشخصية لهؤلاء البؤساء الذين فقدوا كل ما لديهم من مال وعتاد .

كذلك فقد يكون من الأمور المجدية أن **يصحب فتح باب التطوع أمام اللاجئين** أن تقوم حكومة الكويت ، التي كانت دائماً سباقة في مجال المساعدات والعون للدول النامية وكرست منذ الاستقلال - بل قبله - نسبة متزايدة من دخلها القومي لهذه المساعدات - **بتنظيم برامج إنسانية لعائلات هؤلاء اللاجئين** تخفيفاً لآلامهم بالإضافة إلى حرمان حكم صدام حسين من تحقيق أهدافه من استخدام هؤلاء كأداة من أدوات دبلوماسيته لتحويل أنظار العالم بعيداً عن المشكلة الأساسية وهي احتلاله لأرض الكويت وإخضاعه شعبها وإرهابه . إن تشكيل جيش للتحرير يتماشى تماماً مع المصالح الكويتية في محاولة «**تقصير الفترة الزمنية اللازمة لتحريك الحسابات الدولية ضد قوات الاحتلال**» ، فخلق جو من **المناوشات على الجبهة** بالإضافة إلى

المقاومة الداخلية قد يضطر العدو إلى الخروج عن طوره فيرتكب خطأ اختراق الحدود لمتابعة قوات التحرير داخل الأرض السعودية ، الأمر الذي **يزيد احتمالات تحريك الحسابات الدولية** في صالح القضية الكويتية .

ولا تقل الحملة الدعائية أهمية عن العمل العسكري بل إن كليهما يرتبط بالآخر ، فالعمل العسكري يمثل مادة إعلامية هامة تفرض نفسها ، وخاصة إذا كانت في منطقة حيوية كمنطقة الشرق الأوسط ، كما أن الحملة الإعلامية الذكية تقدم دعماً محسوساً للعمل العسكري ؛ ويجب أن يكون من أهداف الحملة الإعلامية التي يجب أن تكون على المستوى العالمي أن تضمن بقاء القضية الكويتية في مقدمة البنود الإخبارية لأجهزة الإعلام الدولية ، ويتحقق ذلك **بضمان استمرارية تدفق الأخبار ذات الأهمية من الناحية الدولية التي في صالح القضية الكويتية** . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى **يجب استغلال التطور التكنولوجي في مجال نقل المعلومات عن طريق شبكات الأقمار الصناعية وتعدد المحطات التلفزيونية الدولية ذات الطابع التجاري** ، فقد يكون من المفيد للقضية الكويتية **شراء وقت يومي لمدة زمنية مؤثرة في إحدى المحطات التلفزيونية العالمية كمحطة CNN** مثلاً التي أثبتت أهميتها كقناة إعلامية دولية بل دبلوماسية أيضاً في الآونة الأخيرة ، وهناك أيضاً محطات مشابهة تغطي دول أوروبا وبعض دول الشرق الأوسط .

١١ - بالإضافة إلى ذلك فإن من الأمور الملحة أيضاً القيام **بحملة دبلوماسية مكثفة** على المستويين العربي والدولي . **فعلى الصعيد العربي يكون الهدف** العمل الدائب على محاولة **استرداد زمام «التصعيد والتهبيط» إلى الأيدي العربية** .

فقد تطالب الدبلوماسية الحكومات العربية المتعاطفة مع القضية الكويتية إن **تتبع جدولاً زمنياً يتفق مع الجدول الزمني للحكومة الكويتية** وما يتطلبه ذلك من **الازدياد النسبي للقوة العسكرية العربية على الحدود الكويتية لتصبح قوة مؤثرة في حد ذاتها وليس فقط قوة مكملة** ، وقد يصاحب ذلك مثلاً **إعطاء إنذار زمني محدد للحكومة العراقية** تحتفظ فيه لنفسها بعد ذلك القوات العربية ببحث اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذ مقررات القمة العربية وقرارات مجلس الأمن المتعددة .

كذلك يجب أن يكون **لدى الدبلوماسية الكويتية خطة مدروسة لمواجهة الدبلوماسية العراقية والاستراتيجية العراقية** التي تستند إلى **ثلاث أوراق رئيسية** وهي : **القومية العربية وإسرائيل ، النفط والاقتصاد العالمي ، الوجود الأجنبي والاعتبارات الدستورية** ، على أن يتم التنسيق في هذا المجال مع المملكة العربية السعودية في المقام الأول والدول العربية الكبرى ، على أن يتبع ذلك **حملة مكثفة تشمل الدول الأفريقية والآسيوية لإحكام الحصار السياسي**

والاقتصادي على الحكومة العراقية واللجوء إذا اقتضى الأمر إلى أساليب غير تقليدية بما في ذلك الموارد المالية الكويتية الهائلة . وعلى أي حال يجب أن تستخدم الدبلوماسية الكويتية في زمن الحرب أساليب تكتيكية تتناسب مع متطلبات قضية التحرير .

* * *

أسئلة تبحث عن المستقبل..

❖ **هناك عدة أسئلة آنية:**

- هل ستنتهي الحرب ، وتتراجع القوات ، ويبقى صدام في السلطة؟
- ماذا لو انتهت الحرب بتحرير الكويت وبقاء صدام في السلطة ، فإن الانقسام بلا شك سيظل مستمراً في الوطن العربي وحدوث اضطرابات داخلية في كل بلد من أطراف التحالف .
- هل هناك احتمال بأن تنتهي الحرب نتيجة لقبول صدام المفاجئ بمبادرة سلام ، ويجد التحالف الدولي بعدها نفسه ممزقاً إلى حد يتعذر معه استمرار القتال؟
- هل ستنتهي الحرب بحدوث انقلاب داخلي يطيح بصدام ، ويُعلن الانسحاب من الكويت والصلح مع العالم؟
- إذا انتهى صدام ، وتولت المعارضة العراقية بأجنحتها المختلفة الحكم ، فإن التصالح بين العراق والعالم يصبح أمراً وارداً ، ولكن هنا ما هو مصير الأنظمة التي ساندت صدام؟
- هناك سيناريوهات ما بعد الحرب ستشكل العلاقات المستقبلية .

- ولكن ما مستقبل العلاقات بين الشعوب العربية ، وهذا يتوقف على نظرة هذه الشعوب إلى الغزو العراقي وتقييمها للأزمة الكويتية . . وهذا ينطوي على تفسيرات مختلفة ومتناقضة - **ففي رأي البعض ظهر إفلاس فكرة الارتباط العربي سياسياً وعسكرياً وهؤلاء يدعون إلى التقوقع الوطني والنظرة الداخلية ، وإلى فقدان الثقة بالعروبة شكلاً ومضموناً .**

- ولكن رغم السلوك العراقي لحكم صدام وليس الشعب العراقي الذي أعطى مبرراً للفكر الشعوبي ، فإن الأزمة أظهرت عكس ذلك وهو الارتباط العربي وضرورته وحتميته .

- ومع التسليم **بالارتباط العربي وحتميته** ، فإنه يجب أن **نتعلم بشكل واقعي من دروس الأزمة في محاولة تحديد معالم العلاقات بين الشعوب العربية في المستقبل** ، وأول هذه الدروس **هو ألاّ تتوقف الضمانات على الجانب الحكومي** فحسب ، بل يجب أن تستند الضمانات أساساً على **الارتباط الشعبي** بمفهومه «السياسي الدائم» وليس مجرد «المفهوم العاطفي المؤقت» ومثل هذا الارتباط السياسي الدائم على المستوى الشعبي يتوقف أساساً على توافر المناخ الديمقراطي والضمير الاجتماعي على مستوى الأمة العربية ، وخاصة في الدول العربية ذات التأثير الاستراتيجي على الأمن العربي . .

- ومن الدروس أيضاً ألاّ تقتصر الضمانات العسكرية على مجرد الاتفاقيات والمعاهدات وافتراض أتوماتيكية التنفيذ .

- ومن الدروس أيضاً أن يتحول الجانب الاقتصادي من كونه تعبيراً عن الآمال والأماني ، إلى اعتباره جزءاً عملياً لا يتجزأ من الأمن العربي بصفة عامة ، وأن تتسم النظرة **إلى قضية التنمية بالمشاركة الفعلية في المسؤولية** وليس مجرد التعاون والتدعيم وفقاً لاتفاقيات يتوقف تنفيذها على هوية الحاكم ورغباته وطموحاته .

* * *

التوقعات المستقبلية

❖ **التوقعات المستقبلية:**

- فقد النظام العراقي المصداقية - فحربه مع إيران ، كما صور لنا ، هي حرب قومية للدفاع عن البوابة الشرقية . وها هو النظام العراقي يتنازل ويتراجع والنتيجة خزي وإذلال للنظام .

- النظام العراقي يعرض العراق والمنطقة العربية للدمار فماذا عن المستقبل؟

* إن «**العقوبات الاقتصادية**» لها أثر بالغ الخطورة خاصة في مجال المواد الغذائية ، فالعراق كما جاء في تقارير منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) يستورد ٥/ ٤ احتياجاته من الغذاء ولكن لديه مخزوناً استراتيجياً من القمح والسكر والذرة والأعلاف والزيوت النباتية يكفيه لمدة أربعة أشهر . وقد صرح خبير شؤون الشرق الأوسط في معهد بروكنجز الأمريكي ، أن العراق دولة زراعية وهذا هو موسم الصيف ويعني ذلك أنه يستطيع الصمود لبعض الوقت معتمداً على إنتاجه إضافة إلى احتياطيه .

قد يصمد النظام العراقي في البداية ولكنه سيرضخ إذا ضاقت عليه الحلقة ولم يجد قنوات أخرى لتزويده ، ولكن قد يحصل على ذلك عن طريق الأردن أو العمليات غير المشروعة عن طريق

حدوده المترامية مع تركيا ، وإن كانت قد وافقت على العقوبات الاقتصادية . . ، وربما تقوم بلدان أخرى نفطية بتوفير الضمانات المالية للعراق ، ولذا لابد من تطبيق قرار مجلس الأمن بالقوة المرجوة حتى يذعن النظام العراقي ويخرج الوطن العربي والعالم من النفق المظلم الذي أدخله فيه . .

العزل سياسياً وأخلاقياً ومعنوياً حتى يتضح لشعبه كيف ينظر العالم لمثل هذا النظام . .

❖ **الحسابات:**

١ - على أي أساس أقام النظام العراقي حساباته؟

اعتمد على دخول مصر في مجلس التعاون العربي الذي ضم - إلى العراق - الأردن واليمن ، وبذلك تصور أنه ضمن انحياز مصر إلى جانبه من منطق أن الذين يملكون الثروة يجب عليهم أن يسددوا فاتورة الدم . وتصور أن ابتلاع الكويت غنيمة مشتركة ، لكن مصر كانت وفية لمبادئها فخسر النظام العراقي الرهان عليها .

٢ - كان النظام العراقي متصوراً **أنه عندما يدخل الكويت فسيقابل بالترحيب** ولكنه أخطأ لأنه لم يعرف التركيبة الكويتية ولكننا جدار واحد أمام أي عاصفة خارجية .

٣ - وفي حساباته **أنه سيزرع الخوف في دول الخليج** ولن تكون هناك دولة خليجية قادرة على الاحتجاج . **وأن السرعة التي تمت فيها** عملية الغزو سترهب الآخرين .

٤ - ومن حسابات النظام العراقي **أن اجتماع وزراء الخارجية للدول الإسلامية في القاهرة** سوف يخدم أهدافه ، ويتخلص من أسرة آل الصباح ، ولكنه فشل واستنكرت الدول العربية والإسلامية العدوان .

٥ - ومن الأخطاء التي ارتكبها النظام في **حساباته هي أن حالة الوفاق الدولي بين واشنطن وموسكو** . وخروجهما من تجربتين فاشلتين في كل من فيتنام بالنسبة لأمريكا وأفغانستان بالنسبة للاتحاد السوفييتي فإنهما لن يتدخلا في الصراع الإقليمي . .

٦ - ومن الحسابات التي لم يحسبها **النظام العراقي المقاومة الكويتية في الداخل وصلابتها** . .

* **إذا بدأ النظام العراقي بالحرب** فإنه لا يستطيع تحديد نهايتها ، فالكارثة ستكون تدميراً شاملاً لكل ما بنيناه خلال نصف القرن الماضي بشرياً ومادياً . والخيار العسكري المطروح لن يكون تقليدياً وإنما سيعتمد على سلاحين أساسيين : هما الطيران والصواريخ .

والهدف سيكون ضربة قاتلة ومؤثرة على مواقع مختارة ، إن لحظة الشرارة مرهونة بالعدوان . وهي التي ستجر العالم إلى الكارثة . . .

* ضربة جوية تقوم بها إسرائيل التي أعطاها النظام العراقي المبررات . . سواء بالضم أو القوة . وهكذا يكون النظام العراقي قد خسر الدنيا والآخرة . .

أتمنى أن يستجيب النظام العراقي إلى منطق العقل والدين واللغة والأرض والتراث والدم وينسحب من أرض الكويت لتعود إليها سيادتها وشرعيتها . وإن خسر اللعبة السياسية وخسر المغامرة ، فلعله يدرك أن التورط في دخوله الحرب سهل . ولكن الخروج منها صعب . .

* إن أصر النظام العراقي على موقفه واشتعلت الحرب فسوف تكون هناك خرائط جديدة للوطن العربي ، مختلفة جداً عن الخرائط القديمة التي رسمها الحلفاء بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية .

هنا أتساءل : لمصلحة من يحدث هذا؟

❖ **الحصار الاقتصادي:**

- العملية ليست **تجويع شعب وإنما عزل نظام إجرامي أخلاقياً ومعنوياً وسياسياً** ، حتى يتضح لشعبه كيف ينظر إليه العالم شمالاً وجنوباً شرقاً وغرباً .

لم تطبق هذه العقوبات على دولة بهذا الشكل منذ إنشاء الأمم

المتحدة عام ١٩٤٥ ، لا بهذا الشكل ولا بهذا الإجماع . فالنظام ذو سجل حافل بالغدر والخيانة .

أما الخسائر بالنسبة للعراق فهي :

١ - وقف تصدير مليوني برميل نفط يومياً (٦٠ مليون دولار تقريباً) .

٢ - وقف الرحلات الجوية : خسارة واردات القادمين كان عددهم يصل إلى ألفي شخص يومياً .

٣ - حرمان العراق من تصدير منتجاته الزراعية وأهمها التمور التي تدر ١٥٠ مليون دولار سنوياً .

٤ - إغلاق المصانع الغذائية ومزارع الدواجن والحليب بسبب استدعاء الاحتياطي ، كما أغلق نسبة ٤٠٪ من المحلات التجارية .

٥ - فقدان المواد الغذائية وقد بدأ تقنين السكر ، وأغلقت مصانع الحلويات ومحلات بيع العصير الآن .

٦ - صرف ما يزيد على عشرة ملايين دولار يومياً نفقات إطعام ورواتب ونقليات وتجهيز مدفعية وصواريخ . إذ تحتاج الصواريخ الحاملة للسلاح الكيماوي إلى الفحص ١٣ مرة كل ٢٤ ساعة ، وتبديل الغطاء الخارجي للقذيفة .

٧ - تجميد أرصدة العراق واستثماراته التي تصل إلى ٩ مليارات دولار .

٨ - وقف عملية الإعمار .

❖ **الرهائن:**

* الرهائن اختصاص المجتمع الدولي ككل .

* في نظري إن ما يقوم به النظام العراقي **هي محاولات لصرف الأنظار عن الخطيئة الأولى** ، وهي اغتيال بلد بأكمله ومصادرة حرية شعب بأسره .

* ورقة الرهائن التي لعبها النظام العراقي ورقة خاسرة لأن العالم لا يحتمل تجويع طفل أو قتل طفل أو التصرف بمدنيين لا ناقة لهم ولا جمل بسياسات بلادهم . . فاستعمال الرهائن كدروع بشرية لم يحصل من قبل تاريخياً .

* التصرف غير أخلاقي بل إنه **ابتزاز للعالم وسمسرة** وتأكيد للعالم بأن العرب **قوم متخلفون ومتوحشون وضد الحضارة والإنسانية** إن النظام العراقي يقدم ويؤكد للعالم **صورة العربي البشع . وهذا مخالف لأخلاقيات** ومناقب وتراث وصفات وحضارة العربي .

* حينما تتأهب الدول الكبرى **للدفاع عن مبادئها أو مصالحها وخاصة الدول ذات المؤسسات الديمقراطية** فإنها تجري حساباتها على أساس أن قدراً من التضحية لابد أن يدفع وحتى مع تقدير هذه الدول لأرواح رعاياها ، إلا أنها في وقت الأزمات والدراما

فهي مستعدة لأن تضحي ، فلذلك فإن أخذ الرهائن بهذا الشكل لن ينقذ النظام العراقي بأي شكل من الأشكال . .

- من يدرس شخصية النظام العراقي يجد أن النظام قد :

علّمه التشدد حتى الانتحار . .

علّمه عبادة الذات حتى التأليه . .

علّمه العناد حتى الهزيمة . .

علّمه اللجوء إلى الدين ستاراً للضعف واستجداء لقوة الجماهير المؤمنة . .

* * *

الآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج

المخاطر والفرص

١ - لا أظن أن هناك قضية سياسية مباشرة أثارت هذا القدر من التشويش السياسي والخلط الفكري مثلما أثارته أزمة الخليج التي نجمت عن اجتياح العراق للكويت ، حيث اختلطت المواقف الأخلاقية بالتحليلات السياسية ، وحل التبرير الأيديولوجي محل محاولات فهم أسباب الأزمة وتحليل أبعادها .

وكانت النتيجة المنطقية لغلبة المواقف الأخلاقية أن اختفت تماماً محاولات البحث عن مخرج سياسي للأزمة ، ذلك أن البحث عن مخرج يفترض بالضرورة فهماً جاداً وحقيقياً لأسبابها ، سواء تلك المتعلقة بالبناء أو بالسياق ، وهو ما غاب تماماً عن مجال البحث في هذه الأزمة فيما عدا استثناءات نادرة .

ولم يكن غريباً في هذا الإطار أن تتخذ الأبحاث والدراسات المتعلقة بالأزمة منحيين رئيسيين :

الأول : اتجه إلى دراسة آثار الحالة للأزمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي ، وقد اتخذت الدراسات التي تمت في هذا الإطار في معظمها طابعاً تبريرياً ، حيث عكف أصحابها على بيان ما اعتبروه أضراراً سياسية واقتصادية أصابت العالم العربي من جراء

الغزو العراقي ، وذلك كوسيلة لتبرير موقفهم السياسي من الأزمة بجوانبها المختلفة .

الثاني : اتجه مباشرة إلى محاولة استكشاف أوضاع المنطقة ، وخريطتها السياسية وعلاقاتها الاقتصادية وترتيباتها الأمنية بعد إنهاء الغزو ، و «**تحرير الكويت**» بالقضاء على القوة العراقية على أيدي القوات الأمريكية ، باعتبار أن القضاء على العراق قد أصبح قدراً لا نملك دفعه . . وكل ما علينا الآن أن ندرس «**بواقعية وببرود علمي**» ما ستكون عليه المنطقة بعد أشهر قليلة ، **وكيف يمكن لهذا القطر العربي أو ذاك أن يستخلص لنفسه أكبر قدر ممكن من المغانم في ظل الأوضاع الجديدة القادمة والتي لا نملك حيالها شيئاً** .

٢ - وهكذا إذا كانت الأزمة كما يقول الصينيون هي مخاطر وفرص RISKS OPPORTUNITIES فقد انصبت التحليلات في معظمها على مخاطر الأزمة دون أن تشير إلى الفرص ، مع أن المهمة الأولى في مجال السياسة هي البحث عن الفرص وتعظيم احتمالاتها واقتناصها في نهاية الأمر .

ولا أحسبني أضيف جديداً إلى سمع القارئ عندما أحذره من أي فهم ميكانيكي لمسألة الفرص والمخاطر ، فالأزمة - بالمعنى الذي أشرت إليه - ليست حاصل جمع المفردات من المخاطر والفرص ، فالقضية أكثر تعقيداً . فالمخاطر هي الفرص نفسها . . أو هي فرص احتمالية ، أو قل إن الفرص كامنة في المخاطر ذاتها ، والعكس

صحيح تماماً . فالقضية الأساسية تتعلق بكيفية تحويل المخاطر إلى فرص ، والأمر يقتضي بداهة إلى جانب الحس السياسي الرفيع ، الرغبة في خلق الفرصة واقتناصها . والقدرة على تعبئة مصادر القوة السياسية اللازمة لذلك في إطار مشروع سياسي واضح المعالم .

٣ - على أن كل ما سبق لا يعني بأي حال مصادرة حق الباحث في الإدانة أو التأييد ، خاصة إذا تعلق الأمر بأزمة كأزمة الخليج التي تتشعب آثارها لتمس كل قضايا الأمة ، لأن الباحث لن يستطيع ذلك في غالب الأمر ، حتى ولو حاول إيهامنا بغير ذلك . وإنما كل ما أريد أن أقوله هو أنه ينبغي ألا نخلط بين الموقف الأخلاقي - بالتأييد أو الإدانة - والتحليل السياسي للأسباب أو الحلول الممكنة ، وأنه ينبغي ألا يكون البحث عن الأسباب أو استشراف آفاق المستقبل مجرد أداة لتبرير الموقف المسبق من الأزمة .

وبعبارة أخرى ، ينبغي ألا يشكل موقف الباحث من الغزو العراقي للكويت عائقاً أيديولوجياً أمام محاولاته فهم أسباب هذا الحدث أو البحث عن مخرج من الأزمة .

فإذا فعلنا ذلك - وعندئذ فقط - سوف نستطيع أن نرى الفرص الكامنة في أخطار الأزمة . . وهي أخطار هائلة . . ولكن وهذا ما أضيفه ، ربما كانت الفرص أيضاً هائلة .

٤ - ويبقى بعد ذلك ملاحظتان مهمتان قبل الدخول إلى موضوعنا :

الأولى : تتعلق بمفهوم الفرصة الكامنة في أخطار الأزمة . . فليس الأمر هنا بأي حال محاولة لتبرير موقف مسبق من الأزمة . . وليس القصد منها المفهوم الساذج الذي قد تثيره في الذهن لأول وهلة ، وهو مفهوم الجانب الإيجابي للأزمة .

فمفهوم الفرصة . . مفهوم موضوعي ، فالفرصة شيء موضوعي تخلقه أوضاع الأزمة وتداعياتها . . وهي أوضاع لم يصنعها أحد ولم يخطط لها أحد بالمعنى الذاتي ، ومن ثم فالكلام عن الفرصة التاريخية . . لا يعني محاولة خفية لأن ننسب فعلاً ذاتياً لمفجري الأزمة . . لأنه لا فضل لأحد في هذا المجال ، فالتاريخ كما يقول ماركس : يأتينا دائماً من حيث لا ننتظره .

وهذا هو ما أعنيه هنا بالضبط . . . فالفرص تأتينا من حيث لا ينتظرها أحد .

الثانية : تتعلق بما أعنيه هنا بالآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج ، فلن أتعرض هنا للآثار الحالة على المدى القصير للأزمة على هذا القطر العربي أو ذاك . . سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية ، فالجرائد والمجلات الاقتصادية المتخصصة مليئة بحسابات الربح والخسارة ، وإحصاءاتها ، وهناك بالقطع من هم أقدر مني على القيام بهذه المهمة .

ذلك أن همي الأول هنا هو التعرض بقدر كبير من العمومية للقضايا الأساسية للوطن العربي في مجمله . . أي القضايا التي هي - في نظري - مستقبل هذه الأمة لأرى الشاهد المخلص عليها وذلك في الإطار الذي أشرت إليه وهو محاولة بيان الفرص المتاحة في قلب المخاطر .

ولا يعني هذا الاختيار بأي حال أن الآثار الاقتصادية والسياسية للأزمة على الأقطار العربية في المدى القصير غير هامة . . فهي بالقطع هامة للغاية لأنها مست وتمس مستقبل الآلاف بل الملايين من أبناء هذه الأمة ، كل ما في الأمر . . إنني أعتقد أن الأمة العربية قادرة على تخطي آثار المدى القصير . . إذا هي استطاعت أن تقتنص الفرصة المتاحة لها على المدى الطويل . . لحل قضاياها الأساسية .

وسوف نقتصر في هذه الورقة الموجزة على قضيتين من هذه القضايا الأساسية ، القضية الفلسطينية من ناحية ، وقضية العلاقات الاقتصادية العربية من ناحية أخرى .

* * *

أولاً: القضية الفلسطينية

٥ - منذ اللحظات الأولى للغزو العراقي للكويت علت أصوات رجال السيف والقلم تعلن في توافق نادر أن القضية الفلسطينية قد تلقت ضربة قاصمة قد لا تفيق منها قبل سنوات طويلة ، وأن كل جهود السلام التي كانت قد أوشكت أن تعطي ثمارها قد ضاعت هباء . وأن العالم الذي كان قد بدأ يتعاطف مع مطالب الشعب الفلسطيني ، تحت تأثير تضحيات أطفال الحجارة في ثورتهم الكبرى ، سوف يدير ظهره الآن للقضية الفلسطينية لينشغل بالأزمة الجديدة التي خلقها الغزو العراقي .

تلك كانت ردود الفعل الأولى للأزمة . . التي لم تكن بطبيعة الحال إلا مجرد انطباعات سريعة فرضتها الرغبة المشروعة جداً في إدانة الغزو العراقي .

ومع مرور الوقت ، بدأ الباحثون يبلورون بشكل أكثر تحديداً المخاطر التي تحيط بالقضية الفلسطينية بسبب أزمة الخليج ، وهي مخاطر يمكن تحديدها في ثلاث نقاط رئيسية :

أ - إن الغزو قد أعطى إسرائيل فرصة ذهبية لتهديد الأراضي المحتلة بهدوء مستغلة انشغال العالم بأزمة الخليج .

ب - إن ضرب القوة العسكرية العراقية - وهو أمر حتمي إذا لم ينسحب العراق - سوف يؤدي إلى إضعاف القوة العسكرية العربية في مواجهة إسرائيل ، بما يعنيه ذلك من الحد من القدرة

العربية على الضغط على إسرائيل من أجل حل عادل للقضية الفلسطينية .

ج - أما ثالث الأخطار وأشدها هولاً فهو إمكانية تحقيق ما سمي بالخيار الأردني في حالة نشوب حرب في الخليج ، إذ يمكن لإسرائيل أن تجتاح الأردن تمهيداً لتحويله إلى وطن بديل للفلسطينيين .

٦ - ولا شك أنه من الطبيعي جداً في الصراعات السياسية أن تلجأ أطراف هذه الصراعات إلى خلق أساطير أيديولوجية لتبرير مواقفها المختلفة ، ومن أجل الحشد السياسي خلف هذه المواقف ، مثل أسطورة تدنيس المقدسات الإسلامية من ناحية - وأعني الناحية العراقية - وأسطورة الدفاع عن المقدسات الإسلامية من ناحية أخرى ، وأعني بها الناحية المصرية السعودية ، كما لو كانت أزمة الخليج وحربها المحتملة أزمة وحرباً حول المقدسات الإسلامية .

ولكن غير الطبيعي هو أن يصدق أطراف هذه النزاعات ومنظروهم الأيديولوجيون ما ينسجونه من أساطير . من ذلك القول إنه كانت هناك جهود للسلام كادت تؤتي ثمارها بحل نهائي للقضية الفلسطينية لولا أزمة الخليج ، أو أن أزمة الخليج قد أعطت إسرائيل فرصة لتهديد الأراضي المحتلة بهدوء ، وبعيداً عن أعين العالم . إذ لم يعد سراً أن الحوار الأمريكي الفلسطيني -

الذي قطعته الولايات المتحدة قبل الأزمة بوقت طويل - كان أقرب إلى نوع من الدردشة لإضاعة الوقت . . أو إلى المناقشات الأكاديمية حول تعريف الإرهاب .

أما فيما يتعلق بجريمة العصر . . كما أسماها أستاذنا العظيم أحمد بهاء الدين - رحمه الله - وأعني بها هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل ، فالفارق الوحيد بين الأمس واليوم أن هذه الجريمة كانت تتم بالأمس وسط بعض الضجيج الإعلامي العربي ، المحدود جداً ، وأنها أصبحت تتم اليوم حيث هناك صمت عربي مطبق .

وأجيء الآن إلى الخطر الأشد ، وأعني بذلك ما سمي بالخيار الأردني أي خطر اجتياح إسرائيل للأردن وتحويله إلى وطن بديل للفلسطينيين .

والغريب هنا أن الذين يتخوفون من هذا الخطر الداهم هم أنفسهم الذين يقولون لنا في معرض بيان حتمية هزيمة العدوان العراقي على الكويت . . إن ما يجعل وضع الغزو غير قابل للاستمرار هو أنه قد جاء في ظل نظام دولي جديد . . اختلفت فيه تماماً طبيعة وآليات وأدوات الصراع . . نظام لا يمكن أن يسمح بمثل هذه المغامرات .

والسؤال الآن هو الآتي : **لماذا يصبح اجتياح العراق للكويت أمراً**

مخالفاً تماماً لقواعد اللعبة الجديدة على المستوى الدولي . . ولا يكون الأمر كذلك بالنسبة لاجتياح إسرائيل للأردن؟ . . وهذا السؤال بحق بريء .

أما السؤال الثاني ، وهو سؤال غير بريء على الإطلاق : **هل اختلفت فعلاً قواعد اللعبة في النظام العالمي الجديد . . خاصة إذا تعلق الأمر بعلاقات الشمال والجنوب؟**

وسأترك الإجابة عن هذا السؤال مؤقتاً .

٧ - ويبقى بعد كل هذا التساؤل الأهم : **إذا كان الغزو العراقي للكويت يشكل ضربة قاصمة للقضية الفلسطينية ، فلم كان تعاطف قيادة الانتفاضة بمختلف أجنحتها . . وتعاطف الشارع الفلسطيني في الأرض المحتلة مع الغزو العراقي؟**

هل هو مجرد خطأ إضافي يُضاف إلى الأخطاء السياسية التي يرتكبها بالضرورة كل من يعمل في الحقل السياسي؟ أم أننا بصدد نزعة انتحارية ممن فقدوا الأمل في حل لقضيتهم؟ أو أن هذه القيادة وجدت في الأزمة فرصة تاريخية لإعادة طرح القضية الفلسطينية وفرضها على كل أطراف الأزمة الجديدة؟

وبالفعل فرضت القضية الفلسطينية نفسها منذ الأسابيع الأولى للأزمة ، وجاء ذلك في البداية في إطار مبادرة عراقية تربط ما بين انسحاب العراق من الكويت وانسحاب إسرائيل من الأرض

العربية المحتلة ، وهي مبادرة رأت فيها القوى العربية المناوئة للعراق مجرد مناورة لكسب الوقت واجتذاب الشارع العربي وحشده لتأييد الغزو العراقي غير المشروع . ومن ثم فقد رفضت هذه القوى المبادرة العراقية وأعلنت بقوة وإصرار أنه لا ارتباط بين القضيتين . . وبقيت على إصرارها هذا .

وكان ذلك خطأ سياسياً فادحاً .

حقاً إن العراق يناور . . ومن الصحيح أيضاً أنه لم يقصد بمبادرته الانسحاب من الكويت . . وإنما قصد استخدام القضية الفلسطينية من أجل الحشد السياسي تأييداً للغزو .

ولكن الصحيح أيضاً أن هناك ارتباطاً بين القضيتين . . وحتى لو لم يكن هناك هذا الارتباط فعلينا أن نخلقه .

ومن الغريب أنه في الوقت الذي كان يحتد فيه إصرار بعض القوى العربية على مفهوم عدم الارتباط ، كان الوعي يتزايد لدى بعض القوى الكبرى بوجود هذا الارتباط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية . فطرح الرئيس غورباتشوف في مؤتمر هلسنكي اقتراحاً بعقد مؤتمر دولي لمناقشة وحل قضايا المنطقة كافة . . ثم جاء خطاب الرئيس ميتران أمام الجمعية العامة ليطرح بوضوح لا يدع أي لبس ، مبادرته القائمة على الربط بين قضايا المنطقة كافة بما فيها أزمة الخليج والقضية الفلسطينية .

ولا أظن أنه يمكن اتهام غورباتشوف أو ميتران بأنهما من أنصار الغزو العراقي للكويت ، أو أنهما يقصدان بمبدأ الارتباط التشويش على قضية الخليج ، أو إعطاء صدام حسين الفضل في حل القضية الفلسطينية .

ولهذا نتساءل : لمَ الإصرار العربي على عدم الارتباط؟

٨ - ولكن ما الذي نعنيه بالضبط بالارتباط بين الأزمتين؟

لا شك أن المعنى الأول الذي يتبادر إلى الذهن هو أننا في كلتا الأزمتين بصدد اعتداء على الشرعية الدولية ، ويرجع الفضل إلى الغرب في إثارة قضية الارتباط بهذا المعنى ، فقد أرسل الغرب حشوده العسكرية إلى الخليج تحت شعار الدفاع عن الشرعية الدولية ، الأمر الذي طرح على الفور . . قضية الشرعية الدولية المنتهكة في أزمة الشرق الأوسط منذ أكثر من عشرين عاماً .

وإذا لم يكن هناك بأس من استخدام شعارات الغرب وأساطيره لفضح أهدافه وبيان عدم اتساق مواقفه العملية مع شعاراته المعلنة ، فقد يساعد هذا في كسب بعض الأصوات الشريفة والعاقلة هنا وهناك ، إلا أنه من البديهي أن ذلك لن يقربنا كثيراً من هدفنا الكبير . . حل القضية الفلسطينية ، فلا الغرب يأبه بالشرعية الدولية ، فهو يستخدمها وينتهكها حسبما تمليه عليه مصالحه . . ولقد كان هذا هو حال الولايات المتحدة منذ حرب

ڤييتنام وحتى أزمة بنما ، مروراً بأزمة غرينادا وأكيل لاورو ، ولا هو يأبه بتناقض مواقفه العملية مع أساطيره الأيديولوجية ، فالولايات المتحدة ما زالت - لحظة كتابة هذه السطور - تناور من أجل تخفيف حدة قرار مجلس الأمن بإدانة إسرائيل بسبب مذبحة المسجد الأقصى .

باختصار ، إن رفع شعار الشرعية الدولية لربط القضيتين مهم وضروري ولكنه غير كاف ، وما عنيته بقولي : إنه إذا لم يكن هناك ارتباط فعلينا أن نخلقه أمر مختلف بعض الشيء .

وما أعنيه هنا بالضبط هو أن الفرصة قد حانت اليوم ، في ظل أزمة الخليج القائمة ، لتغيير النمط السائد للعلاقات العربية الغربية ، والذي ارتكز طوال الأعوام الستة عشر الماضية على محور واحد : محاولة القوى الرئيسية والمؤثرة في العالم العربي أن تثبت للغرب بشكل عام ، وللولايات المتحدة بشكل خاص أنها أقدر على حماية مصالح الغرب من إسرائيل ، في محاولة يائسة لاستبدال التحالف العربي الغربي بالتحالف الإسرائيلي الغربي . وكانت أداة هذا الإثبات هي تقديم التنازلات المستمرة للحليف المراوغ ، وهو ما يعني بعبارة أخرى التخلي باستمرار عن وسائل الضغط المتاحة للعرب على الغرب .

ورغم خيبات الأمل المتتالية ، فقد استمرت هذه السياسية بإصرار وعناد ، رغم أن دروس التاريخ القريب والبعيد معاً تبين بوضوح

أننا لم نحصل على تنازل جدي من الغرب أبداً إلا عندما استخدمنا سلاح النفط . . وكان هذا درس السويس ، وكان هذا درس حرب أكتوبر المجيدة .

أما سياسة إثبات حسن النوايا فقد بلغت اليوم مداها ، حيث سلم العرب للغرب مفتاح القرار الأول والأخير في قضية الحرب والسلم في العالم العربي ، ومن ثم في قضية إعادة ترتيب أوضاع المنطقة بعد أن يفرض سلامه عليها ، انتظاراً لأن يفي بعد ذلك بوعده الجديد بالنظر في قضية القضايا - أي قضية فلسطين ، فأظن أنها لن تؤتي إلاّ خيبة أمل جديدة .

٩ - والضغط على الغرب ممكن اليوم ، وهو ليس بديلاً بأي حال عن الضغط على العراق ومحاصرته عربياً من أجل إنهاء الغزو ، بل إن الضغط على الغرب هو أفضل السُبل لمحاصرة العراق عربياً ، وإفراغ دعواه من كل مضمون ، وعزله عن أي تأييد ممكن في الشارع العربي . وليسمح لي القارئ أن أعيد هنا ما قلته في معرض آخر بشأن انقسام الجماهير العربية حول قضية الغزو العراقي للكويت ، فأنا أرى فيه انقساماً حول العلاقة مع الغرب ، أو قل بعبارة أدق إن قضية العلاقة مع الغرب تشكل عنصراً مهماً وضرورياً لفهم رد فعل الجماهير العربية ، فالجماهير العربية التي تعاطفت مع الغزو العراقي رأت فيه - كما رأى الغرب نفسه في هذا الغزو - تحدياً لمصالح الغرب .

وسواء كان هذا التحدي حقيقياً أو وهمياً فالأمر لا يختلف كثيراً ، ففي مجال السياسة تعيش الجماهير بالأوهام والأساطير والرموز بقدر ما تعيش بالحقائق ، ثم إن الأوهام والأساطير تستند دائماً وأبداً في نهاية الأمر على حقيقة ما ، وإن كان بشكل جزئي ومبتسر .

والحقيقة الأولى في العالم العربي ، أن هذا العالم يعيش منذ نحو قرنين حركة نهضوية متعثرة . . ومجهضة دائماً . . وهي حركة قامت أمام عدو واحد ، الغرب بجيوشه وأساطيله ، والغرب بتجارته وأمواله ، والغرب بأفكاره وقيمه وهو غرب يسحق ويُجهض دائماً . . بشكل مباشر . . أو غير مباشر من خلال إسرائيل . . ولذلك جسدت إسرائيل في الوعي العربي كل شرور الغرب وآثامه .

والمهم أن كثيرين في الغرب ، ومنهم الرئيس ميتران ، يعرفون تماماً هذه الحقيقة . . وهي أن تأييد العراق في الشارع العربي هو في حقيقته عداء للغرب ، ولذلك كان سعيه لا إلى حل جزئي لمشكلة الخليج . . ولكن إلى طرح مشاكل الغرب مع العرب ومحاولة حلها . . ومن هنا جاء الارتباط بين أزمة الخليج وقضية فلسطين في اقتراح الرئيس الفرنسي الأخير .

١٠ - هي الفرصة . . أما الخطر الذي يهدد القضية الفلسطينية اليوم فهو خطر التجاهل العربي لها . . أو تناسيها . . أو بعبارة أوضح

وضعها على الرف مؤقتاً حتى يفرغ الغرب المهيمن بقواته وأساطيله من إعادة ترتيب البيت العربي بدلاً منا ، انتظاراً لأن يفي هذا الغرب بعد ذلك بوعده في إعادة طرح القضية وإثباتاً منا مرة أخرى لحسن النوايا .

هذا هو الخطر وهو داهم ومحدق ، ومع ذلك فما زالت الفرصة قائمة بشرط أن نسترد بعض أوراق اللعبة التي سلمناها للغرب باختيارنا ، وأن نستعيد مركز إصدار القرار . . على الأقل في مسألة الحرب والسلم ،وهو ما زال ممكناً من خلال حشد الطاقات العربية التي بعثرها التسليم للغرب حيث يكاد يجمع الكل على ضرورة محاصرة الغزو العراقي وإنهائه . . ومن ثم فليس هنالك خلاف عربي حقيقي حول هذه القضية .

ثم قبل ذلك وبعده أن تكون رسالتنا للغرب واضحة . . إنه إذا كان هناك اليوم تهديد لمصالحه البترولية ، فسيكون هناك أيضاً في الغد تهديد آخر ما لم يتغير نمط العلاقة بين الغرب وبيننا . . وإن زمن الأزمة هو أفضل زمان لإعادة طرح كل الملفات القديمة . . فلسطين ، والديون وغيرها ، غير أن ذلك يقتضي أن نبدأ نحن بتغيير نمط العلاقات العربية الاقتصادية . . فهذا التغيير هو الشرط الأول لحشد الجماهير العربية كلها من أجل الضغط على الغرب ومحاصرة العراق عربياً وإجباره على التراجع .

وهو ما ينقلنا من ميدان السياسة إلى ميدان الاقتصاد .

ثانياً: العلاقات الاقتصادية العربية

١ - إذا كنا قد أخذنا تعبير العلاقات الاقتصادية العربية بدلاً من تعبير الاقتصاد العربي الذي تشير إليه أوراق الندوة ، فلإننا نعتقد أن مفهوم الاقتصاد العربي غير دقيق ، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا إنه لا يوجد اقتصاد عربي . . وإنما توجد اقتصاديات لدول عربية ، فالوطن العربي - كما يقول سمير أمين - لا يشكل بأي حال اليوم لا وحدة اقتصادية ولا وحدة سياسية ، ولا يمكن أبداً إلا الكلام عن اقتصاد المنطقة العربية من العالم ، مثل أي تجمع بلدان في العالم الثالث .

وعلى الرغم من أن العالم العربي يشكل وطناً واحداً له مشروعه القومي الوحدوي الذي ميزه عن غيره من التجمعات الإقليمية الأخرى ، فإن ما بين اقتصادات دول هذا الوطن الواحد من تفاوت على المستويات كافة يفوق بكثير التفاوت القائم بين اقتصادات دول التجمعات الإقليمية الأخرى التي ليست من التوجه القومي الوحدوي نفسه ، أو البنية المؤسسية الاقتصادية والسياسية التي يحظى بها التجمع العربي ، بحيث يمكن القول مع الدكتور رمزي زكي إن هذا الوطن العربي ينقسم من الناحية الاقتصادية إلى مجموعات شبه متنافرة (الدكتور رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار ، ص ٣٨) .

ففي الوقت الذي لم يتعد دخل الفرد في السودان ٣٠٠ دولار (عام ١٩٨٥) نجد أن هذا الدخل يصل إلى ١٩٢٧٠دولاراً في دولة الإمارات أي بنسبة ١ - ٦٤ ونجد التفاوت نفسه فيما يتعلق بحجم السكان ، فهناك من الأقطار العربية ما يقل فيها عدد السكان عن نصف المليون ، في الوقت الذي يزيد فيه عدد سكان دولة كمصر عن الخمسين مليوناً .

على أن أخطر مظاهر التفاوت ، من حيث تأثيرها في الوعي الفردي والجمعي لأفراد وشعوب العالم العربي بقضية العلاقات الاقتصادية العربية ، وهو تأثير أظن أن له ارتباطاً بأزمة الخليج وبانقسام الجماهير العربية حيالها ، هو ذلك المتعلق بمستوى المعيشة ، حيث نجد في بعض الأقطار العربية مواطنين عرباً يعيشون على حافة العدم ، أو العدم ذاته ، ويعانون في بعض الأحيان من جوع مطلق ، في الوقت الذي نجد فيه أقطاراً يعيش فيها مواطنوها بمستوى الدول المتقدمة نفسه ويمارسون الأنماط الاستهلاكية للدول المتقدمة نفسها ، بل وبشكل مغالى فيه في الكثير من الأحيان .

ثم جاءت حرب أكتوبر وما تبعها من زيادة سريعة ومفاجئة في أسعار النفط وما ارتبط بكل هذا من ظهور الفوائض المالية الكبرى للدول النفطية ، وظهور عجوزات مقابلة في موازين مدفوعات الدول الصناعية الأكثر استهلاكاً للنفط ، وهي

عجوزات لم تجد الدول الصناعية صعوبة في نقلها إلى دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية غير النفطية ، بل وبعض الدول النفطية كالجزائر والعراق . (د . حازم الببلاوي : انطباعات عن مستقبل المنطقة العربية في ضوء الأزمة العراقية الكويتية ، ورقة غير منشورة) . . كل هذا أدى إلى ظهور تفاوت جديد وخطير بين دول الفائض المالي ودول العجز والمديونية ، بحيث أصبحنا نجد مجموعة من الأقطار العربية التي تئن تحت وطأة مديونيتها الخارجية الثقيلة ، ونجد على الجانب الآخر أقطاراً تئن من دائنيتها للعالم الخارجي ، حسب التعبير البالغ الدلالة للدكتور رمزي زكي .

٢ - على أن كل مظاهر التفاوت المذكورة لا تنفي وجود سمات مشتركة بين اقتصادات الدول العربية .

فهي أولاً اقتصادات نامية في مجموعها ، الأمر الذي يظهر بوضوح في تفكك هياكلها الإنتاجية عن بعضها ، فهي لا تكاد تتعامل مع بعضها البعض داخل القطر الواحد ، وإنما تتعامل مع الأسواق الخارجية الأجنبية استيراداً وتصديراً ، كما يظهر تخلف هذه الاقتصادات في تخلف القطاع الزراعي بشكل أصبح يهدد أمنها الغذائي تهديداً خطيراً ، وفي اعتمادها الأساسي على تصدير المواد الأولية ، وعلى استيراد متزايد للسلع الاستهلاكية والمنتجات الصناعية الوسيطة والعدد والآلات ، وأخيراً وليس آخراً

فما زالت الاقتصادات العربية تلعب دوراً محدوداً للغاية في مجمل العلاقات التجارية الدولية حيث لا يتعدى حجم التجارة الخارجية العربية ٧٪ من التجارة العالمية .

وهي ثانياً اقتصادات متنافسة وليست متكاملة ، ومن ثم فإن العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية ما زالت ضعيفة للغاية بحيث لا يمكن مقارنتها بالعلاقات الاقتصادية التي تربط هذه الأقطار فرادى بالدول الصناعية المتقدمة ، ويكفي أن نعرف أن حجم التجارة العربية بين هذه الأقطار لا يشكل سوى ٧٪ إلى ١٠٪ من حجم تجارتها الخارجية ، في حين حجم تجارة هذه الأقطار مع الدول الصناعية يربو على ٧٧٪ من مجموع التجارة العربية مع العالم .

وهي ثالثاً اقتصادات تابعة ، ويبدو أن هذه التبعية في ازدياد مطرد ، كما يكشف عن ذلك الازدياد الحاصل في نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي لدى كل الأقطار العربية ، بما فيها الأقطار النفطية . بل إن الدراسة الراشدة للدكتور إبراهيم العسعوسي حول قياس التبعية في العالم العربي ، تبين بوضوح **«أن تبعية السعودية قد تزايدت مع تزايد ثروتها النفطية وخصوصاً منذ عام ١٩٧٣ ، وأن ما تم فيها من نمو هو نمو في إطار التبعية يرتبط باختيار أساسي من جانب السلطة الحاكمة في السعودية نفسها للارتباط بالمعسكر الرأسمالي والاندماج في السوق العالمية**

في إطار تقييم العمل الدولي الحالي» . ويضيف الدكتور إبراهيم سعد الدين «**إن استراتيجية السعوديين لا تستهدف بحال الانفصال عن الأسواق الرأسمالية الدولية ، ولا المساعدة في بناء اقتصاد عربي مستقل**» .

ولعل أخطر مظاهر هذه التبعية هي التبعية الغذائية باعتبار أنها تتصل مباشرة بالأمن القومي العربي ، وهي نتيجة مباشرة لتخلف القطاع الزراعي . . وضعف الاستثمارات الموجهة إليه ، بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن سياسات التوجه إلى التصدير . . وبكل ما صاحبها من آثار مدمرة في هذا المجال .

وهناك أيضاً التبعية التكنولوجية الناتجة عن غياب أو تخلف البنية التكنولوجية المحلية ، هذا الغياب الذي هو بدوره نتيجة لسياسات نقل التكنولوجيا من الغرب في إطار اندماج الاقتصاديات العربية في السوق العالمي .

٣ - ومع الوقت ازدادت مظاهر التفاوت التي أشرنا إليها حدة وتعمقاً ، بما أدى إليه ذلك من تجاور الفقر والثراء ، والمديونية والفائض ، والعوز والاستهلاك السفيه ، وكل هذا مع استمرار الخطاب الأيديولوجي العربي الرسمي في كل مكان في التأكيد على وحدة الأمة العربية تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً ، وعلى أهمية التوحيد الاقتصادي والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، وأخيراً

وليس آخراً ، على وحدة المخاطر التي تهدد الأمة العربية ووحدة المصير المشترك .

وكان من الطبيعي في هذا الإطار أن يتعمق لدى الجماهير والنخب في بلاد الفقر والمديونية الشعور بالظلم والإحباط واليأس . . الأمر الذي يفسر ، ولو بصورة جزئية ، ظاهرة انقسام الجماهير والنخب حول أزمة الخليج . . وفي هذا يقول الدكتور حازم الببلاوي في عبارات بالغة الدلالة : وفي حالة المنطقة العربية ، فإنه لا يخفى أنه مع الثراء الذي يعرفه أبناء الخليج ، فإن عدداً من الدول العربية المجاورة تعاني من صعوبات مريرة ، فضلاً عن الشعور العام السائد بين أبناء الأمة العربية من أنه تربطهم ببعضهم وشائج أخوية ، ومن ثم فإن هناك توقعاً مشروعاً بينهم لنوع من الالتزام بالنجدة ومد يد العون لمن يواجه ضائقة مالية . وبالمثل فإنه بالرغم مما تقدمه بعض الدول النفطية من مساعدات ومعونات عربية ، فإن بعض مظاهر السلوك الاستفزازي لبعض أبنائها في الإنفاق والإسراف لابد أن يترك إحساساً بالظلم بل وأحياناً بالاشمئزاز إن لم يكن بالعداء . وإن كان هناك بصفة عامة قبول لفكرة التمييز استناداً إلى العمل والجهد والإبداع ، فإن الثراء العربي والنفطي ويكاد يكون غير مشروع في الضمير العام . ويضيف الدكتور الببلاوي أنه من هنا يمكن أن نفهم موقف قطاعات شعبية ليست بالقليلة في عدد من البلاد العربية

التي تعاطفت مع غزو العراق للكويت ، وهي في ذلك أشبه بصرخة الفقير أو المحروم .

ونجد المعنى نفسه تماماً على لسان الدكتور أحمد يوسف أحمد حيث يقول : «**إن النظام العربي يتميز بتباين واضح في قضيتي توزيع الثروة وتوزيع السكان ، وهو ما يتمثل تحديداً في ميزان القوى البشرية بين العراق والكويت وميزان الثروة بين دول الخليج وبين دول مثل مصر وسوريا ، ويجب أن نعترف أننا نظرنا طويلاً - ولا أعلم استثناء لهذا - إلى هذه الظاهرة باعتبارها تمثل خللاً في قدرات النظام العربي على مواجهة العدو الخارجي ، ولكن لم ننظر إليها أبداً باعتبار أنها يمكن أن تولد خطراً من دولة تجاه أخرى داخل الوطني العربي ، إذن غزو العراق للكويت يمثل نقطة تحول في السياسات العربية من هذه الزاوية ، بمعنى أنه لأول مرة يفضي التباين في توزيع السكان والثروة إلى خطر ينبع من داخل الوطن العربي ضد السلام الإقليمي لدولة عربية أخرى .**

إذن نحن إزاء تناقضات في السكان وفي الثروة والغنى ، ويجب أن نكون موضوعيين في أنه يبدو أن قطاعات من الجماهير ، وربما من النخب العربية ، كانت ترصد بعض الممارسات لنظم خليجية معينة في قضايا الثروة وتكتم شيئاً ما ، لأنني حقيقة لا أستطيع أن أجد تفسيراً لموقف بعض النظم العربية المؤيدة للغزو العراقي للكويت ما لم أدخل هذا العامل في الاعتبار» .

فليعذرني القارئ بسبب إصراري على هذه المقتطفات الطويلة من بحث الدكتور البيلاوي والدكتور أحمد يوسف ، لأنني أرى أن للموضوع الذي طرحه الزميلان ارتباطاً وثيقاً بقضية مخاطر وفرص الأزمة في المجال الاقتصادي . ولكن يعنيني هنا أن أضيف ملاحظتين :

١ - إن النظام العراقي عندما استخدم شعار العدالة الاجتماعية العربية لم يكن يختلق شيئاً من العدم .

٢ - حقاً إن هدف العراق من استخدام الشعار هو المناورة . . ومحاولة تبرير الغزو .

ولكن ليس معنى هذا أن قضية العدالة الاجتماعية العربية ليست قضية حقيقية ومطروحة على الوعي العربي .

وليس معنى أن العراق قد طرح هذه القضية في إطار مناوراته . . أن نرفض نحن طرحها .

* * *

نظرة على الواقع العربي..

تعددت الكتابات عن تدهور الوضع العربي وازدياد حدة الخلافات في جميع المجالات ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ، واتسمت هذه الكتابات بطابع تشاؤمي يستند إلى المقارنة التاريخية بين الأوضاع المالية ، وتجارب العمل العربي الموحد في التاريخ العربي المعاصر ، حيث يمكن القول إن العالم العربي لم يشهد في أي فترة من فترات الخلافات ، وهي متعددة ، مثل ما يمر به الآن ، ويستند هذا التشاؤم إلى فشل كل المحاولات ، ولفترة ليست قصيرة ، في حل هذه الخلافات ، أو على الأقل تصفية الأجواء ، وتحقيق هدنة مؤقتة بهدف تدعيم موقف محدد أو اتخاذ سياسة موحدة لمواجهة أزمة طارئة . والسؤال الذي يردده الكتاب هو : كيف يمكن الخروج من هذه الأزمة التي تزداد تعقداً؟ . وتعددت الاقتراحات كما تعددت الجهود سواء على المستوى الفردي أو على مستوى الدولة أو مجموعة من الدول ، إلا أن هذه الاقتراحات ظلت دون تنفيذ ، كما أن جميع الجهود باءت بالفشل ، وما أدى إلى ازدياد أهمية الخروج من الأزمة ، ولو لمواجهة أهداف محددة ، هو حدوث تغير هيكلي في المناخ الدولي تجاه العرب والمنطقة العربية بأسرها ، حيث أصبح هذا المناخ يتسم بالعداء وعدم الاكتراث بما هو عربي ، واعتبار القضية العربية

قضية ليست على درجة كبيرة من الأهمية ، ويمكن تركها في الوقت الحالي ، ولم يقتصر الأمر على الحكومات بل تعداها إلى محاولة إشراك الجماهير ، خصوصاً في الدول الغربية ، في الموقف العدائي تجاه العرب ، بل إن الصحافة الغربية في الآونة الأخيرة بدأت تعزف أنغاماً عدائية وترسم صوراً استفزازية تشبه العرب تشبيهات بعيدة عن اللياقة والأدب ، ويمكن تفسير هذا التغير وفقاً للمنطق الغربي على أساس تدهور القوة الاقتصادية للعرب ، التي كانت تؤثر تأثيراً مباشراً وهاماً خلال السبعينات على سياسات هذه الدول ، والمنطق الغربي يستند عادة إلى المعيار الاقتصادي تمشياً مع الفلسفة الرأسمالية في تحديد المواقف السياسية تجاه الدول ، فتكون هذه السياسات مؤيدة إن وجدت المصلحة الاقتصادية المدعمة بالقوة الاقتصادية المؤثرة ، فإذا ضعفت هذه القوة وقل التأثير ، انقلبت السياسات المؤيدة إلى سياسات سلبية في البداية وعدائية في النهاية .

إن التحليل العلمي للوضع العربي الحالي يبدأ من محاولة تحديد الخصائص المميزة لموضوعات الخلاف وأسبابه ، وبخاصة ضرورة التفريق بين موضوعات الخلاف من ناحية الأهمية النسبية ، إذ إن وجود خلافات بين الأفراد أو الدول هو أمر طبيعي ، إذ لا يمكن أن يوجد اتفاق قام على كل الأمور . . ويمكن تقسيم أوجه الخلاف بين الدول العربية إلى قسمين : خلافات في وجهات النظر وفي المواقف تجاه اعتبارات استراتيجية تتعلق بالوجود العربي والأمن العربي في

الأجل الطويل ، وتدخل في ذلك المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية التي ليس لها صفة وقتية ، ولكن يمكن إرجاعها لجذورها التاريخية ، بما في ذلك المواجهات الحضارية بين الثقافات المتعددة في داخل المنطقة وخارجها . والقسم الثاني يتمثل في خلافات ذات طابع فرعي تستند إلى ظروف وقتية ليس لها صفة الديمومة ، وقد تقتصر على خلافات بين عدد محدود من الدول العربية ، لكنها تؤثر في المناخ العربي بصفة عامة ، وتؤدي إلى عقبات تحول دون تسوية النزاعات ، وتحديد موقف موحد تجاه التهديدات التي تواجه الأمة العربية ، وتأخذ هذه الخلافات الفرعية درجة من الأهمية عن طريق محاولة ربطها ربطاً مباشراً وهاماً بالاعتبارات الاستراتيجية التي تتعلق بأمن ومستقبل الوطن العربي في الأجل الطويل ، إلا أن الدارس لمحتواها يجد أنها ليست إلا خلافات فرعية تعود إلى خلافات شخصية ، أو خلافات تقتصر على الجدل الأيديولوجي وليس لها علاقة بأمن المنطقة واستقرارها .

إن أهمية هذا التقسيم تبدو واضحة إذا أردنا البحث عن طريقة للخروج من الأزمة وعلى أساس واقعي وليس مجرد الأساس النظري ، أو الاعتبارات العاطفية التي سرعان ما تنتهي وتعود الأمور إلى ما كانت عليه ، فإذا استندنا إلى الواقع ، فلابد من أن نفترض استمرار وجود خلافات فرعية ، سواء في صورتها التقليدية التي شهدها التاريخ العربي المعاصر من خلاف على الزعامات ، أو

خلافات أيديولوجية أو خلافات اقتصادية وقتية . إلخ . بل إن التجارب المعاصرة في الخمسينات والستينات والسبعينات أكدت إمكانية العمل الموحد فيما يتعلق بالاعتبارات الاستراتيجية حتى إن وجدت الخلافات الفرعية الحادة ، والأدلة على ذلك متعددة منها الالتحام العربي الحكومي والشعبي في مواجهة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وحرب يونيو ١٩٦٧ ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ومع افتراض استمرار الخلافات الفرعية فإن الأمر يقتصر على النظرة الإيجابية والمحايدة للاعتبارات الاستراتيجية التي تتعلق بأمن المنطقة بأسرها . وهنا نجد أن هناك تهديدين استراتيجيين لأمن المنطقة وهما التهديد الإسرائيلي ، ويتمثل في محاولة هدم الحضارة العربية وفرض الهيمنة على المنطقة . ولا يقتصر ذلك على مجرد صورة واحدة من صور الاستعمار بل يتعداها ليشمل احتلال الأراضي ، والتأثير غير المباشر في السياسات الخارجية للدول العربية ، وخلق جو من عدم الاستقرار الداخلي ، والتغلغل الاقتصادي ، ومحاولة الاستغلال المباشر وغير المباشر للأسواق والموارد العربية ، والتغلغل الثقافي ، ومحاولة هدم الشخصية العربية والثقة بالنفس والقدرة على تحقيق الإنجازات ، والتهديد الإسرائيلي في صوره هذه موجه إلى المنطقة بكاملها وليس لمجموعة من الدول أو لدولة معينة ، فالتهديد بالنسبة لبعض الدول العربية يقتصر على ضرورة احتلال الأراضي كضمان لما يسمى بالحزام الأمني لإسرائيل .

أما بالنسبة لدول عربية أخرى فيختلف الهدف الإسرائيلي باختلاف الموقع الجغرافي ، واختلاف الموارد الاقتصادية المتاحة ، والأهمية النسبية للاستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية . كما تتعدد الوسائل من محاولة التأثير المباشر على السياسة الخارجية ، إلى محاولة ضمان استمرارية جو من عدم الاستقرار الداخلي ، إلى النظرة إلى الموارد الاقتصادية باعتبارها عمقاً اقتصادياً للأطماع الاقتصادية الإسرائيلية التي تدعمها المراكز المالية الدولية الخاضعة لهيمنة الحركة الصهيونية الدولية ، والتهديد الإسرائيلي للأمن العربي يعد التهديد الأول والمباشر منذ الحرب العالمية الثانية ، وازداد هذا التهديد بعد تأسيس دولة إسرائيل وتحولها إلى قاعدة عسكرية في صورة دولة على استعداد لتنفيذ الأهداف الصهيونية ، أو أهداف السياسية الغربية وخاصة السياسية الأمريكية ، إذا اتفقت هذه السياسة مع أهداف الحركة الصهيونية العالمية .

أما التهديد الاستراتيجي الآخر ، فيتمثل في التهديد الإيراني للمنطقة العربية ، وهذا التهديد مر بمراحل متعددة ، اتسم في بعض الأحيان بالعنف ، وفي أحيان أخرى بالمهادنة الوقتية ، فالمنطق الإيراني تجاه المنطقة العربية منذ عهد الشاه يرى أن هذه المنطقة هي مجاله الحيوي .

ففي مرحلة معينة كانت فكرة الدور الإيراني كشرطي المنطقة تقع عليه أعباءَ حفظ الأمن والاستقرار وخدمة المصالح الغربية . وفي ضوء

هذه الاستراتيجية فتحت الترسانة الأمريكية أبوابها لبناء القوة العسكرية الإيرانية الضاربة في الشرق الأوسط بما يفوق احتياجات إيران الدفاعية ، وامتدت الذراع الإيرانية لتحتل جزراً عربية هي طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى ، وظل التهديد الإيراني سيفاً مصلتاً على دول الخليج ، وأدت هذه السياسة التوسعية إلى مواجهة مع دول المشرق العربي وخاصة مع مصر في عهد عبدالناصر ، ومع كبرى جاراتها العربيات وهي العراق ، وفي مرحلة أخرى تغيرت الأهداف المباشرة للسياسة الإيرانية لتتجه نحو المصالح الاقتصادية ، حين حاول الشاه تحويل إيران إلى يابان الشرق الأوسط ، حيث كان الهدف هو أن تغزو الصناعة الإيرانية الأسواق العربية باعتبارها مجالها الاقتصادي الطبيعي . وساعدت الإيرادات النفطية الكبيرة في ذلك الوقت الحكم الإيراني على تحقيق أهدافه الاقتصادية ، مع الاستمرار في تدعيم الترسانة العسكرية في الوقت الذي بدأت فيه السياسة الخارجية الإيرانية تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي ضماناً لحدودها وتحييداً للتهديد السوفييتي ، هذا بالإضافة إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية بهدف خلق جو من عدم الاستقرار ، كالدعم المادي والعسكري والمعنوي لحركة التمرد الكردية ، وتأييد حركة التمرد في جنوب السودان ، واستغلال المشاكل الطائفية ، وتحريك الأقليات .

ومع تغير نظام الحكم في إيران بعد الثورة على نظام الشاه ، لم تتغير الأهداف الإيرانية في نظرتها للمنطقة العربية كمجال حيوي ، بل

اتخذت السياسة الإيرانية الجديدة موقفاً أكثر تدخلاً في الشؤون العربية ، وتغيرت طبيعة هذا التدخل ومطالبه ، إذ لم تعد تقتصر على مجرد التأثير في سياسة المنطقة العربية بصفتها شرطي المنطقة ، أو الغزو الاقتصادي بصفتها يابان المنطقة ، بل تعدى ذلك لمحاولة تغيير أنظمة الحكم وفلسفة الحكم ، وفرض فلسفة متزمتة ، واتسمت السياسة الإيرانية الجديدة بالطابع التوسعي بما في ذلك محاولة احتلال الأراضي العربية ، والادعاء بملكيتها وحق السيادة على مناطق عربية ومياه عربية ، وتشبه السياسة الإيرانية الجديدة السياسة السوفييتية في المرحلة الستالينية ، التي كانت تستهدف تدويل الأيديولوجية الشيوعية ، وإجبار العالم على اعتناق الشيوعية الدولية على أساس أن الأيديولوجية الماركسية تتطلب التدخل في شؤون الدول الأخرى بحجة مواجهة المؤامرات الرأسمالية .

بالإضافة إلى استغلال الحركات الطائفية والخلافات بين الأقليات والجنسيات المتعددة ، كذلك بدأت السياسة الإيرانية في التدخل المباشر في منطقة المشرق العربي بعد أن كانت تقتصر في عهد الشاه على منطقة الخليج ، حيث أصبح هناك وجود إيراني مميز وفعال في لبنان يؤثر على الوضع في هذه المنطقة وله أبعاده الدولية نظراً لارتباط المشكلة اللبنانية بالصراع بين الدول الكبرى ، كما أن هذا الوجود الإيراني في هذه المنطقة يمثل نقطة تماس مع التهديد الإسرائيلي بصورة مباشرة ومنسقة .

ولا نغفل دور الدول الكبرى وموقفها تجاه هذين التهديدين فالسياسة الأمريكية تتبنى الموقف الإسرائيلي في صوره المتعنتة دون تحفظ ، وهذا التبني يعد محوراً استراتيجياً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، بمعنى أن احتمالات التغير أو التفاوض أو قبول أي تنازلات عن الموقف الإسرائيلي يعد أمراً مستبعداً ، والدليل على ذلك الصفة الرسمية التي اتخذها هذا التحالف في شكل اتفاقية الدفاع الاستراتيجي بين الدولتين ، بما في ذلك تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل ، والسماح بتصنيع الأسلحة الأمريكية المتقدمة ، وشراء أسلحة إسرائيلية للجيش الأمريكي ، ومن ثم دفع الصناعة الحربية الإسرائيلية للنمو والانتشار في دول أمريكا اللاتينية . ويلقى التحالف الأمريكي الإسرائيلي تأييداً ودعماً من قبل الأحزاب السياسية الأمريكية ، والقاعدة الاقتصادية ، والدوائر المالية نظراً لسيطرة النفوذ الصهيوني على السياسة والاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية ، أما الموقف السوفييتي تجاه التهديد الإسرائيلي فهو يختلف في أسبابه عن الموقف الأمريكي ، وإن لم يختلف من ناحية الأهمية النسبية ، فالنزاع العربي الإسرائيلي يمثل بالنسبة للاتحاد السوفييتي المدخل الأساسي لتدعيم النفوذ السوفييتي في المنطقة ، وخاصة عدم نجاح السياسة السوفييتية لأسباب تاريخية ودينية من بسط نفوذه على أساس أيديولوجي ، فالاتحاد السوفييتي يؤيد الموقف العربي في صوره التقليدية ، ويدعم هذا الموقف سياسياً وعسكرياً ، ويرفض أي حل للصراع العربي الإسرائيلي لا يكون الاتحاد السوفييتي طرفاً رئيسياً فيه ، وذلك ضماناً

لمصالحه الاستراتيجية في المنطقة العربية ، لذا فإن تأييد الاتحاد السوفييتي لسوريا نابعٌ من اعتبارات استراتيجية وهو غير مستعد لقبول تغير جذري يكون من شأنه إخراجه من المنطقة ، وترك المجال للولايات المتحدة وحدها .

وتلعب الدول الغربية ، وبخاصة بريطانيا وفرنسا ، دوراً جدياً في الصراع العربي الإسرائيلي ، يحاول إدخال قدر من المرونة في الموقف الأمريكي وذلك حرصاً على مصالحها الاقتصادية واستناداً إلى اعتبارات تاريخية ، غير أن دور الدول الغربية ليس دوراً حاسماً من الممكن له أن يحدث تغيراً جذرياً في الأوضاع ، إذ إنه يقف عند الحد الذي لا يتعارض مع المصالح الأمريكية .

أما موقف الدول الكبرى من الصراع الإيراني العربي ، فهو موقف يتسم بعدم الوضوح من الناحية الجوهرية ، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن الدولتين العظميين لم تصلا إلى اتفاق حول مصالحهما في هذه المنطقة ، خصوصاً فيما يتعلق بكل من إيران وأفغانستان وباكستان ، فالتغير في نظام الحكم في إيران واتخاذه موقفاً معادياً للولايات المتحدة واحتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان قد أدى إلى إحداث تغير في المصالح الاستراتيجية لكل من الدولتين ، ونظراً لأهمية هذه المنطقة ، ومع انتهاء سياسة الوفاق ، فإن الدولتين كلتيهما ليست على استعداد للتنازل للطرف الآخر عن مصالحه في هذه المنطقة الحيوية ، وفي الوقت نفسه فإن عدم تبلور السياسة الإيرانية وعدم وضوح

الخطوط الأساسية لموقف الحكم في إيران تجاه الصراع بين الدولتين يجعل من الصعب التنبؤ بموقف الدولتين من الحكم الإيراني ، أما عن سياسة الدولتين تجاه الحرب العراقية الإيرانية ، فإنها تقوم على شقين ، الأول يتسم بالتأييد الظاهري لضرورة وقف الحرب وإلقاء اللوم على إيران في رفضها جميع الجهود لوقف النزاع وتحقيق السلام ، وتتفاوت درجات التأييد للسياسة العراقية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، إذ يقتصر دور الولايات المتحدة على مجرد التصريحات ، ومنع تصدير الأسلحة لإيران ، أو قطع الغيار أو المواد الرئيسية ذات العلاقة بالمجهود الحربي ، بينما التأييد السوفييتي يتعدى ذلك إلى إمداد العراق بالأسلحة والمعدات وقطع الغيار ، مع عدم الاشتراك المباشر سواء بتقديم الخبراء أو المدربين . إلخ ، منعاً لاحتمالات التدخل المباشر في الصراع القائم . ومن المهم فهم الحوافز والمسببات وراء التأييد الأمريكي أو السوفييتي ، فالتأييد الأمريكي قائم على حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية وخاصة النفطية في منطقة الخليج . أما التأييد السوفييتي فقائم على حماية مصالحه في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً أن نفوذه أصبح يعتمد على عدد محدود من الدول بعد خروجه من مصر ، والشق الثاني للسياسة الأمريكية والسوفييتية تجاه إيران يقوم على ضرورة ترك الأبواب مفتوحة عن طريق التأييد غير المباشر واستمرار الاتصالات عن طريق الوسطاء ، فالولايات المتحدة سمحت لإسرائيل بإمداد إيران بالسلاح ، وخاصة قطع الغيار اللازمة لصيانة السلاح الجوي الإيراني ، كما تقوم بعض دول الكتلة الشرقية

مثل كوريا الشمالية بتزويد إيران بالأسلحة والمعدات السوفييتية ، ولقد لجأ الاتحاد السوفييتي إلى اتباع سياسة تدعيم العلاقات الاقتصادية مباشرة مع إيران ، وبخاصة بعد زيارة وزير النفط الإيراني للاتحاد السوفييتي ، وما نتج عنها من اتفاقيات للتعاون الاقتصادي بين الدولتين .

ولا تختلف سياسة الكتلة الغربية في مضمونها عن السياسة الأمريكية ، وإن كان هناك تغيرات على جانب كبير من الأهمية في الآونة الأخيرة ، خاصة التقارب الفرنسي الإيراني بعد تولي جاك شيراك مقاليد رئاسة الوزارة ، وقد كانت السياسة الفرنسية أكثر السياسات إيجابية في تأييدها للعراق ، بما في ذلك إمداده بالأسلحة والعتاد المتقدم ، من ناحية أخرى فقد ظهر تغير رئيسي في موقف الصين تجاه العراق بإمداده إيران بالأسلحة المتقدمة بما في ذلك صواريخ أرض - أرض التي استخدمتها في ضرب المناطق السكنية .

الخلاصة أن مواقف الدول الكبرى وحلفائها تتمثل في تحديد سياستها تجاه النزاع الإيراني - العراقي وفقاً لمصالحها الاستراتيجية .

هذه هي الصورة التي تعيشها المنطقة العربية حيث تهدد إسرائيل أمنها من المشرق ، وإيران من منطقة الخليج ، والتهديدان مرتبطان إلى حد ما ، فكلاهما موجه ضد أمن الوطن العربي .

* * *

تقييم الوضع الراهن للمرأة الكويتية

إن تقييم الوضع الراهن للمرأة الكويتية وأهمية الدور الذي تلعبه في المجتمع الكويتي يعتمد على المعيار الذي يستخدم في هذا التقييم .

فإذا كان المعيار هو مقارنة وضعها بالأوضاع السائدة في الدول المجاورة وعديد من الدول الإسلامية فإنه يصبح من السهل أن نصل إلى نتيجة فحواها أن وضع المرأة الكويتية وأهمية الدور الذي تلعبه يفوق بكثير الأوضاع السائدة في هذه الدول .

إن المرأة الكويتية - مقارنة بهذه الدول - نجحت إلى حد كبير بأن تشارك مشاركة فعالة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإلى حد ما السياسية ، وأن هذه المشاركة لا تعد ظاهرة حديثة ، بل تعود إلى فترة طويلة من الزمن وخاصة منذ الاستقلال .

فمساهمة المرأة الكويتية في المجال التعليمي على وجه الخصوص هي مساهمة فعالة لا تقل عن مساهمة الرجل الكويتي ، حيث استطاعت المرأة الكويتية أن تصل إلى أعلى المناصب في هذا المجال ، كذلك فإن مساهمتها في المجالات الاجتماعية والصحية كافة لا تقل عن مساهمتها في المجال التعليمي . وتجدر الإشارة هنا إلى أن المرأة الكويتية استطاعت منذ فترة طويلة أن تحصل على حقها في الترشيح

والانتخاب في الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والمهنية كافة على قدم المساواة بالرجل الكويتي ، وظلت تمارس هذا الحق بجدارة وفعالية ونجاح تام .

أما في المجال السياسي ، فعلى الرغم من أنها مازالت لا تتمتع بحق الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة وليس هناك تمثيل نسائي في مجلس الوزراء فإن المرأة الكويتية ساهمت ومازالت تساهم في المجال السياسي رغم عدم الاعتراف الرسمي بحقها في ممارسة العمل السياسي الديمقراطي ، فالمرأة الكويتية تساهم في الكتابات السياسية سواء على مستوى الصحف أو المجلات أو الكتب ؛ كما أنها تشارك في الندوات والمحاضرات وجميع مجالات النقاش السياسي ، بل إن بعضاً منهن يقمن بالعمل الاستشاري لأعضاء مجلس الأمة ولجانه المتعددة ولا يقتصر ذلك على اللجان ذات الطابع الاجتماعي ، بل يتعداها إلى المجالين السياسي والاقتصادي/ المالي .

وكذلك في المجال الاقتصادي ومجال الأعمال فهي تشارك بالقدر المتاح لها في الوظائف الحكومية حيث تتبوأ مناصب هامة وحساسة تضعها في موقع المسؤولية في رسم السياسة الاقتصادي ومتابعة تنفيذها ، وبخاصة في مجالات الاستثمار حيث تقع مسؤولية متابعة برنامج الأوفست للتجارة المقابلة على عاتق المرأة الكويتية ، أما في القطاع الخاص فهي تمارس العمل المهني والتجاري على جميع المستويات الإدارية والفنية بكفاءة ونجاح لا يقلان عن الرجل الكويتي .

بل إنها أثناء الاحتلال ساهمت أيضاً في العمل الدفاعي بصورة مباشرة دفاعاً عن الوطن وبطرق تدعيمية متعددة غير مباشرة وكان من حظها الشهادة وحيث يتضمن سجل الشهداء عديداً من أبناء وبنات الكويت الذين واجهوا ببسالة خارقة وتحملوا التعذيب الشرس وأقصى درجات المعاناة ، ولم يقتصر دورها أثناء الاحتلال على العمل الداخلي ، بل إنها ساهمت مساهمة إيجابية في المجهود الإعلامي والتنظيمي للنضال الكويتي خارج الوطن ، وكانت عضواً بارزاً في اللجان العليا في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرهما من الدول حيث تواجد الكويتيون الذين لم يكن في إمكانهم العودة إلى بلادهم .

وبالرغم من هذه الإنجازات فإن ذلك لا يعني أن وضع المرأة الكويتية هو وضع مثالي وأنها استطاعت أن تحقق أهدافها الرئيسية في خدمة وطنها وشعبها ، فمن ناحية نجد أن وضع المرأة الكويتية في الوقت الحالي هو الوضع نفسه الذي كانت عليه قبل الغزو ، بل ومنذ فترة طويلة من الزمن ، أي إنها لم تستطع أن تحقق أية إنجازات إضافية هي من صميم حقها الطبيعي لما يقرب من ثلاثين عاماً ، ومن ناحية أخرى فإننا نجد أنها لم تستطع حتى الآن أن تحقق أهم الأهداف وهو ممارسة حقها السياسي في الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة .

والواقع أنه يكاد يكون هناك اتفاق تام - وخاصة منذ التحرير - من حيث المبدأ على ضرورة إعطاء المرأة الكويتية حقها السياسي في

الانتخاب والترشيح . ولقد أكد ذلك صاحب السمو أمير البلاد وفوض مجلس الأمة الموقر باتخاذ ما يلزم لإصدار التشريعات اللازمة لتحقيق ذلك . غير أنه للأسف فإن المجلس لم يحقق أي تقدم يذكر في هذا المجال وهو على مشارف دورته الأخيرة قبل حلول موعد الانتخابات ، ولا شك - وبكل صراحة - أن ذلك يعود إلى معارضة بعض أعضاء المجلس لمنح المرأة الكويتية حقها الطبيعي ، كذلك يعود إلى انشغال المجلس في قضايا أخرى هامة وحساسة احتلت جزءاً كبيراً من أعماله .

ومع ذلك يبدو أن هناك نية لإعطاء المرأة الكويتية حقها السياسي على مرحلتين ، تبدأ بإعطائها حق الانتخاب فقط ، وفي المرحلة التالية يتم إعطاؤها حق الترشيح ، ومع عدم منطقية هذا المنهج فالحق السياسي لا يتجزأ ، إلا أنه يعد حلاً أفضل نسبياً من حرمانها التام من ممارسة حقها السياسي ، حبذا لو أن المجلس استطاع أن يحقق للمرأة الكويتية جزءاً من طموحاتها حتى يتسنى لها أن تشارك في الانتخابات القادمة ، على أن يكون ذلك جزءاً من برنامج عمل يمتد للمجلس القادم ويهدف إلى استكمال المرحلة التالية لحق الانتخاب ليتبعه حق الترشيح ، ونحن نأمل أن يتحقق ذلك في القريب العاجل .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن مساهمة المرأة الكويتية في سوق العمل إسهاماً منها في عملية التنمية مازالت عند مستويات منخفضة نسبياً

وذلك رغم صغر حجم السكان والازدياد المطرد في العمالة الوافدة ، وعلى الرغم من أن مساهمة المرأة الكويتية في سوق العمل قد تضاعفت أربعة أضعاف في السنوات العشرين الماضية من ٢,٣٪ في عام ١٩٧٥ إلى ١٣,٩٪ في عام ١٩٩٣ إن هذا المعدل مازال منخفضاً ولا يعكس أيضاً ازدياداً معادلاً في الإنتاجية ، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى أن أغلب الزيادة في مساهمة المرأة في سوق العمل تعود إلى زيادة هذه النسبة في القطاع الحكومي الذي يتسم بالبطالة المقنعة .

إضافة إلى ذلك ، فإن معدل المساهمة لعام ١٩٩٣ يقل بدرجة محسوسة عن المعدل المرغوب للسنة نفسها وهو - وفقاً لتقديراتي - يتقارب من ٢٦٪ - ٢٨٪ ، إن هذا الانخفاض لا يعود إلى عدم رغبة المرأة الكويتية في المساهمة في سوق العمل ، بل على العكس يعود إلى عدم إتاحة الفرصة لها وعدم توافر العوامل والظروف المحفزة على دخول سوق العمل والالتزام به ، ولا شك فإن الوقت قد حان لاتباع سياسات ملائمة لتشجيع المرأة على دخول سوق العمل وذلك تدعيماً لجهود التنمية في الأجل الطويل والاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير ، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والتجانس الاجتماعي .

* * *

عيد الولاء.. عيد الانتماء..

تحتفل الكويت في الخامس والعشرين من كل عام بالعيد الوطني ، ومع توالي السنين أصبح الاحتفال بالعيد الوطني يأخذ طابعاً شبه روتيني حيث تعطل المدارس والمصالح الحكومية والمكاتب والشركات ، وتعقد الحفلات الفنية والمسرحية ، وتعقد السفارات الكويتية استقبالات رسمية تدعو إليها جمعاً من رجال الدولة الرسميين للدول الأجنبية ورجال الأعمال والشخصيات البارزة وأصدقاء الكويت بصفة عامة . ولا شك أن هذه المناسبة تستحق الاحتفال إذ إنها تذكرنا بكفاح دولة الكويت ودأبها على تحقيق الاستقلال ، كما أنها تعيد إلى الأذهان الأيام الأولى لإنشاء الدولة المستقلة وكيف استطاع آباؤنا وأجدادنا تثبيت دعائم دولة لعبت دوراً مهماً في التاريخ العربي المعاصر وذلك رغم الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي ميزت المراحل الأولى من تاريخ الكويت منذ الاستقلال .

غير أن الاحتفال بالعيد الوطني يجب أن يتعدى ما اعتدنا عليه في مثل هذا الوقت من كل عام ، ليركز على جوهر هذا العيد وهو أنه يمثل في رأيي الانتماء لهذه الأرض الكريمة التي كافح من أجلها أجدادنا وأجداد أجدادنا . والانتماء يتضمن معاني سامية متعددة ، فهو

يعني الولاء والولاء التام لكل ما هو كويتي ، ووضع المصلحة الكويتية فوق كل الاعتبارات ، وهو يعني الاستعداد التام للتضحية بكل ما هو غال وثمين . . بما في ذلك التضحية بالدم إذا اقتضى الأمر . . في سبيل الدفاع عن سيادة الكويت وكرامة شعبها وعزته . والانتماء يعني أيضاً الارتباط الذي لا يقبل الجدل أو التردد ، كما لا يقبل التجزئة . . وهو ارتباط تام لشعب الكويت العربي العريق بتاريخه القديم وحاضره ومستقبله . . ارتباط بتقاليد شعب الكويت العريق ومفاهيمه الثابتة التي تستند إلى كتاب اللّه وسنة رسوله .

ومع الولاء والارتباط والاستعداد التام للتضحية فإن الانتماء يعني الإيجابية والمسؤولية التي تقع على عاتق كل من ينتمي إلى الكويت في أن يلعب دوراً رئيسياً في المجتمع الكويتي ، كل حسب طاقته وكفاءته ، وألاّ يقف متفرجاً على أساس أن المشاركة في العمل الوطني مقصورة على فئة معينة - طائفة بذاتها .

وكما أن الانتماء يحدد مسؤوليات المواطن ويتطلب منه الولاء والولاء التام والتضحية والارتباط الذي لا يتجزأ ، فإن الانتماء يعطي حقوقاً للمواطن هي - شأنها في ذلك شأن المسؤوليات - لا تقبل التجزئة أو التفريط . فالانتماء يعطي للمواطن الحق الذي لا يتجزأ في أن يمارس حريته التي لا تتجزأ في التعبير الديمقراطي عن رأيه دون أن يخشى العقاب أو الانتقام ، مادام الهدف من هذا الرأي هو مصلحة الكويت وشعبها وفي إطار القانون وليس خارجاً عنه . وحق المواطن

في ممارسة حرية الرأي هو حق لا يقبل الجدل كما لا يقبل التأجيل . . فالرأي الحر رأي بناء في كل الظروف وفي كل الأحوال ، وحرمان المواطن من حريته في التعبير عن رأيه لا يمكن تبريره أو تفسيره لأي سبب من الأسباب ، فهو انتقاص لحقه في الانتماء الذي لا يقتصر على مجرد حرية الرأي بل يتعداها ليشمل حريته في ممارسة العمل السياسي في حدود القانون دون قيد أو شرط سواء بصورة فردية أو جماعية .

ومن هنا يمكن القول إن الانتماء مرتبط بالديمقراطية حقاً ومسؤولية ، وبدون الديمقراطية يصبح الانتماء لفظاً أجوف خالياً من الجوهر ، وبدون الانتماء يقتصر الاحتفال بالعيد الوطني على الشكل وليس الجوهر ويقتصر على يوم بذاته من كل عام بدلاً من أن يكون احتفالاً دائماً ومستمراً يتمثل في كل أوجه نشاط المواطن من عمله إلى راحته في جو يتسم بالحرية التامة في حدود القانون .

والانتماء للأرض هو أسمى أنواع الانتماء وأهمها على الإطلاق ، فالأرض لا تنتقل ولا تستبدل ومن يرتبط بها وينتمِ إليها انتماء حقيقياً يبقَ ثابتاً على ولائه لها ولمن عليها ولمن في باطنها وحريصاً على صيانتها وتجديد شبابها .

والأمثلة عديدة من التاريخ القديم والحديث لشعوب كان ارتباطها بالأرض أقوى حافز على التضحية والإصرار على تحدي الصعوبات وتخطي الحواجز ، لذا نجد أن شعوب المجتمعات الزراعية هي أكثر

الشعوب التصاقاً بالأرض وترددا في الهجرة . . ولم تبخل أرض الكويت على شعبها . . بل على العكس فالنفط الذي يكمن في باطنها كان ولا يزال مصدراً للرخاء الاقتصادي والمركز المالي العالمي ومن ثم - وبلا مغالاة - كان من أهم عوامل المركز السياسي الدولي المرموق الذي حظيت به الكويت على مر السنين ، وكما أن الأرض كانت ومازالت مصدراً من أهم مصادر الرخاء والازدهار لشعب الكويت فإن لهذه الأرض حقاً علينا لا يجوز التهاون فيه .

إن صيانة كرامة وسيادة هذه الأرض واجب مستمر ودائم لا يقتصر على يوم ما من أيام العام ، يقع على عاتق كل فرد من أفراد هذه الأمة دون استثناء أو تمييز ، كما أنه يقع على عاتق هؤلاء الذين أولاهم شعب الكويت العظيم المسؤولية ، كذلك فإن حسن استثمار هذه الأرض لمصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية هو واجب حتمي لا يقل في أهميته عن صيانة الكرامة والسيادة ، إذ لم يعد في الإمكان الفصل بين الكرامة الوطنية والسيادة القومية من ناحية ، والقوة الاقتصادية من ناحية أخرى ، فلقد أظهرت تجارب الدول عبر السنين أن القوة الاقتصادية أصبحت بمثابة مركز الثقل والمحور الذي تدور حوله القوى السياسية - الداخلية والخارجية - والقوى الاجتماعية .

إن العيد الوطني هو عيد الانتماء للأرض . . وعيد الانتماء للأرض هو أمر دائم ومستمر في كل لحظة وفي كل دقيقة وفي كل

ساعة وفي كل يوم من أيام السنة . . والانتماء للأرض لا يترجم في صورة الاحتفالات فقط ، بل أهم من ذلك ، يتمثل في العمل والعمل الجاد لصيانة الأرض والحرص على كرامة شعبها وحسن استثمار مواردها ويتطلب الولاء التام والارتباط التام والاستعداد التام للتضحية الإيجابية والمسؤولة في مناخ يضمن للمواطن حقه الثابت الذي لا يتجزأ في ممارسة حريته في الرأي والعمل السياسي دون قيد أو شرط في حدود القانون ، فليكن احتفالنا بالعيد الوطني ابتداء من هذا الموعد من هذا العام ، احتفالاً دائماً ومستمراً بالانتماء لأرض الكويت العظيمة .

* * *

مستقبل العلاقات بين الشعوب العربية بعد أزمة الكويت

١ - إن محاولة التعرض لهذا الموضوع في الوقت الحالي يواجه صعوبات متعددة وذلك لعدة أسباب . فمن ناحية فإن الصورة النهائية للوضع العربي تتوقف إلى حد كبير على نتائج العمل العسكري الدائر الآن وما قد يترتب عليه من نتائج سياسية وأخرى اقتصادية لن تقتصر على الدول الخليجية وحدها أو الدول العربية المرتبطة مباشرة بالأزمة ، بل تتعداها لتشمل منطقة الشرق الأوسط بأسرها .

ومن ناحية أخرى ، فإن نوايا دول التحالف الأجنبية وتصورها لما يسمى بأمن المنطقة وخطة عملها تجاه قضايا الشرق الأوسط الأخرى المزمنة ما زالت غير معروفة وإن كانت بعض المعالم بدأت تتضح بعد تصريحات بيكر أمام الكونجرس ، وخطاب دوجلاس هيرد في مدينة ليستر .

٢ - ومع ذلك فلو طرحنا هذه الأمور جانباً رغم أهميتها القصوى فإن مستقبل العلاقات بين الشعوب العربية سيتوقف على نظرة هذه الشعوب وتقييمها للأزمة الكويتية ، وهنا يجب التسليم بأن

هذه الأزمة تخضع لتفسيرات متعددة ، كما أنها تنطوي على متناقضات كثيرة . فالأزمة في رأي البعض قد أظهرت إفلاس فكرة الارتباط العربي سياسياً وعسكرياً ، وانطلاقاً من هذا التفسير فمن وجهة نظر هؤلاء فإن العلاقات بين الدول العربية شعوباً وحكومات في المستقبل يجب ألاّ تتمتع بالخصوصية أو التمييز ، وباختصار فإن هذا الرأي يدعو إلى التقوقع الوطني والنظرة الداخلية .

ولا شك إن هؤلاء قد تأثروا بما ألحقته الأزمة - أو بمعنى أدق الغزو العراقي للكويت - من كارثة على الأمة العربية أدت إلى فقدان الثقة بالعروبة شكلاً ومضموناً . ومع التسليم بأن السلوك العراقي لحكم صدام أعطى مبرراً لهذا الرأي الشفوي ، ولكن الأزمة قد أظهرت على عكس ذلك الارتباط العربي وضرورته وصحته ، بل إنه يمكن القول إن هذه الأزمة جاءت نتيجة لعدم تواجد ارتباط عربي حقيقي قائم على أسس شعبية وموضوعية ، بالرغم من تواجد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والتنظيمات والمؤسسات العربية ، غير أن الأزمة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك ورقية هذه المعاهدات والتنظيمات . . . إلخ .

٣ - فلقد أثبتت الأزمة الانتماء الخليجي بصورة عملية صادقة فاقت بكثير كل النتائج والآثار والترتيبات والمؤسسات التي انبثقت عن «**مجلس التعاون الخليجي**» ، كذلك أثبتت الأهمية القصوى لمصر

شعباً وحكومة ، هذه الأهمية التي قد لا تبدو واضحة في الظروف العادية أو الأزمات الوقتية المحدودة ، ولكنها تكون حاسمة عندما تواجه الأمة العربية تحديات كبرى وأزمات طاحنة ، حيث تفرض الحسابات الاستراتيجية نفسها على الوضع وتتراجع المواقف التكتيكية . وبالرغم من عدم نجاح ما سمي «**الحل العربي**» في علاج الأزمة ، وبالرغم من «**تدويل الأزمة الكويتية**» ، وبالرغم من اللجوء إلى المعونة الأجنبية التي جاءت نتيجة للغزو العراقي ، بالرغم من كل ذلك فإن العامل العربي ظل حاسماً وهاماً ، وإن اقتصر على الجانب السياسي في المقام الأول .

٤ - ومع التسليم بالارتباط العربي وحتميته ، فإنه يجب أن نتعلم بشكل واقعي من دروس الأزمة في محاولة تحديد معالم العلاقات بين الشعوب العربية في المستقبل . وأول هذه الدروس هو ألا تتوقف الضمانات أو تقتصر على الجانب الحكومي فحسب ، بل يجب أن تستند هذه الضمانات أساساً إلى «**الارتباط الشعبي**» بمفهومه «**السياسي الدائم**» وليس مجرد «**المفهوم العاطفي المؤقت**» ، وواضح أن فعالية مثل هذا الارتباط السياسي الدائم على المستوى الشعبي تتوقف قطعاً على توافر المناخ الديمقراطي على مستوى الأمة العربية أو على الأقل في الدول العربية ذات التأثير الاستراتيجي على الأمن العربي .

ومن هذه الدروس أيضاً ألا تقتصر الضمانات العسكرية على

مجرد تواجد الاتفاقيات والمعاهدات وافتراض أتوماتيكية التنفيذ والتطبيق ، إذا اقتضت الظروف ذلك ، بل يجب أن تكون هذه الضمانات العسكرية مدعمة بالترتيبات العسكرية والمؤسسية وأن تكون لها صفة الديمومة والوجود الفعلي والفعالية ، وأن يكون هذا الوجود الفعلي سابقاً لظروف انطباقه وليس لاحقاً له . ومن هذه الدروس أيضاً أن يتحول الجانب الاقتصادي من كونه تعبيراً عن الآمال والأماني إلى اعتباره جزءاً عملياً لا يتجزأ من الأمن العربي بصفة عامة ، وأن تتسم النظرة إلى قضية التنمية بالمشاركة الفعلية في المسؤولية وليس مجرد التعاون أو التدعيم وفقاً لاتفاقيات يتوقف تنفيذها على هوى الحاكم ورغباته وطموحاته .

٥ - باختصار ، إن الأزمة الكويتية قد أكدت أهمية الارتباط العربي ولكنها أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك ضرورة أن يستند هذا الارتباط إلى أسس عملية وشعبية وليس لمجرد الافتراضات النظرية أو العاطفية .

* * *

مائة عام
على ولاية مبارك الكبير (١٨٩٦ - ١٩٩٦)

- مؤسس الكويت الحديثة استطاع انتزاع استقلال أمني وسياسي لبلاده وسط الصراعات الدولية
- جهود قيادية لتنمية التجارة والإفادة من الطاقات الوطنية

❖ «المسألة الكويتية» وانتزاع الاستقلال

خلال مسيرة الأمم ، هناك أيام يتوقف أمامها التاريخ والمؤرخون ، لأنها تمثل نقاط تحول أو علامات فارقة بين عهد وعهد ، وبين زمن وزمن ، وبين عصر وعصر ، ومن هذه النقاط يوم ١٧ يونيو ١٨٩٦ يوم تولى الشيخ مبارك حكم الكويت ، الذي تحقق في عهده بناء «الدولة الأولى» فلقّب بمبارك الكبير مؤسس الكويت الحديثة .

فقد قام مبارك الكبير بوضع أسس الحكم في الإمارة ، وأكد استقلال الكويت في ممارسة شؤونها الداخلية ، وأبرز دورها على خريطة المنطقة إلى الدرجة التي جعلت البعض يتصور أنه تطلع إلى تنصيب نفسه أميراً على الجزيرة العربية .

ويعبر الأستاذ عبدالعزيز الرشيد المؤرخ البارز عن دور الشيخ مبارك في نهضة الكويت بقوله «مبارك هو الكويت بأسرها . . فبه اشتهرت ، وبه زهت . وكان عصرها في أيامه عصر الأمن والدعة .

عصر القوة والهيبة . فقدت بفقده شجاعاً لا يهاب الموت والرأي . . لولاه لما عُرفت ولولاه لما كانت الدرة في تاج الخليج العربي» .

جمع في شخصه بين خصال المحارب وسمات السياسي ، فكان جريئاً مقداماً شجاعاً ، وكان في أحيان أخرى صبوراً حليماً ومفاوضاً لا يشق له غبار ، وبين الحرب والسياسة ، وبين القتال والدبلوماسية اعترك الحياة واعتركته ، فكان من بناة الدولة ومؤسسيها .

كان على مبارك أن يرسي الأساس للكيان المستقل لبلاده وسط مجموعة معقدة من التوازنات الدولية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، الذي شهد تعاظماً للمد الاستعماري الأوروبي ، الذي تبلورت فيه أشكال التنافس الأوروبي على تقسيم تركة الامبراطورية العثمانية (رجل أوروبا المريض) . وبرز التنافس الدولي على الخليج عموماً ، وعلى الكويت خصوصاً ، حتى أن المؤرخ بوش خصص جزءاً من كتابه عن بريطانيا والصراع الدولي في الخليج في هذه الفترة بعنوان «المسألة الكويتية» .

❖ بريطانيا و«الكبار» وطريق الهند

كان الطرف الأول - والرئيسي - في هذا الصراع هو بريطانيا ، وهي القوة الامبراطورية الكبرى في العالم ، وصاحبة السيطرة على الهند التي حرصت على إبقاء الطريق البحري إليها مفتوحاً دون عوائق ، وبالذات بعد افتتاح قناة السويس في مصر عام ١٨٦٩ التي كان لفرنسا النفوذ الأكبر في إقامتها وإدارتها .

كانت بريطانيا تعتبر أمير الكويت حاكماً مستقلاً ومسؤولاً عن تصرفات رعاياه ، لذلك ، فعندما وقع حادث سلب في مياه شط العرب وأرادت الحكومة البريطانية أن تلقي اللوم على حكومة ما . . كان أمامها ممثلو الدولة العثمانية في العراق أو مبارك شيخ الكويت . واعتبرت الخارجية البريطانية شيخ الكويت مسؤولاً حيث إنها اعتبرته حاكماً مستقلاً لا يعترف للدولة العثمانية إلا بسلطة اسمية ليس لها أدنى تعبير في الممارسة . وكان هذا التصرف البريطاني بمثابة تقرير عن الواقع الذي عرفته الكويت وقتذاك .

ثم كانت هناك ألمانيا التي حققت وحدتها متأخرة في عام ١٨٧٠ ، ثم سعى زعيمها بسمارك إلى توثيق علاقاته مع الدولة العثمانية بهدف الحصول على امتيازات تجارية واقتصادية فيها . وفي إطار مشروع خط حديد بغداد الذي قبلته الحكومة العثمانية كان المفروض أن ينتهي الخط في الكويت . وبالفعل زار الكويت وفد ألماني عام ١٩٠٠ ولكن الشيخ ألمح لهم أنه لا يعترف بسيادة السلطان على الكويت ، وأنه يرفض المشروع .

أما روسيا القيصرية فقد سعت إلى الوصول للمياه الدافئة ، وفي ديسمبر ١٨٩٨ منحت الحكومة العثمانية الكونت كابنست الروسي امتيازاً لإنشاء خط حديدي يربط طرابلس على البحر الأبيض المتوسط مع الكويت عبر حمص والشام . وفي عام ١٩٠١ وصلت بارجة روسية تحمل المقيم السياسي الروسي في بوشهر ، الذي قابل الشيخ

مبارك في الجهراء ، وعرض عليه استعداد الحكومة الروسية لعقد اتفاق يكون أكثر ملاءمة من الاتفاق المعقود مع الحكومة البريطانية ، ولكن الشيخ رفض العرض ، ودعمت فرنسا جهود روسيا لمواجهة النفوذ البريطاني في الخليج .

❖ سفينة الإمارة المستقلة وأنواء الصراعات الدولية

سعى مبارك إلى الاستفادة من هذا التنافس لتأكيد استقلال إمارة الكويت في إدارة شؤونها الداخلية إزاء محاولات الدولة العثمانية للتدخل فيها وفرض نفوذها ، ورفض الاعتراف بوجود أية سلطة عثمانية في الكويت . لذلك ، ففي فبراير ١٨٩٧ عندما أرسلت السلطات العثمانية موظفاً لمباشرة الإشراف الصحي في ميناء الكويت رفض الشيخ قبوله وسعى لوضع الكويت تحت الحماية البريطانية .

وفي أغسطس ١٩٠١ وصلت البارجة العثمانية «زحاف» ميناء الكويت وسلم قائدها الشيخ إنذاراً بضرورة مغادرته الكويت والتقاعد في القسطنطينية ، وفي حالة الرفض سوف تقوم فرقة عسكرية عثمانية باحتلال الكويت ، ورفض مبارك الإنذار .

ثم سعت الدولة العثمانية لسلب الكويت أجزاء من أراضيها ، فأقامت بعض النقاط العسكرية في بوبيان وأم قصر وصفوان ، واحتج مبارك على أساس أن هذه الأماكن تدخل ضمن حدود الكويت ، فالقصر الذي تنسب له «أم القصر» بناه ابن رزق في عهد جابر

الصباح ، أما بوبيان فقد نصب الكويتيون فيها «الحظور» لصيد الأسماك منذ زمن بعيد .

ولكن العلاقة الوطيدة بين الكويت وبريطانيا - التي سعى الشيخ لتوطيدها - كانت دوماً في إطار احترام عدم التدخل في شؤون الكويت . وعند زيارة اللورد هاردنج حاكم الهند إلى الكويت في يناير ١٩١٥ قال له الشيخ «إننا لم نعاد الأتراك ، وهم مثلنا مسلمون ، إلا خوفاً على استقلالنا» ، ثم استشهد ببيت الشعر العربي الشهير :

المستجير بعمرو عند كربته

كالمستجير من الرمضاء بالنار

وكان مبارك يقصد أن العرب لا يريدون أن يستبدلوا مستعمراً بآخر ، وفهم هاردنج الرسالة ورد قائلاً «لا ياحضرة الأمير ، ليس للحكومة طمع فيك ولا في بلدك ولم نأت إلا لصد المعتدي عليكم . وإذا بدا من أحد معتمديها شيء تكرهه فما عليك إلا أن ترفع الأمر إليها وهي ستنصفك» .

ومن خلال إدارة دفة السفينة الكويتية وسط أنواء هذا الصراع الدولي ، سعى مبارك بأناة وصبر لبناء ثروة الكويت وتجارتها .

❖ الزعامة وبناء الدولة والثروة

جمع مبارك الكبير بين شجاعة المحارب وحصافة السياسي ، بين

صفات رجل الحرب من صلابة الإرادة وعزم التصميم والقدرة على الحسم ، وسمات السياسي من ذكاء وعلم واسع وحنكة وتبصر وأناة .

ومع أن حياة مبارك يمكن تتبعها في شكل سلسلة من المعارك والحملات العسكرية فقد كان هدفه الأول هو تحقيق الأمن والاستقرار اللازمين لنمو التجارة وازدهار الاقتصاد ، فقد أدرك مبارك أن التجارة هي عصب الحياة للمجتمع الكويتي ، بحكم أن الكويت هي أفضل ميناء على الساحل العربي للخليج وأنها المدخل الطبيعي لقلب نجد . وأدرك أيضاً أن التجارة لا تزدهر دون أمن واستقرار ، لذلك أقام الحكم القوي وامتلك الأداة العسكرية اللازمة لردع الطامعين والطامحين .

ومع استتباب الأمن ، تطور الأسطول التجاري للكويت ، ونمت تجارتها مع الهند وشرق آسيا . وتدخل مبارك لدعم تجار الكويت ولتوفير البيئة المناسبة لزيادة تعاملاتهم ، فاتفق مع شركة البواخر البريطانية الهندية على إرسال باخرة مرة أسبوعياً لنقل الركاب والبضائع ، وكان في بعض الأحيان يمول تلك السفن وذلك تشجيعاً للتجارة بين الكويت والدول الأخرى .

ولم يتردد قط في دعم التجار مالياً فكان يفتح خزائنه لهم في وقت الحاجة ، ويمهلهم الوقت الكافي رغبة منه في نمو تجارتهم وزيادة ثرواتهم . وعندما كانت أمور بعضهم تسوء ويكون على شفا

الإفلاس ، أو تضيع لأحدهم ثروة لدى تجار دول أخرى يتدخل الشيخ لحماية مصالح الكويتيين .

فعلى سبيل المثال ، عندما سافر تجار اللؤلؤ إلى الهند في إحدى السنوات وفوجئوا بكساد الأسواق وتدهور الأسعار ، وعلم الشيخ بذلك طلب منهم ترك بضاعتهم عند الشيخ قاسم آل إبراهيم حتى لا يتكبدوا مصاريف الإقامة الطويلة والعودة فوراً ، وعند عودتهم أعطاهم ما يقابل قيمة اللؤلؤ . ومرة أخرى ، عندما سطا اللصوص في عرض البحر على سفينة كويتية كانت في طريقها من البصرة إلى فارس ، تابع الشيخ مبارك الموضوع بنفسه واتصل بالمقيم البريطاني وبالشيخ خزعل حاكم المحمرة ، ولم يهدأ حتى تم القبض على الجناة ومعاقبتهم . وحتى ييسر على التجار الكويتيين في غربتهم ، قام بإنشاء «وكالة» لتمثيله في بومبي ، لبذل المساعدات المادية والمعنوية لأهل الكويت .

❖ «استعادة» التجار.. لتنمية وطنهم

رغم كل ما عرف عن الشيخ مبارك من قوة وعناد واعتداد بالذات ، فإنه احترم التجار وحرص على مصالحهم إدراكاً منه أن نمو تجارتهم هو زيادة لثروة الكويت ، وأنهم يساهمون في ازدهار اقتصاد البلد .

ويعكس ذلك رد فعله لواقعة هجرة ثلاثة من كبار تجار اللؤلؤ

الكويتيين وهم شملان بن علي وهلال المطيري وإبراهيم بن مضيف إلى البحرين . فقد سعى الشيخ إلى استرضائهم للعودة ، فأرسل لهم وفداً ، ثم وفداً ثانياً يضم ابنه سالم ، الذي نجح في إقناع اثنين منهم بالعودة ، ولم يتردد الشيخ مبارك في السفر بنفسه إلى البحرين - ومعه شملان وإبراهيم - والتقى بهلال المطيري في حضور حاكم البحرين واسترضاه ، وعاد إلى الكويت .

وحرص الشيخ على تنمية التجارة ، ليس بحكم ما تمثله من فرص عمل وربح فحسب ، ولكن أيضاً لأنها تحقق إيراداً ، فقد أنشأ في مايو ١٨٩٩ نظاماً للجمارك بمقتضاه تقاضى رسوماً مقطوعة بنسبة ٥٪ من ثمن جميع البضائع المستوردة بما في ذلك تلك القادمة من الموانئ العثمانية ، ثم أخذ هذا الرسم يزداد إلى أن بلغ ١٠٪ بالنسبة إلى بعض الأصناف .

ولتحقيق الأمن التزم الشيخ في مايو ١٩٠٠ بعدم السماح بتجارة الأسلحة في الكويت ، وقام رجاله بتفتيش أي سفينة يشك في أنها تحمل سلاحاً ، ومصادرة السلاح الذي تحمله إن وجدوه .

وفي فبراير ١٩٠٤ وافق على تأسيس مكتب بريد بريطاني ، وفي يوليو ١٩١٢ وافق على إنشاء خط للتلغراف اللاسلكي . وكان نمو خدمات البريد والبرق عاملاً محفزاً للنشاط التجاري .

❖ الأمن الكويتي واستبعاد أية سلطة فعلية للعثمانيين

في جو الأمن والاستقرار بدأت الكويت مسيرتها في مجال

التحديث فتم إدخال الخدمات الطبية وأنشئ أول مركز طبي في الإرسالية الأمريكية عام ١٩١١ وكان أول طبيب عمل بالمستشفى هو د . بنت ، وأول طبيبة هي د . إليانور كالفرلي التي اشتهرت في الكويت باسم خاتون حليمة ، ثم أنشئت المدرسة المباركية عام ١٩١٢ التي أسندت نظارتها إلى الأستاذ عمر عاصم الأزميري ، وكان من معلميها الأوائل الشيخ عبدالعزيز الرشيد والشيخ يوسف القناعي . وفي عام ١٩١٣ تأسست الجمعية الخيرية التي تعتبر بمنزلة أول هيئة للنفع العام ، وكان هدفها إرسال طلاب العلم إلى الخارج ، وفتح مكتبة عامة ، وتوزيع الماء على الفقراء ، وتوفير الخدمات الصحية مجاناً لهم .

إن كل ما تقدم يبين أن مبارك استقل بإدارة أمور الكويت الداخلية بعيداً عن أي مظهر للسيادة العثمانية في الوقت الذي كانت فيه كل بلاد المشرق العربي - ومنها العراق - تدار بواسطة ولاة يعينون - ويعزلون - بقرار من السلطان . وإنه استخدم علاقته ببريطانيا لمنع الدولة العثمانية ، من ممارسة أي سلطة فعلية في الكويت .

وبقيام الحرب الأولى في عام ١٩١٤ اعترفت بريطانيا بالكويت إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية ، وفي العام نفسه قام الشيخ بزيارة لصديقه الشيخ خزعل في يخته الخاص «مشرف» فأمر برفع علم ذي لون أحمر مكتوب في وسطه بحروف بيضاء كلمة «الكويت» ، واتخذ هذا العلم بعد ذلك رمزاً رسمياً للإمارة .

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩١٥ توفي الشيخ مبارك ، وبموته فقدت الكويت الكثير ، رحل الرجل ، وبقي الرمز والمثل والقدوة . . ومازالت الكويت تترسم خطى مؤسسها في كثير من معالم سياستها الداخلية والخارجية .

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
- حتمية التغيير الهيكلي للاقتصاد الكويتي	٧
- حل غير تقليدي لمشكلة الاقتصاد الكويتي	١٦
- تساؤلات حول تقرير وزير المالية والاقتصاد «عمومية» و «غموض» و «فقدان بيانات» في كيفية معالجة أزمة الجهاز المصرفي	٢٥
- التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على نظم الحكم (الكويت) . .	٣٣
- الاقتصاد الكويتي في مواجهة انخفاض الإيرادات النفطية	٤٨
- لجنة تنشيط الاقتصاد والمجلس الأعلى للاستثمار	٥٤
- كويت المستقبل - إعادة البناء	٥٩
- الجوانب الاقتصادية لإعادة البناء	٦٣
- الظواهر السكانية واتجاهاتها في المجتمع الكويتي	٦٧
- المؤتمر الوطني وبرنامج العمل الوطني الكويتي	٧٤
- أسئلة تبحث عن المستقبل . .	١٠٢
- التوقعات المستقبلية	١٠٥
- الآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج	١١٢

- نظرة على الواقع العربي ١٣٥
- تقييم الوضع الراهن للمرأة الكويتية ١٤٦
- عيد الولاء . . عيد الانتماء ١٥١
- مستقبل العلاقات بين الشعوب العربية بعد أزمة الكويت ١٥٦
- مائة عام على ولاية مبارك الكبير (١٨٩٦ - ١٩٩٦) ١٦٠
- الفهرس ١٧٠